الجرائم المالية وتغيير استخدام الأراضي: الكشف عن المخاطر للمؤسسات المالية

BROUGHT TO YOU BY THEMIS AND WWF-UK

THEMIS

© Radwan Skeiky Via Canva.com

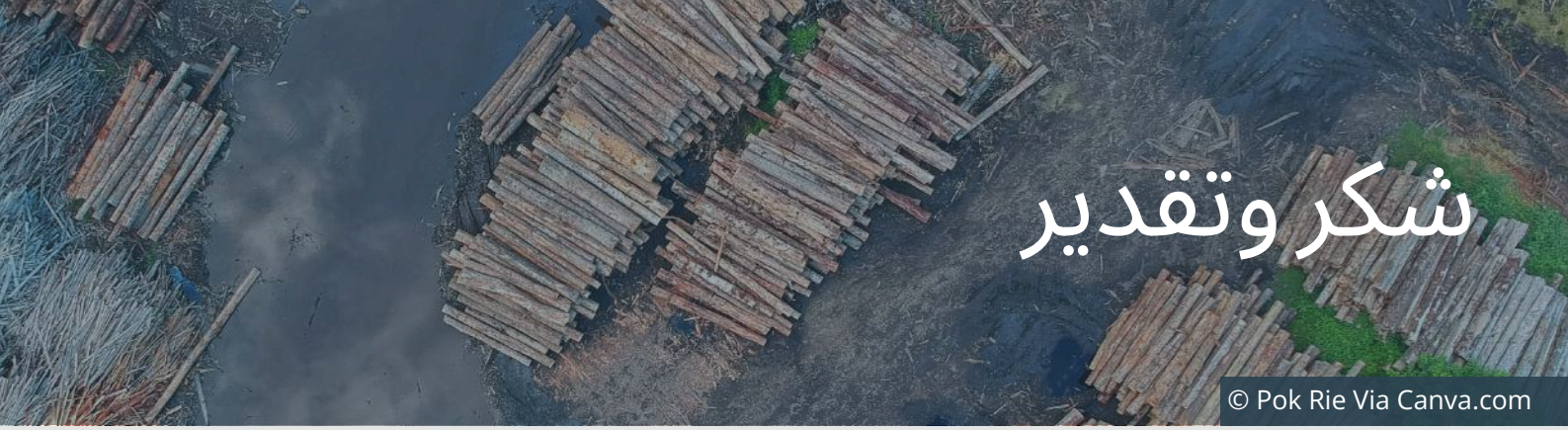

شكر وتقدير

© Pok Rie Via Canva.com

هذا التقرير هو مقدمة لمجموعة الأدوات المالية الخاصة بالجرائم البيئية التي يعكف على تطويرها الصندوق العالمي للطبيعة WWF ومؤسسة ثيميس Themis، كجزء من شراكة الحلول المناخية1، وهي ثمرة تعاون بين HSBC ومعهد الموارد العالمية[1] والصندوق العالمي للطبيعة.

مع توجيه الشكر إلى:

Olivia Dakeyne

Aine McParland

Nadia O'Shaughnessy

Jean-Luc Bourrin

John Dodsworth

Eliza Thompson

Carel van Randwyck

Lizzie Stewart

Henry J Wyard

Dickon Johnstone

Ghia Sleiman

Aria Poshteh

Paulina Villalpando

Veronica Robledo Vallejo

Valeria Llano-Arias

Sam Pollard

Ben Coleman

Rob Parry-Jones

Colman O' Criodain

Paul de Ornellas

Jake White

Edmund Pragnell

Matt Gledhill

المشاركون في مجموعات التركيز

1 شراكة الحلول المناخية | HSBC Holdings plc

قائمة المحتويات

0

ملخص

ملخص 7

1

الفصل 1: مقدمة

مقدمة 12

2

الفصل 2 الموضوع: تغيير استخدام الأراضي

2.1 التعريف 14

2.2 تغيير استخدام الأراضي: هو أكثر من مجرد إزالة الغابات 17

2.3 العوامل المؤثرة على تغيير استخدام الأراضي 19

2.2 آثار تغيير استخدام الأراضي 21

3

الفصل 3 تعرض المؤسسات المالية إلى تغيير استخدام الأراضي

3.1 ما هي المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية؟ 25

3.2 كيف تتجسد هذه المخاطر؟ 26

- 3.2.1 مخاطر النشاط التجاري 27
- 3.2.2 مخاطرالسلع 30
- 3.2.3 مخاطر سلسلة القيمة 41

4 الفصل 4: الإلتقاء مع الجرائم الأصلية – المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية

4.1 تعريفات: الجريمة الأصلية 43
4.2 الجرائم الأصلية وتغيير استخدام الأراضي 45
4.3 العوامل المحركة والتمكينية 46
- 4.3.1 أعمال التعدين غير القانوني 46
- 4.3.2 قطع الأشجار غير القانوني 49
- 4.3.3 تهريب المخدرات 51
- 4.3.4 النشاط الخَطِر للجريمة المنظمة 54
- 4.3.5 الإرهاب وتمويل النزاعات 59
- 4.3.6 الفساد والرشوة 60
- 4.3.7 التهرب الضريبي 61
- 4.3.8 الاحتيال 64
- 4.3.9 التجارة القائمة على غسيل الأموال 64

4.4 الجرائم المترابطة 64
- 4.4.1· تجارة الحياة البرية غير القانونية 64
- 4.4.2 الاتجار بالبشر والعمل القصري والعبودية وعمالة الأطفال 65

4.5 أهمية المتابعة والرصد 65

5 الفصل 5: دراسات الحالة

5.1 غسل عائدات تجارة الماشية في أميركا الجنوبية والوسطى 68
5.2 غسيل الأموال المرتبطة بالتنقيب عن الذهب بشكل غير قانوني في كولومبيا 71
5.3 الرشوة والفساد والتهرب الضريبي وانتهاكات حقوق الإنسان في قطاعي زيت النخيل والتصدير في بابوا، غينيا الجديدة 72

6 الفصل 6: وجهة نظر المؤسسات الدولية: نتائج من استطلاع يقيّم وعي الصناعة ومواقفها تجاه تغيير استخدام الأراضي والجرائم الأصلية المرتبطة بها

6.1 الوعي والأولويات والمواقف 76
- 6.1.1 مشكلة تم عرضها 76
- 6.1.2 التشريع والتنظيم من الحوافز الرئيسية 77
- 6.1.3 توفير الموارد الكافية 78
- 6.1.4 الفرص والمخاطر 78
- 6.1.5 السياسات والتحكم 79
- 6.1.6 التباينات الجغرافية بالنسبة للإدراك 80

6.2 إجراءات المسح والرصد 82
- 6.2.1 الانطباعات عن الجرائم الأصلية ذات الصلة 83
- 6.2.2 التعامل مع تغيير استخدام الأراضي المرتبطة بالجريمة المالية 84

6.3 الموضوعات المتعلقة بالبيانات خارجياً وداخلياً 86
- 6.3.1 أنظمة الفحص الآلي للشركات 86
- 6.3.2 مشاركة البيانات بين النُظراء 86
- 6.3.3 البيانات الشخصية وقوانين حماية البيانات 86
- 6.3.4 البيانات المنعزلة 87
- 6.3.5 مسؤولية الإدارة عن خطر تغيير استخدام الأراضي 87
- 6.3.6 المصادر الرئيسية للخطر 88
- 6.3.7 تشابك سلاسل التوريد وطرق التجارة 95

7 الفصل 6: الخاتمة 96

A1 الملحق 1:الرؤية من قبل الجهات التنظيمية: التشريعات العالمية والتنظيمات التي تؤثر على المؤسسات المالية 97

A2 الملحق 2: نصائح وإرشادات من الهيئات الدولية 117

© Greg Armfield / WWF-UK

ملخص

قدمت حوالي 150 مؤسسة مالية في عام 2023 ما يقدر ب 6.1 تريليون دولار، Global Canopy طبقا لمنظمة جلوبال كانوبي أمريكي إلى 350 من الشركات التي تتعرض لمخاطر كبيرة جراء إزالة الغابات الاستوائية. وعلى ضوء هذا، دخل الصندوق في شراكة لخلق سلسلة من الموارد العملية للمؤسسات المالية لإدارة Themis ومؤسسة ثيميس WWF العالمي للطبيعة عملية الكشف عن إزالة الغابات، ويشمل ذلك هذا التقرير التمهيدي والذي سيشكل جزء من مجموعة أدوات مالية أوسع نطاقًا تتعلق بالجرائم البيئية.

تتسبب إزالة الغابات على أثار بيئية واجتماعية مدمرة كما تشكل تهديدا جادا أمام الجهود العالمية للتعامل مع تغير المناخ. وربما يكون هذا هو الشكل الأكثر مناقشة على نطاق واسع لتغيير استخدام الأراضي - وهو مصطلح يشير إلى التغيير في استخدام الأراضي عبر مجموعة من النظم الإيكولوجية والمناطق الأحيائية المختلفة، وليس مجرد مناطق الغابات، ولذلك ينبغي اعتباره جزءا من نطاق موسع يتجاوز مجرد إزالة الغابات. وعلى الرغم من أن التركيز في السنوات الأخيرة كان يميل نحو التدابير الوقائية للحد من إزالة الغابات في منطقة الأمازون، على سبيل المثال، فإن المناطق الأحيائية المهمة، مثل سيرادو البرازيلية وغران تشاكو (التي تمتد عبر الأرجنتين والبرازيل وبوليفيا وباراغواي)، والتي تضم السافانا والأراضي الرطبة والغابات الجافة، قد عانت من دمار وتدهور هائلين نتيجة لتغيير استخدام الأراضي، مع قدر أقل كثيراً من الاهتمام.

© Philippe T. / WWF-France

© rabit75_ist Via Canva.com

يمكن أن تتعرض المؤسسات المالية لنشاط تغيير استخدام الأراضي من خلال الاستثمار وتوفير رأس المال وتمويل التجارة في المحاصيل والمعادن، وخاصة الماشية، فول الصويا، زيت النخيل، الأخشاب، الكاكاو، البن، المطاط، المعادن، النفط، والغاز. علاوة على ذلك، ومع صدور التشريعات واللوائح المنتظرة في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وغيرها من الولايات القضائية في جميع أنحاء العالم الموجهة بشكل متزايد نحو معالجة خطر إزالة الغابات من منظور التمويل، تواجه المؤسسات المالية مخاطر تنظيمية أكبر من أي وقت مضى.

وبالنظر إلى الشواغل البيئية والاجتماعية والحوكمة الجوهرية، فإن العديد من الشركات تقوم بالفعل بتقييم المخاطر ومحاولة الحد من تعاملها مع الأنشطة المتعلقة بتغيير استخدام الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تتلاقى أنشطة تغيير استخدام الأراضي مع مجموعة من الجرائم المالية - بغض النظر عما إذا كانت قانونية في حد ذاتها - بما في ذلك الرشوة والفساد وغسيل الأموال والتهرب الضريبي والاحتيال، فضلا عن الجرائم الأصلية الأخرى لغسل الأموال، بما في ذلك الاتجار بالبشر والمخدرات والحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى. ويغذي هذا النشاط شبكة خبيثة من الجريمة العالمية، غالبا ما تكون منظمة بطبيعتها، وتزعزع استقرار سيادة القانون وتحرم الحكومات من عائدات الضرائب في جميع أنحاء العالم - وتمثل خطرا كبيرا بالنسبة للشركات فيما يتعلق بالجريمة المالية

يمكن لهذه الجرائم المالية والأصلية أن تقود وتمكن أو تتقارب ببساطة مع تغيير استخدام الأراضي على سبيل المثال:

سلك درب الفساد والرشوة لإصدار تصاريح تطهير الأراضي التي لم يكن ينبغي إصدارها بشكل قانوني.

تعديل أو تزوير الوثائق، بما في ذلك الفواتير المضللة، أو تداول التصاريح، أو اختراق قواعد البيانات التجارية، أو تزوير سندات الشحن، واستخدامها لإخفاء النشاط أو تحريفه.

المزارع والمناجم التي أُنشِئت على الأراضي التي تم تطهيرها لغسل العائدات غير المشروعة من النشاط الإجرامي المنظم والخطير وأنشطة تهريب المخدرات.

ويمكن أن يتم أيضا تطهير الأراضي لإفساح المجال لزراعة المخدرات، وإنشاء البنية التحتية اللازمة لنقل المخدرات عبر المناطق غير المستغلة.

شركات الأخشاب التي تعمل كغطاء لتهريب سلع أخرى، مثل منتجات الاتجار غير المشروع بالحياة البرية، والتي تم العثور عليها منقولة في جذوع الأشجار المجوفة وشحنات الأخشاب.

استخدام العمالة القصرية وعمالة الأطفال للقيام بالأنشطة الخطرة المرتبطة بتطهير الأراضي.

استخدام الشركات الوهمية للتهرب من دفع الضرائب على أنشطة تطهير الأراضي

© Nambasi Via Canva.com

© Andre Dib / WWF-Brazil

يشير التقاء هذه المجموعة الواسعة من الجرائم المالية إلى أن الشركات يجب أن تنظر إلى ما هو أبعد من مجرد تعريف التغيير المشروع وغير المشروع لاستخدام الأراضي - والتي يصعب تحديدها، على أي حال، مع وجود الكثير من الأنشطة التي تقع في المنطقة الرمادية بين الاثنين - لأن خطر التلاقي مع الجرائم الخطيرة الأخرى كبير، بغض النظر. والواقع أنه بالنظر إلى هذا التداخل الواسع، فقد تتعامل الشركات مع نشاط تغيير استخدام الأراضي باعتباره مؤشر تحذيري رئيسي لجرائم مالية وجرائم أصلية خطيرة أخرى.

وكجزء من هذا المشروع، أجرى الصندوق العالمي للطبيعة وثيمس بأستطلاع آراء 644 متخصصا في الخدمات المالية من 17 بلداً لقياس مدى فهمهم ومواقفهم تجاه مسألة تغيير استخدام الأراضي والجرائم المالية ذات الصلة. واستكملت هذه الدراسة الاستطلاعية ببحوث مكتبية، ومقابلات مع خبراء متخصصين، ومجموعات تركيز من ممارسين للوصول إلى فهم أفضل لأسباب تعرض المؤسسات المالية للجرائم المالية المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي.

وسلطت البيانات المستمدة من الدراسة الضوء على جوانب النقص في المعرفة المؤسسية في قطاع الخدمات المالية، وأيضاً على نقاط الضعف الرئيسية في النظام المالي العالمي عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع عائدات الجرائم المالية المتعلقة بتغيير استخدام الأراضي. والجدير بالذكر أن **ما يقرب من نصف المؤسسات المالية التي شملتها العينة أفادت بأنها تعمل مع أو في قطاعات أو مجالات عالية المخاطر، ومع ذلك أعرب أكثر من ربعها أنها لم تتخذ إجراءات العناية الواجبة المحددة ذات الصلة للتحقق.**

علاوة على ذلك، ذكر عدد قليل نسبيا من المجيبين أنهم يراقبون أو يفحصون الشركات على أساس دوري أو مستمر وليس فقط في المراحل الأولية من العلاقة. يشير هذا إلى وجود ضعف في جميع أنحاء القطاع، لا سيما التعرض لمخاطر التعامل مع جهات لا تبدأ نشاطاً غير مشروع إلا بعد أن يتم ضمها من قبل البنك. ويعد هذا الأمر أكثر إثارة للقلق **بالنظر إلى أن ما بين خُمس وثُلث المشاركين في الاستطلاع ذكروا أيضا أن شركاتهم قدمت شهادات ضد أطراف ثالثة كانت تحاول إخفاء جرائم مالية أو ممارسات تجارية غير أخلاقية ترتبط بأنشطة تغيير استخدام الأراضي.**

عندما تقترن جوانب النقص المعرفية والإجرائية التي حددتها الدراسة- بالبيانات المتعلقة بحجم التمويل العالمي المقدم للشركات المعرضة لخطر إزالة الغابات من قبل المؤسسات المالية - فإن الأمر يكون مثيراً للقلق ويشير إلى الحاجة الملحّة لمساعدة الشركات على معالجة قضية تغيير استخدام الأراضي من منظور الجريمة المالية، بالإضافة إلى منظور البيئة والظروف الاجتماعية والحوكمة ESG.

في الواقع، أشار المشاركون في بحثنا إلى ضرورة توفير التدريب والموارد الخاصة بتغيير استخدام الأراضي أمام المؤسسات المالية باعتبارها ضرورية لمساعدة الشركات على التغلب على العقبات المعترف بها، بما في ذلك عدم كفاية الأولويات الداخلية، والإرادة المؤسسية، والتمويل. بالإضافة إلى ذلك - ومن المشجع - فقد أشار ما يقرب **من نصف المستجيبين إلى استعدادهم لإنهاء العلاقات التجارية بناءً على مخاوف متعلقة بشأن الجرائم المالية المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي.** ويشير هذا إلى أن إبراز مخاطر التعرض للجرائم المالية عبر أنشطة تغيير استخدام الأراضي قد يكون محرك رئيسي في الحد من تمويل هذا النشاط الضار في نهاية المطاف، مما يساعد الشركات على توزيع المخاطر والموارد المتاحة.

ولتلبية هذه الحاجة، يعد هذا التقرير كمقدمة لأداة أوسع نطاقاً لمكافحة الجرائم البيئية المالية، وسنطلق المرحلة الأولى منها في وقت لاحق من هذا العام. إن تأثير الجريمة البيئية واضح ، من منظور اقتصادي وكذلك من منظور بيئي. ووفقا للتحليل الذي أجراه المكتب الإقليمي للشرطة الإقليمية (RHIPTO) والإنتربول والمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود في عام 2018، يقدّر أن الجريمة البيئية تحدث ما بين 110 و281 مليار دولار سنويا. ومنذ عام 2016، قدّر الإنتربول وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تأثير التكلفة يرتفع بنسبة تتراوح بين 5٪ و7٪ سنويا - أي من ضعفين إلى ثلاثة أضعاف معدل الاقتصاد العالمي - مما يجعل الجريمة البيئية رابع أكبر نشاط إجرامي في العالم بعد الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والتزوير.ستزود مجموعة الأدوات الشركات بالوسائل اللازمة لاكتشاف ومراقبة النشاط غير المشروع المتعلق بتغيير إستخدام الأراضي بشكل أفضل، وسيشمل الأنماط والمؤشرات التحذيرية للمخاطر والحوكمة وتقييم المخاطر. والغرض منه هو أن يكون مصدر رقمي عملي للغاية يمكن للشركات دمجه في ضوابطها الحالية، مما يساعدها على التخفيف من تعرضها للمخاطر الخاصة بالتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي، وبالتالي في نهاية المطاف تقليل التمويل والحد من أثار هذا النشاط الضار المدمر في جميع أنحاء العالم. وسيشكل هذا في نهاية المطاف جزءًا من مجموعة الأدوات المالية الأوسع نطاقا للجرائم البيئية التي ستوسع نطاق التركيز ليشمل جرائم بيئية أخرى تتجاوز مجرد تغيير استخدام الأراضي.

© Chris J. Ratcliffe / WWF-UK

1 مقدمة

يشكل تغيير استخدام الأراضي - الذي ربما تكون إزالة الغابات أكثر أشكاله فهماً - تهديدا خطيرا للنظم البيئية العالمية وقدرة العالم على مكافحة تغير المناخ. تُقَدِر منصة السياسات والعلوم الحكومية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) أن تدهور سطح الأرض من خلال الأنشطة البشرية يؤثر حاليا سلبا على رفاهية ما لا يقل عن 3.2 مليار شخص، مما يدفع الكوكب نحو انقراض جماعي سادس للأنواع، ويكلف أكثر من 10٪ من الناتج الإجمالي العالمي السنوي في فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوج .

تغيير استخدام الأراضي له تأثير مدمر على الصعيدين المحلي والعالمي ولكنه يتلاقى أيضا في كثير من الأحيان مع مجموعة من الجرائم المالية، بغض النظر عما إذا كان في حد ذاته قانونيا، بما في ذلك الرشوة والفساد وغسل الأموال والتهرب الضريبي والاحتيال، بالإضافة إلى الجرائم الأصلية الأخرى لغسل الأموال، بما في ذلك الإتجار بالبشر، والمخدرات والحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى. وعلى هذا النحو، فإنه يغذي شبكة خبيثة من الجريمة العالمية - غالبا ما تكون منظمة بطبيعتها - تزعزع استقرار سيادة القانون وتحرم الحكومات من عائدات الضرائب في جميع أنحاء العالم. وفي الواقع، ومنذ عام 2016، لاحظ برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنتربول أن **84٪** من البلدان شهدت تقارباً بين الجريمة البيئية (التي تشمل التغيير غير القانوني لاستخدام الأراضي) وغيرها من الجرائم الخطيرة. ويشكل هذا تهديدا خطيرا ليس فقط للنظم الإيكولوجية المحلية ولكن أيضا للنظام المالي العالمي، الذي يستغله المجرمون لغسل عائدات هذه الجرائم.

ويلعب القطاع الخاص دوراً هاماً يؤديه إلى جانب وحدات إنفاذ القانون والاستخبارات المالية في المساعدة على التحقيق في التدفقات المالية غير المشروعة جراء تغيير استعمال الأراضي - ناهيك عن الالتزام التنظيمي. تعد المؤسسات المالية حرس البوابة لثروة من البيانات الفريدة، بما في ذلك استخبارات المعاملات وملفات تعريف العملاء، والتي لديها القدرة على تسخيرها بشكل أفضل بكثير في معالجة الجرائم المالية المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي. وإذا تمكنت الشركات من فهم المزيد عن هذا التقارب وتشجيعها على الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ذات الصلة وفقاً لذلك، يمكن لوكالات إنفاذ القانون ذات الصلة أن تكتسب ميزة على المجرمين الذين يستغلون النظام المالي، ويمكن للشركات أن تحمي نفسها من مختلف المخاطر المادية والقانونية والمتعلقة بالسمعة ومخاطر الارتباط بتغيير استخدام الأراضي.

© hh5800 Via Canva.com

منذ أن اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الأول الذي يعترف بالجريمة البيئية كجزء من الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية في عام 2017، أولت الهيئات الدولية القضية اهتماماً متزايداً. وتدرج الجريمة البيئية كأحد مجالات التركيز الرئيسية لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وكذلك بالنسبة لليوروبول والإنتربول - وكلاهما قاد العديد من العمليات الناجحة التي تتصدى للجرائم البيئية منذ عام 2015 تقريباً. يشير عدد كبير من التشريعات الحديثة والمنتظرة، بما في ذلك وتعديل مشروع قانون الخدمات والأسواق المالية في المملكة المتحدة، إلى (EUDR) لائحة إزالة الغابات في الاتحاد الأوروبي أن أنشطة تغيير استخدام الأراضي قد حظيت على مرتبة متقدمة ضمن جداول الأعمال الحكومية، وأن القطاع المالي يخضع .لتدقيق متزايد عندما يتعلق الأمر بهذه القضية المهمة.

.

ويعد هذا التقرير المرحلة الأولى في مشروع تم تنفيذه بالتعاون بين الصندوق العالمي للطبيعة في المملكة المتحدة ومؤسسة ثيميس والذي سينتج عنه مجموعة أدوات رقمية، تهدف في البداية إلى مساعدة المؤسسات المالية على تحديد وتخفيف حدة تعرضها لمخاطر الجرائم المالية المتعلقة بتغيير استخدام الأراضي، وسيتناول في وقتٍ لاحق، مخاطر الجريمة البيئية الأخرى والأوسع نطاقاً ودعمها في معالجة التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بها. وستعتمد مجموعة الأدوات على نجاح مجموعة أدوات الاتجار غير المشروع بالحياة البرية التي طورتها شبكة التصدي للجريمة الخطيرة والمنظمة التابعة لحكومة المملكة المتحدة بالتعاون مع ثيميس و الصندوق العالمي للطبيعة و TRAFFIC - نظرا للتعليقات الإيجابية الواردة من المؤسسات المالية على مستوى العالم - سيتم تنظيمها على نفس المنوال.

ويهدف هذا التقرير إلى توفير سياق ومقدمة للمرحلة الأولى من مجموعة الأدوات والمواضيع ومجالات التركيز التي ستغطيها؛ وليس الغرض منه أن يكون مورد شامل في حد ذاته، لأن العديد من مواضيع التقرير ستتم معالجتها بمزيد من التفصيل في مجموعة الأدوات. ويعتمد التقرير على البحوث المكتبية، والمقابلات مع المتخصصين والخبراء في هذا المجال، والمشاورات ومجموعات التركيز مع المؤسسات المالية والمهنيين في مجال الجرائم البيئية والمالية. كما يعتمد على تحليل البيانات المستخلصة من استطلاع موسع تم إجراؤه خصيصا لهذا المشروع واستجاب له 644 مهنياً يعملون في المؤسسات المالية في 17 دولة. سعى هذا الاستطلاع إلى إلقاء نظرة ثاقبة على أحدث الاتجاهات، وعلامات الإنذار، وأنماط الجرائم المالية التي رصدت فيما يتعلق بتغيير استخدام الأراضي، بالإضافة إلى مواقف المتخصصين في التمويل تجاه هذه القضية.

وستكون مجموعة الأدوات التي تم تطويرها من خلال هذا البحث متاحة للجميع، كصفحة ويب يمكن الوصول إليها مجاناً.

© luoman Via Canva.com

2 الموضوع: تغيير استخدام الأراضي

2.1 تعريفات

يشير مصطلح تغيير استخدام الأراضي إلى وقوع تغيير كبير ومستدام في النظام البيئي الطبيعي (بما في ذلك عن طريق إدخال ممارسات مختلفة لإدارة الأراضي) إلى استخدام آخر للأراضي أو وقوع تغيير عميق في التكوين الحيوي أو هيكله أو وظيفته. يشمل التعريف جميع أنواع الأنظمة البيئية، على سبيل المثال: الغابات والأراضي العشبية والمستنقعات والأراضي الطينية وغابات القرم والسافانا.

إزالة الغابات هي نوع محدد من أنواع تغيير استخدام الأراضي، وربما اجتذب هذا المصطلح حتى الآن أكبر قدر من الاهتمام العالمي ويشمل: تحويل الغابات الطبيعية إلى استخدام زراعي أو غير زراعي أو إلى مزرعة أشجار؛أو التسبب في التدهور الشديد والمستمر للغابات الطبيعية (على سبيل المثال، من خلال قطع الأشجار من أجل الأخشاب).

يشير مصطلح التدهور إلى التغيرات داخل النظام الإيكولوجي الطبيعي التي تؤثر بشكل كبير وسلبي على التكوين الحيوي وهيكله و/أو وظيفته، مما يقلل من قدرته على دعم التنوع الحيوي، وتوفير المنتجات و/أو تقديم خدمات أخرى . يصبح التدهور تغييراً للاستعمال إذا:

- كان على نطاق واسع ومتصاعد أو دائم؛
- تسبب في تغير تكوين النظام البيئي وهيكله ووظيفته إلى الحد الذي يكون فيه التحول إلى حالته السابقة أمراً غير متوقع؛ أو
- يؤدي إلى تغيير في استخدام الأراضي (على سبيل المثال، إلى استخدام الأراضي في الزراعة أو أي استخدام آخر غير أن يكون غابة طبيعية أو نظام بيئي طبيعي آخر).

© Curioso.Photography / Shuterstock

على الرغم من أن هذا التعريف معترف به على نطاق واسع لإزالة الغابات ، إلا أنه ليست جميع البلدان والمؤسسات تتبناه. فعلى سبيل المثال، وفقا لتعريف وزارة البيئة والغابات الإندونيسية، فإن تعريف إزالة الغابات هو التحول من الغطاء الزراعي إلى الغطاء غير الزراعي، وبالتالي لا تعتبر زراعة الأشجار لأغراض تجارية أحد مسببات إزالة الغابات.

يمكن أن يكون التغيير في استخدام الأراضي قانونياً أو غير قانوني (على الرغم من أن الكثير من الأنشطة تحدث في المنطقة الرمادية بينهما)

© jhorrocks Via Canva.com

قانوني - ويشمل تطهير الأراضي بعد الموافقة عليها رسمياً وقانونياً (وفقا للإجراءات والتشريعات المناسبة) الصادرة عن السلطات المختصة، وبحيث لا تتعدى على المناطق المحمية من الأرض ويتم تنفيذها بناءً على التصريح أو الترخيص الممنوح. وقد يظل النشاط القانوني لتغيير استخدام الأراضي متقارباً مع الجرائم الأصلية الأخرى؛ على سبيل المثال، التهرب من الضرائب على أرباح شركات إزالة الغابات أو رشوة المسؤولين لممارسة القوة أو السلطة على المجتمعات المحلية المحتجة. على الرغم من أن أنواعاً معينة من تغيير استخدام الأراضي تكون قانونية في العديد من البلدان، إلا أنها في معظم الحالات لا تتوافق مع الالتزامات الطوعية مثل قرارات نقاشات الطاولة المستديرة حول زيت النخيل المستدام(RSPO)

و لا لإزالة الغابات، لا لاستخدام التربة العضوية، لا للاستغلال (NDPE) .
وبموجب هذه المبادرات أو السياسات ذات الصلة، على سبيل المثال، يجوز للمصارف أن تتعهد بعدم إقراض الشركات غير المعتمدة بموجب هذه المبادرات أو التي وقعت على هذه الالتزامات. وبفضل التطور التكنولوجي مثل لقطات الطائرات المسيّرة وأنظمة تتبع التمويلات TRASE Finance، تتحسن قدرة المراقبة العامة لهذه الالتزامات بسرعة.

© Steven Tritton Via Canva.com

غير قانوني – ويشمل نشاط تطهير الأراضي الذي يتعارض مع التشريعات أو الخطط أو اللوائح السارية (على سبيل المثال، أن يتم في أو على أرض محمية) أو من قبل كيان ليس له الحق القانوني (على سبيل المثال، عندما تعمل الكيانات دون تصريح أو ترخيص، أو قامت بتعديل التصريح أو استخراجه من خلال وسائل احتيالية أو فاسدة، أو حيث يتم تغيير استخدام الأراضي "الملحقة" خارج الحدود أو المعايير أو المنطقة أو النشاط المعتمد في الرخصة). بموجب هذه التصنيفات، يُعتقد أن ما يصل إلى 70٪ من أنشطة إزالة الغابات في الأمازون تتم بصورة غير قانونية.

المناطق الرمادية القانونية

قد يكون من الصعب للغاية التمييز بين التغيير القانوني وغير القانوني لاستخدام الأراضي بالنظر إلى:

أ) اختلاف الولاية القضائية في التشريعات واللوائح التي تحكم تغيير استخدام الأراضي، مما يعني أن ما تراه دولة أو منطقة ما على أنه غير قانوني، قد لا تراه بلد أو منطقة أخرى كذلك.

ب) الغموض والمناطق الرمادية في التشريعات واللوائح الوطنية بشأن كيفية تعريف عدم القانونية أو تفسيرها (على سبيل المثال، إذا كان التصريح يسمح لنشاط تطهير الأراضي ولكن تم الحصول عليه من خلال وسائل فاسدة، سواء كان ذلك قد سمح بتغيير استخدام الأرض بصورة غير قانونية أو كان الفساد مجرد عمل غير قانوني منفصل في حد ذاته).

ج) عدم وجود توافق في الآراء بشأن التعاريف الأساسية الرئيسية: على سبيل المثال، يوجد حالياً أكثر من 800 تعريف لمصطلح "غابة" مستخدمة في جميع أنحاء العالم: فبدون اتفاق عالمي بشأن ما تعنيه كلمة غابة، يكاد يكون من المستحيل التوصل إلى تعريف واحد لما تعنيه بالضبط عبارة "إزالة الغابات" (ما هو حجم أو نسبة الأشجار التي يجب فقدانها،على سبيل المثال)، مما يترك مجالاً واسعاً للجهات الفاعلة للتحايل على القواعد المتعلقة بإزالة الغابات وتغيير استخدام الأراضي .

د) عدم الوضوح بشأن حيازة الأراضي في العديد من المناطق عالية المخاطر التي تتم فيها أنشطة تغيير استخدام الأراضي، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق السكان الأصليين في الأراضي. من المعروف أن مناطق السكان الأصليين المعترف بها قانوناً تحمي الغابة وتوفر موانع أمام إزالة الغابات - ويتم النظر إلى أنشطة تغيير استخدام الأراضي الذي تحدث في هذه المناطق والتعامل معها على أنها أنشطة غير قانونية. وسواء اعترفت البلدان رسمياً بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في دساتيرها و/أو وقعت طواعية على الاتفاقيات (مثل اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية التي وقعتها دول الأمازون)، فإن ضَعْف النُظُم الإدارية و/أو الافتقار النسبي إلى قوة الحماية القانونية لهؤلاء السكان غالباً ما جعل نُظُم حيازة الأراضي فوضوية وغير آمنة، بمعنى أن نشاط تغيير استخدام الأراضي الذي يتعدى على هذه المناطق قد لا يتم النظر إليه بوضوح باعتباره أمر غير قانوني. على سبيل المثال، في بيرو، يمكن أن يستغرق الاعتراف القانوني بالحقوق الإقليمية لمجتمع يونيباكوياكو ما يصل إلى 30 عاماً، مما يؤدي إلى زيادة حدوث النزاعات وسوء المعاملة والصراعات وتغيير استخدام الأراضي المرتبط بالاستيلاء عليها .

ه) شفافية البيانات ذات الصلة. على سبيل المثال، يحدد قانون الغابات في البرازيل، الذي صدر في عام 1965، مقدار إزالة الغابات وتغيير استخدام الأراضي التي يمكن أن يحدث في ملكية خاصة ريفية (يجب الحفاظ على 20٪ إلى 80٪ من النباتات المحلية، اعتماداً على الولاية التي يقطنها ملاك الأراضي). كما ينص على حصول ملاك الأراضي على ترخيص لإزالة الغابات من وكالة البيئة الحكومية. أي أن أنشطة إزالة الغابات التي تتم بدون ترخيص تعد غير قانونية. ومع ذلك، فإن عدم كفاية معلومات الترخيص المتاحة للجمهور والقابلة للمقارنة في العديد من الولايات البرازيلية يجعل من الصعب تحديد مشروعية إزالة الغابات على الصعيد الإقليمي. تظهر بعض الأبحاث أن 94٪ من المناطق التي شملتها الدراسة وأزيلت منها الغابات من مختلف المناطق الأحيائية في الأمازون وسيرادو إما لا تحتوي على بيانات تصريح إزالة الغابات أو إنها غير دقيقة (على سبيل المثال، منتهية الصلاحية) ، وبالتالي يجب اعتبارها غير قانونية.

إجراءات من قِبل المؤسسات المالية: بالنظر إلى ما هو أبعد من تعريفات القانوني وغير القانوني، هناك مخاطر السمعة المتمثلة في التحول على نطاق أوسع والتقارب المحتمل مع الأنشطة غير المشروعة الأخرى.

© Grisha Bruev Via Canva.com

2.2 تغيير استخدام الأراضي: أكثر من مجرد إزالة الغابات

في عام 2022، وصلت مساحة الأراضي التي تم فيها إزالة الغابات حول العالم إلى 6.6 مليون هكتار - 96٪ منها في المناطق الاستوائية. ويشكل هذا مصدر قلق ملح بالنظر إلى الآثار الاجتماعية والبيئية لتغيير استخدام الأراضي على الصعيد العالمي، والأثر الخاص لإزالة الغابات على تغير المناخ.

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من التركيز حتى الآن تمحور على إزالة الغابات على وجه التحديد، ومع ذلك فإن الأشكال الأخرى لتغيير استخدام الأراضي مسؤولة أيضا عن قدر هائل من الضرر الذي يلحق بجميع أنواع النظم الإيكولوجية في جميع أنحاء العالم، وليس فقط في مناطقالغابات. 20٪ فقط من النباتات المحلية الأصلية في سيرادو البرازيلية - السافانا الاستوائية وشبه الاستوائية التي تغطي أكثر من 20 ٪ من البلاد، والتي تصنف من أهم المناطق الأحيائية وأكثرها تنوعا بيولوجياً في العالم - لا تزال سليمة، على سبيل المثال، بسبب إنتاج فول الصويا بكثافة في الغالب.

وقد وفرت الثغرات في التشريعات واللوائح حتى الآن حماية أقل للنظم الإيكولوجية الهامة الأخرى خارج الغابات، مثل الأراضي العشبية والأراضي الرطبة. مما يعرض المناطق الأحيائية الهامة في أميركا الجنوبية التي تندرج تحت هذه الفئات الأخرى للخطر، مثل سيرادو البرازيلية وغران تشاكو (ثاني أكبر نظام بيئي للغابات في القارة بعد الأمازون، وتشمل مناطق طبيعية متنوعة تضم السافانا والأراضي الرطبة والغابات الجافة التي تمتد على مناطق الأرجنتين والبرازيل وبوليفيا وباراغواي).

© Greg Armfield / WWF-UK

زيادة أنشطة تغيير استخدام الأراضي في سيرادو البرازيلية: التحديات الرئيسية

في الأشهر الستة الأولى من عام 2023 فقط، شهدت منطقة سيرادو زيادة بنسبة 21٪ في أنشطة تطهير الأراضي وتحويلها ز للاستخدام الزراعي.

يعزو البعض التحديات في حماية سيرادو إلى الضغط السياسي من جماعات الضغط القوية في مجال الأعمال التجارية الزراعية في البرازيل وعدم الاعتراف بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وحقوقهم في الأراضي في المنطقة الأحيائية (تم الاعتراف بهذه المجموعات رسمياً على أنها أفضل "حراس غابات العالم"). وتعد أقل من 3٪ من المنطقة الأحيائية في سيرادو محمية قانوناً مقارنة ب 46٪ من الأمازون، ويتم الاعتراف ب 5-7٪ فقط من الأراضي كأراضي للسكان الأصليين (مقارنةً بحوالي 25٪ من منطقة الأمازون). وقد يعزو هذا إلى النقص النسبي في المعرفة العامة والدولية بسيرادو - وبالتالي ضعف الضغط من أجل حمايتها - مقارنةً بالأمازون.

كما يلعب التباين الإقليمي في لوائح استخدام الأراضي دوره أيضا. يتطلب القانون الحفاظ على 80٪ من الأراضي الخاصة في الأمازون، ولكن في سيرادو، يسمح الترخيص البيئي الصحيح قانوناً لمُلّاك الأراضي الخاصة بإزالة ما يصل إلى 80٪ من النباتات المحلية على أراضيهم. ومن المثير للاهتمام، وحتى بالنظر إلى هذه النسبة الكبيرة المسموحة لإزالة الغطاء النباتي قانوناً، فإن تقريراً صادراً عن معهد Life Center قد وَجد أن 88٪ من إزالة الغابات في سيرادو في عام 2019 كانت غير قانونية.

هناك أيضا نقص نسبي في المنظومة القانونية لسيرادو مقارنة بالأمازون، التي لديها خطة عمل لمكافحة ومراقبة إزالة الغابات (PPCDAm) منذ عام 2004 (على الرغم من تعليق ذلك خلال إدارة بولسونارو). هناك خطة عمل مقترحة مقابلة لمنع إزالة الغابات ومكافحة إزالة الغابات والحرق في سيرادو - PPCerrado - يتم تنفيذها لمنطقة سيرادو ، ومع ذلك، في وقت كتابة هذا التقرير، تأخر صدور هذه الخطة ولم يتم الكشف عن التفاصيل الدقيقة بعد. ومع ذلك، يعتقد الخبراء أنه من غير المحتمل أن يكون هناك تغيير كبير في مقدار المساحة القانونية المسموح فيها إزالة الغابات والتي تصل إلى 80٪.

إجراءات من قِبَل المؤسسات المالية: توسيع تعاريف ومؤشرات السياسات لتغطية مجموعة أوسع من المناطق الأحيائية تتجاوز الغابات فقط.

© Marcos Assis Via Canva.com

2.3 محفزات أنشطة تغيير استخدام الأراضي

يعتمد تغيير استخدام الأراضي على مجموعة كاملة من العوامل، بما في ذلك:

ميولات الأستهلاك

© nevodka Via Canva.com

- تزايُد الطلب العالمي على المنتجات الحيوانية: يؤدي ارتفاع الدخل إلى تحويل الطلب على المواد الغذائية مثل اللحوم وأعلاف الماشية والدواجن (مثل فول الصويا) اللازمة لدعم الطلب على اللحوم والمنتجات المشتقة أو المنتجات الثانوية (مثل مكملات الكولاجين)، مما يؤدي إلى التوسع في أنظمة تربية الماشية غير الفعّالة والمساحات الزراعية. وأيضاً زيادة مماثلة في الطلب على الأغذية النباتية (مثل فول الصويا) حيث أصبح المستهلكون أكثر وعياً بالصحة والبيئة.

- زيادة الطلب العالمي على الأغذية غير الموسمية وغير المحلية (مثل الأفوكادو).

حركية السوق

© merznatalia Via Canva.com

- انخفاض الأسعار العالمية للسلع الخفيفة (مثل البن)، مما يضغط على المزارعين لإنتاج كميات أكبر للحفاظ على دخلهم.

- تزايد الطلب على الأخشاب لإنتاج منتجات مثل الوقود الحيوي والورق (تشير التقديرات إلى أن الاستهلاك العالمي للأخشاب يمكن أن ينمو بنسبة 54٪ بين عامي 2010 و 2050).

- ارتفاع أسعار الذهب وتزايد الطلب العالمي على المعادن الانتقالية (من المتوقع أن يزداد بنسبة 500٪ تقريباً بحلول عام 2040)، مما يؤدي إلى نشاط التعدين القانوني وغير القانوني.

التقدم التكنولوجي والحضري

© doidam10 Via Canva.com

- التحسينات التكنولوجية في المعدات والآلات الزراعية ، وزيادة سهولة وكفاءة تطهير الأراضي. بالإضافة إلى ذلك، زيادة حجم الحرائق التي من صنع الإنسان لتطهير الأراضي، وتغيير تكرارها وتوقيتها الموسمي وكذلك إدخالها إلى النظم الإيكولوجية حيث لا تحدث بشكل طبيعي.

- زيادة التحضر وتطوير البنية التحتية التي تتعدى على مناطق الغابات.

الجريمة وعدم الشرعية

- الاستيلاء على الأراضي من قِبَل الأفراد والشركات والحكومات، حيث يتم بعد ذلك إزالة النباتات الطبيعية لإفساح المجال للمنازل أو إنتاج السلع الزراعية.
- زيادة مشاركة وتعاون جماعات الجريمة المنظمة العاملة في مناطق الغابات.
- اتخاذ إجراءات صارمة ضد الاتجار بالمخدرات في مناطق معينة يحفز المجرمين على التنويع في سلع أقل "خطورة" مثل الأخشاب والذهب.

© majo112233 Via Canva.com

المشهد التشريعي

- عقوبات أقل على الجرائم البيئية مقارنة بغسيل الأموال والجرائم المالية الأخرى في العديد من المناطق، مما يحفز المجرمين على ارتكاب جرائم الغابات كخيار "قليل المخاطر - وذو أرباح عالية".
- الثغرات في الأُطُر القانونية وفي تنفيذ القوانين التي تحمي حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (ولا سيما حقوقهم في الأراضي والأقاليم والموارد).

© piyaset Via Canva.com

النزاعات وعدم الاستقرار السياسي/المالي

- غالباً ما يتم تمويل النزاعات عن طريق استخراج الموارد بما في ذلك النفط والمعادن والحياة البرية والأخشاب والتحف الثقافية (وكلها قد تتطلب تطهير الأراضي).
- في أوقات العنف والاضطرابات، قد تتسبب المسائل الأمنية في عرقلة جهود الحماية من الجريمة البيئية والحفاظ عليها.
- في أوقات عدم الاستقرار المالي (سواء كان مرتبطاً بالنزاعات أم لا)، قد يلجأ المدنيون والفئات المهمشة إلى الموارد الطبيعية لإعالة أنفسهم (على سبيل المثال، حرق الأخشاب لتدفئة منازلهم عندما تتعطل البنية التحتية).

© Adam88xx Via Canva.com

4.2 آثار تغيير استخدام الأراضي

تشير خدمات النظام البيئي إلى تدفق الفوائد المباشرة وغير المباشرة على رفاهية الإنسان وجودة الحياة والتي تأتي من رأس المال الطبيعي (أو النظم البيئية). ويشمل المصطلح كلاً من الموارد العملية، مثل الغذاء والماء والدواء وتحييد أثر الكربون وتنظيم المناخ، بالإضافة إلى الجوانب الثقافية مثل الحد من القلق والتوتر. على سبيل المثال، يعتمد 70٪ من فقراء العالم بشكل مباشر على الكائنات البرية، ويعتمد ما يقدر بنحو 4 مليارات شخص في المقام الأول على الأدوية الطبيعية لرعايتهم الصحية؛ و70٪ من الأدوية المستخدمة في علاج السرطان إما طبيعية الأصل أو منتجات اصطناعية مستوحاة من الطبيعة.

يؤثر تغيير استخدام الأراضي بشكل كبير على توافر خدمات النظام البيئي بطرق عديدة، مما يحرم الناس من العديد من الفوائد الصحية والاقتصادية والاجتماعية التي توفرها المناطق الأحيائية الطبيعية.

تشمل آثار تغيير استخدام الأراضي ما يلي:

خدمات النظام الإيكولوجي

© rognar Via Canva.com

- تأثير سلبي على فقدان التنوع البيولوجي وانقراض الحياة البرية مع تدمير الموائل الطبيعية، خاصة وأن النظم الإيكولوجية للغابات تحتوي على 80٪ من التنوع البيولوجي الأرضي (69٪ من الحياة البرية في العالم قد فقدت منذ عام 1970 - معظمها من المناطق التي تنتشر بها عمليات تغيير استخدام الأراضي).

- تدمير لا رجعة فيه لحالة التربة في بعض المناطق التي تم تطهير أراضيها حيث يتم استعمارها من قبل أنواع الأحياء الغازية والتي تقوم بمنع النباتات الأصلية من النمو - وعلى هذا النحو، قد يؤدي هذا إلى إعاقة الإنتاج الزراعي والتخلي عنه لاحقاً. تشير الأرقام التي يتم الاستشهاد بها في كثير من الأحيان إلى أن 80٪ من الأراضي الزراعية و 10-20٪ من المراعي تعاني من تآكل شديد.

المناخ

© RoschetzkylstockPhoto Via Canva.com

- تقويض خطير للجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ، حيث تشير التقديرات إلى أن تغير استخدام الأراضي مسؤول عما يصل إلى 12-20٪ من انبعاثات الكربون العالمية. في الواقع، تنبعث من مناطق الأمازون الآن كمية من الكربون أكثر مما تمتصه، ويرجع ذلك إلى حدٍ كبير إلى الحرائق التي تستخدم بشكل متكرر لتطهير الأراضي من أجل زراعتها. وكما أبرز تقرير فريق الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الصادر عن الأمم المتحدة، فإن أحد أهم خيارات التخفيف المتاحة لمكافحة تغير المناخ هو الحد من تغيير النظم الإيكولوجية الطبيعية القائمة.

- زيادة في تأثير الظواهر المناخية المتطرفة والكوارث الطبيعية وتكرارها على الصعيد العالمي، مما يؤدي إلى زيادة أعداد النازحين من الأفراد والمجتمعات وعدم الاستقرار الاقتصادي والتشغيلي/ تعطل سلسلة التوريد. وتُرَجّح منصة السياسات والعلوم الحكومية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) أنه وبحلول عام 2050، فمن المرجح أن يضطر من 50 إلى 700 مليون شخص إلى الهجرة بسبب انحلال التربة وتغير المناخ.

الجريمة وعدم القانونية

© Elmar Gubisch Via Canva.com

- تدعم النشاط الخطير للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، مما يؤدي إلى تفاقم عمليات الفساد وغسيل الأموال على المستوى الوطني والإقليمي.

- ارتفاع معدلات الجريمة المحلية، تناقص الموارد يؤدي إلى تفاقم مستويات الفقر المحلية ويجبر الناس على اللجوء إلى الجريمة لإعالة أنفسهم.

صحة الانسان

© ThanapipatKulmuangdoan Via Canva.com

- تزيد من خطر تفشي الأمراض الحيوانية المصدر، لأن تطهير الأراضي يدفع الأحياء البرية خارج موطنها السابق، مما يزيد من التفاعلات بين البشر والحياة البرية والحيوانات الأليفة وبالتالي دمج وظهور مسببات أمراض جديدة.

انتهاكات حقوق الإنسان

© 123RF/tinnakornlek / Shutterstock

- تؤدي إلى زيادة في عمالة الأطفال، والتي غالباً ما تستخدم في القطاعات المنتجة للسلع الأساسية التي تشجع عمليات تغيير استخدام الأراضي مثل التعدين (حيث يمكن استخدام الأطفال في الوصول إلى مساحات أصغر من تلك التي يمكن أن يصلها البالغين) وفي مزارع الكاكاو (على سبيل المثال، في حزام الكاكاو النائي في غانا، تم العثور على أطفال لا تتجاوز أعمارهم خمس سنوات يعملون في المزارع ويستخدمون المناجل لحصاد الحبوب المستخدمة في سلاسل التوريد لأسماء العلامات التجارية العالمية المعروفة).

- تسجيل العديد من حالات انتهاكات حقوق الإنسان من خلال الاستيلاء غير القانوني على الأراضي واستخدام العنف ضد الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في مناطق الغابات.

- يعد السبب الرئيسي لقتل المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في جميع أنحاء العالم (شهد عام 2023، ما يعادل جريمة قتل واحدة كل يوم)، والذين يتم استهدافهم بشكل متكرر من قبل الجهات الفاعلة الفاسدة والمجموعات الإجرامية، بسبب دفاعهم عن ممتلكاتهم وممتلكات الآخرين وأراضيهم ومواردهم.

الاضطراب الاجتماعي والثقافي للشعوب الأصلية

© Chris F. Via Canva.com

- يؤثر على معدل تعاطي الكحول، والذي ثبت أنه يزداد في العديد من المناطق المتضررة من إزالة الغابات، مثل منطقة سافا في مدغشقر وبين مجتمعات السكان الأصليين في باراغواي وكولومبيا.

- يهدد الهوية الثقافية ووجود الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ولا سيما المجموعات التي يُعَد الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والأراضي بالنسبة لها شرطا لبقائها الثقافي والاجتماعي والديني والمتوارث والاقتصادي.

الإصابة والموت

© Juan Jose Via Canva.com

- يزيد من عدد الوفيات والإصابات العرضية (على سبيل المثال، الناجمة عن حوادث الآلات الزراعية والتعدين (مثل الانهيارات الأرضية) المرتبطة بإنتاج السلع التي تشجع على عمليات تطهير الأراضي وكذلك بسبب البنية التحتية المرتبطة بالاستيلاء على الأراضي (مثل الأسوار الكهربائية التي أقامها مُلاك الأراضي الجدد والتي من المعروف أنها قتلت وعطلت السكان المحليين أثناء محاولتهم الوصول إلى الأراضي العامة سابقاً والتي تعتمد عليها سُبُل معيشتهم وهويتهم الثقافية).

التأثيرات الجنسانية

© Byron Sullivan Via Canva.com

غالبا ما يكون لتغيير استخدام الأراضي تأثير سلبي غير متناسب على المرأة من خلال:

- استخدام العنف الجسدي والجنسي من قبل المزارعين وغيرهم من العاملين في مجال الأعمال التجارية الزراعية ضد كل من العاملات والنساء والفتيات المحليات اللواتي يضطررن إلى استخدام الطرق التي تمر عبر المزارع، على سبيل المثال، لجلب المياه أو الذهاب إلى المدرسة.

- زيادة في حالات الاستغلال الجنسي (كما لوحظ مثلاً في صناعة قطع الأشجار والفحم غير المشروعة في أفريقيا وقطاع التعدين غير القانوني في بيرو، حيث يتم الاتجار بالجنس في معسكرات التعدين، مما يؤثر على فتيات لا تتجاوز أعمارهن 12 عاماً).

- التسبب في التدهور البيئي، الذي يزيد من التنافس على الموارد الشحيحة ويؤدي إلى تفاقم العنف القائم على نوع الجنس كوسيلة لتعزيز السيطرة على هذه الموارد.

- تغير المناخ، من جراء أنشطة تغيير استخدام الأراضي والذي يزيد من تعميق عدم المساواة القائمة بين الجنسين (لوحظ ارتفاع في معدلات عنف الشريك الحميم وزواج الأطفال في أعقاب الكوارث البيئية، على سبيل المثال).

دراسة حالة: قطع الأخشاب وإنتاج الفحم، والأعاصير في موزمبيق

تتسبب إزالة مناطق الغابات ، التي تعمل كمناطق عازلة ضد الظواهر المناخية المتطرفة، بشكل مباشر في تفاقم الأضرار التي تلحق بالمجتمعات بسبب الكوارث الطبيعية (على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي إزالة الغابات بشكل مباشر إلى الانهيارات الأرضية بعد هطول الأمطار الغزيرة)، مما يؤدي إلى النزوح وزعزعة استقرار سلاسل التوريد المحلية والعالمية.

في عام 2019، ضرب إعصار إيداي موزمبيق، مما أسفر عن مقتل أكثر من 600 شخص. وتؤدي إزالة الغابات إلى تعاظم الدمار في المناطق - بسبب الفيضانات والانهيارات الأرضية : حيث يمكن أن تؤدي التقلبات في ضغط الهواء بين الأرض والبحر إلى زيادة سرعة الرياح دون وجود المقاومة التي توفرها الأشجار. وفي حين أن الغابات السليمة تعيق سرعة المياه، ليتم امتصاص الغالبية من المياه في التربة، فإن النظم الإيكولوجية المتضررة تزيد من مخاطر الفيضانات.

فمنذ عام 1980، تم تدمير من 10٪ إلى 15٪ من غابات البلد بسبب الأنشطة الزراعية، وقطع الأشجار غير القانوني، وإنتاج الفحم وهو ما يعادل مساحة أكبر من مساحة ألمانيا. وقد أدى الإعصار إلى خلق دورة من سلسلة من إزالة الغابات في المنطقة: فمع تدمير العديد من المحاصيل، تحول المزارعون بدلاً من ذلك إلى إنتاج الفحم - الذي يستلزم إزالة الغابات - لإعالة أنفسهم. حيث أن تدمير البنية التحتية وسلاسل التوريد قد أدى إلى رفع سعر الفحم، مما خلق حافزاً أكبر للمزارعين للقيام بمزيد من إزالة الغابات، مما يجعلهم بدورهم أكثر عرضة للكوارث الطبيعية في المستقبل.

© Ghia / Themis

© Sorapong's Via Canva.com

3 الفصل 3: تَعَرُّض المؤسسات المالية لأنشطة تغيير استخدام الأراضي

ووفقا لمنظمة المظلة العالمية Global Canopy فإن المؤسسات المالية ال 150 المدرجة في مشروع ،Forest 500 (وهو مشروع يقيّم سنوياً التزامات حقوق الإنسان وإزالة الغابات ل 500 مؤسسة معرضة لمخاطر أنشطة إزالة الغابات الاستوائية)تقدم تمويلاً بقيمة 6.1 تريليون دولار أمريكي إلى 350 شركة معرضة بصورة أكبر لمخاطر أنشطة إزالة الغابات المدارية. وفي حين أن المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية، على النحو المبين أدناه، تمثل تهديداً كبيراً، فإن هناك أيضاً فرصة هامة للشركات للاستفادة عبر تطوير سلاسل التوريد الخاصة بها فيما يتعلق بمخاطر تغيير استخدام الأراضي.

3.1 ما هي المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية؟

تجسد عمليات تغيير استخدام الأراضي العديد من المخاطر أمام سلاسل التوريد للشركات، وهي:

© Alfio Manciagli Via Canva.com

المخاطر الجسدية تعتمد معظم الشركات والخدمات التجارية التي تمولها البنوك على رأس المال/الموارد الطبيعية - أو خدمات النظام الإيكولوجي - إما بشكل مباشر أو من خلال سلاسل التوريد الخاصة بها. ويقلل الاستهلاك المفرط للموارد المحلية من توافرها على المدى الطويل، مما يقوض التنمية المستدامة ويخلق عدم استقرار اقتصادي. في الواقع، يُقَدِر المنتدى الاقتصادي العالمي أن ما لا يقل عن 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يعتمد على الطبيعة ويحذر من أن آثار تغير المناخ سوف تزعزع استقرار التجارة العالمية بشكل كبير. وتجني أكبر ثلاثة قطاعات تعتمد اعتماداً كبيراً على الطبيعة (البناء والزراعة والأغذية والمشروبات) سنوياً - وهو (GVA) ما يقرب من 8 تريليون دولار من القيمة المضافة الإجمالية مبلغ يقارب ضعف حجم الاقتصاد الألماني. وبالتالي فإن فقدان الموارد الطبيعية يمكن أن يقلل من إنتاجية ومرونة الشركات التي تعتمد على هذه النظم الإيكولوجية، مما يؤثر على المؤسسات المالية التي تدعمها - على سبيل المثال، ترك البنوك لمواجهة القروض المتعثرة والأصول العالقة، والخسائر التي تتعرض لها جميع سلاسل التوريد العالمية والتي تمتد من المزارع إلى المائدة.

© grapestock Via Canva.com

مخاطر قانونية: وتشكل زيادة الضغط التنظيمي والتشريعي على الشركات والمؤسسات المالية لوقف أنشطة إزالة الغابات خطر عدم الامتثال، لا سيما إذا كانت الشركات غير مستعدة لمثل هذه التغييرات، التي يمكن أن تؤدي بدورها إلى عقوبات مالية أو إدانات جنائية في الأسواق التي تنشط فيها.

مخاطر تمس بالسمعة: تشكل الآثار البيئية والاجتماعية والحوكمة المهمة لأنشطة تغيير استخدام الأراضي خطراً على الشركات من قبل وسائل الإعلام المعارضة وما ينتج عنه من انخفاض محتمل في طلبيات العملاء وفقدان قيمة الأسهم إذا تم الكشف عن أنها تمول بشكل مباشر أو غير مباشر تغيير استخدام الأراضي - وتتفاقم هذ الضغوط إذا كانت مرتبطة بأي انتهاكات لحقوق الإنسان في هذا السياق.

ومع تزايد وعي الاقتصادات الناشئة بالقضايا البيئية وقوة تصويت العملاء، فإن البنوك الوطنية الأصغر حجماً في هذه الولايات القضائية معرضة لخطر فقدان العملاء بقدر ما تتعرض البنوك الدولية الأكبر، إذا كان ينظر إليها على أنها مساهم فعلي في تغير المناخ والتدهور البيئي في بلدها أو تساهم فيه إقليمياً

مخاطر تمس بالسمعة | المخاطر القانونية | المخاطر المادية

وعلى الرغم من أن 84% من البلدان تلاحظ تقارباً بين الجريمة البيئية (التي تشمل إزالة الغابات بصورة غير قانونية) وغيرها من الجرائم الخطيرة، فإن الجريمة الأصلية وخطر غسيل الأموال التي تشكلها أنشطة التغيير غير القانوني لاستخدام الأراضي كبير أيضا (على النحو المبين في الفصل 4).

3.2 كيف تتجسد هذه المخاطر؟

يمكن تجسيد المخاطر الأساسية التي تتعرض لها المؤسسات المالية بسبب تعرضها لأنشطة تغيير استخدام الأراضي:

3.2.1 مخاطر النشاط التجاري

يمكن أن تتعرض المؤسسات المالية للمخاطر المتعلقة بتغيير استخدام الأراضي بشكل مباشر أو غير مباشر:

التعرض المباشر - من خلال تمويلها (على سبيل المثال، الديون أو حقوق الملكية) - أو تقديم الخدمات المالية للشركات المعرضة بشدة لمخاطر أنشطة تغيير استخدام الأراضي.

التعرض غير المباشر - من خلال سلاسل الاستثمار مثل استثمارات الأسهم في البنوك التي تقرض أو الاستثمار في الصناديق ذات الأسهم التي تتعامل مع - الكيانات التي تنطوي على مخاطر أنشطة تغيير استخدام الأراضي

تشمل بعض الخدمات المالية الأكثر عرضة للمخاطر ما يلي:

التمويل التجاري- على الرغم من أن بعض التجارة في السلع يتم تمويلها ذاتياً، إلا أن نسبة كبيرة منها تتضمن تمويل تجاري من المؤسسات المالية، مما يترك البنوك عرضة لمخاطر تغيير استخدام الأراضي المرتبطة بهذه السلع المتداولة. يشمل التمويل التجاري البنوك التي تعمل كوسيط طرف ثالث لتحمل المخاطر التي ينطوي عليها دفع وتوريد السلع بين طرفين آخرين. على سبيل المثال، عن طريق تزويد المصدر بمستحقات أو مدفوعات أو تقديم ائتمان إلى المستورد لتلبية طلب التجارة. ويستخدم عادة للقيام بنقل السلع التي تساهم في تغيير استخدام الأراضي، مثل لحوم البقر وفول الصويا، وبالتالي يعرض الشركات لهذه المخاطر والأنشطة. وتتمثل أحد المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف التي تمول نقل السلع المعرضة لمخاطر الغابات في استمرارية الاعتماد على الوثائق الورقية، مثل سندات الشحن - وهي وثائق قانونية أساسية يصدرها الناقلون إلى الشاحنين توضح بالتفصيل كمية البضائع العابرة ونوعها ووجهتها - والتي تكون أحياناً مكتوبة بخط اليد وعرضة للتعديلات التي قد تعمل على حجب المخاطر التي تمثلها بسبب تغيير استخدام الأراضي (على سبيل المثال، عن طريق تغيير منطقة المنشأ)

إقراض البنوك التجارية - تظهر مخاطر الخدمات المصرفية التجارية في الغالب من خلال توفير قروض رأس المال الثابت والعامل أو خطابات الائتمان للشركات المعرضة لمخاطر أنشطة تغيير استخدام الأراضي.

.

الخدمات المصرفية الاستثمارية - تنبع مخاطر الخدمات المصرفية الاستثمارية من عملاء البنوك الذين قد يتعاملون بشكل مباشر أو غير مباشر مع أنشطة تغيير استخدام الأراضي. تشير البيانات إلى أنه بين عامي 2016 و 2020، تم تقديم 128 مليار دولار أمريكي لأنشطة خاصة بالائتمان والاكتتاب في مشاريع إنتاج سلع مرتبطة بأنشطة إزالة الغابات. ويمكن أن تتعرض المصارف الاستثمارية لمخاطر تتعلق بسمعتها لأنها لم تبذل عناية كافية بشأن فحص أنشطة عملائها وآثارها المحتملة على حقوق الإنسان والتي قد تكون مرتبطة بتغيير استخدام الأراضي (على سبيل المثال، تطوير عمليات التعدين على حدود الغابات أو داخلها، أو الحصول على تراخيص التنقيب عن التعدين، أو التنمية الزراعية الجديدة مثل إقامة المزارع في الأراضي التي تم تطهيرها عن طريق تدمير الغابات).

العمليات البنكية المناظرة - في البنوك المناظرة، حيث تقدم مؤسسة مالية دولية أكبر (البنك المناظر) خدمات لمؤسسة أصغر، وغالبا ما تكون أكثر محلية (البنك الأصلي) والتي لا يمكنها تقديم خدمات أو الولوج إلى عملات معينة نيابة عن عملائها. وبهذه الطريقة، يعمل البنك المناظر كوسيط أو وكيل - على سبيل المثال عن طريق تسهيل التحويلات المالية، أو إجراء المعاملات التجارية، أو قبول الودائع، أو جمع المستندات نيابة عن البنك المحلي. من خلال هذا النشاط، تتعرض الشركات الكبيرة لمخاطر الأنشطة التجارية للبنوك الصغيرة التي تقدم خدمات المناظرة المصرفية لها. قد يحدث هذا في ولايات قضائية عالية الخطورة بالنسبة لأنشطة تغيير استخدام الأراضي، وفي المناطق الأقل تنظيماً، و/أو التي تطبق عدد أقل من الضوابط أو الرقابة أو الموارد للقيام بعمليات الفحص بأنفسهم. يمكن أن يسهل هذا النقص في الرقابة من تدفق الأموال عبر شبكات البنوك الأكبر، مما قد يؤدي إلى تمويل المشاريع أو الشركات المشاركة في أنشطة تغيير استخدام الأراضي. إن التعتيم النسبي حول العلاقات مع البنوك المحلية - فالبنك الأكبر لا يرى دائما "العميل النهائي" نفسه - كما يعني الضعف النسبي في إمكانية تتبع الأموال، أن هذا القطاع عرضة للاستغلال من قبل الجهات الفاعلة ذات المصالح غير المشروعة، بما في ذلك تلك المرتبطة بأنشطة تغيير استخدام الأراضي.

البنوك المناظرة: وجهة نظر المشاركين في مجموعات التركيز

ناقش المشاركون في مجموعات التركيز المستشارين في هذا المشروع التحدي المتمثل في تحقيق رافعة مالية ناجحة على المصارف المحلية؛ خاصة مع إقناع البنوك المحلية التي هي بالفعل على اطلاع دائم بعوامل الخطر الأخرى بدمج معايير إضافية تتعلق بتغيير استخدام الأراضي. ولاحظ المشاركون أن هذا قد يتطلب أولاً صياغة مجموعة متسقة ومعتمدة من المعايير المتصلة بتغيير استخدام الأراضي داخل شركاتهم (بصفتهم مصارف مناظرة) - وهو أمر يتطلب بدوره ضغطاً أكثر وضوحاً وعلنية من وحدات الاستخبارات المالية.

مهام أمام المؤسسات المالية: بالنظر إلى توصية مجموعة وولفسبرغ باستكمال البنوك المناظرة لاستبيان الفحص الاستقصائي *(CBDDQ)* ودمج أسئلة تتعلق بمجالات إضافية للتعرض للمخاطر، بالإضافة إلى الاستفسار حول معايير وضوابط تغيير استخدام الأراضي كجزء من عملية استبيان البنوك المناظرة.

© 9647832_400 Via Canva.com

البنوك المناظرة: وجهة نظر مجموعة العمل المالية (FATF)

في تقريرها المعنون "غسيل الأموال الناجم عن الجريمة البيئية"، تنص فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية على ما يلي:

وبالتالي، فإنهم يعتمدون على العلاقات المصرفية المناظرة.

يمكن أن تواجه البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تحديات في الوصول إلى الأسواق المالية العالمية.

ومع ذلك، فإن للعديد من الجهات الفاعلة الأكبر في أنشطة تغيير استخدام الأراضي مثل الغابات والتعدين علاقات مباشرة مع البنوك الوطنية والدولية، وبالتالي لا تحتاج إلى علاقات مع البنوك المناظرة.

لا ترغب العديد من البنوك في المخاطرة بالتعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، مما يعني أنها يجب أن تستخدم البنوك المناظرة للوصول إلى النظام المالي العالمي.

يمكن لأولئك الذين يستفيدون من التغيير غير القانوني لاستخدام الأراضي أو الأنشطة ذات الصلة استخدام خدمات المناظرة المالية لنشاط تجاري "مموه"، مما يخلق طبقات إضافية بين المُنشئ (على سبيل المثال، وبين الذين يقومون بتغيير غير قانوني لاستخدام الأراضي أو أي نشاط ذي صلة) ويحجب ملكيتهم النفعية، مما يقلل من مخاطر المعاملات المرتبطة بهذه الجرائم التي يتم اكتشافها.

وبالتالي فإن البنوك المناظرة تصبح أحد الأنشطة الأكثر خطورة فيما يتعلق بالتغيير غير القانوني لاستخدام الأراضي (أو التغيير القانوني لاستخدام الأراضي والذي يتقارب مع نشاط غير قانوني آخر أو جريمة مالية)، حيث يتم استخدامها في المقام الأول من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبرها البنوك الأكبر حجما، التي تطبق ضوابط أكثر تطوراً لمكافحة الجرائم المالية وضبط الرغبة في المخاطرة، مخاطرة كبيرة.

© Viorika Via Canva.com

شكل 1: رسم بياني يمثل تقييم المشاركين للاستطلاع حول الأنشطة التجارية الأكثر عرضة للتعامل مع أنشطة تغيير استخدام الأراضي في مؤسساتهم المالية *

ما هي مجالات مؤسستك التي تعتقد أنها الأكثر عرضة لنشاط الجرائم المالية المحتملة المرتبطة بإزالة الغابات وأنواع أخرى من تغيير استخدام الأراضي؟ اختر كل ما ينطبق

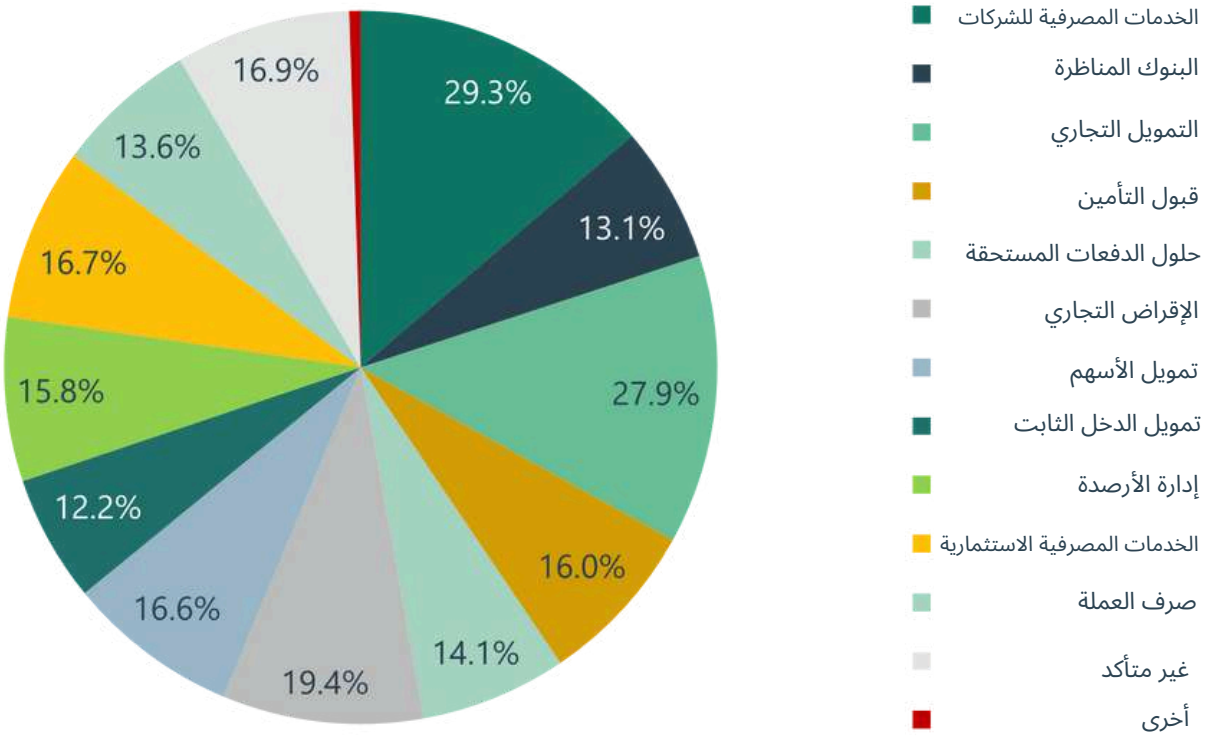

* استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها كجزء من الاستطلاعالمصمم خصيصاً لهذا المشروع، والذي استجاب له *644* متخصصاً من القطاع المالي من البلدان التالية: الأرجنتين، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، كولومبيا، المملكة المتحدة، فرنسا، الولايات المتحدة، هونغ كونغ *SAR*، إندونيسيا، ماليزيا، هولندا، نيجيريا، سنغافورة، الإمارات العربية المتحدة، وفيتنام.

© Aine / Themis

3.2.2 مخاطر السلع

ترتبط الخدمات والمنتجات المالية في المقام الأول بتغيير استخدام الأراضي من خلال تمويل إنتاج السلع الأساسية. ولذلك ينبغي التركيز بشكل خاص على المنتجات العالية المخاطر ذات الصلة. على الصعيد العالمي، ووفقاً لصور الأقمار الصناعية من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) يعتقد أن أكثر من 90٪ من فقدان الغابات ناتج عن تغيير استخدام الأراضي من غابات إلى أراض زراعية.

السلع السائدة التي تساهم في تغيير استخدام الأراضي في جميع أنحاء العالم هي الماشية، فول الصويا، النخيل، الأخشاب، البن، الكاكاو، المطاط، المعادن، النفط، والغاز. يعتمد مستوى المخاطر المرتبطة بكل سلعة على منطقة المنشأ. على سبيل المثال، تشير الأبحاث إلى أنه في جنوب شرق آسيا، يعد المطاط والورق ولب الخشب وزيت النخيل هي السلع الأكثر التي تشجع على تغيير استخدام الأراضي: فول الصويا والماشية في أميركا الجنوبية، والكاكاو والبن والأخشاب في أفريقيا.

مئات المليارات من الدولارات من التمويل للإنتاج في سلاسل السلع التالية تشمل الإقراض المباشر، والتمويل التجاري، وأذون السندات، والتأمين على الأسهم.

شكل 2: المخاطر التي تشكلها السلع

وهي سلع زراعية عالية المخاطر: وقد ساهمت في فقدان ملايين الهكتارات من الغابات في العالم في الفترة بين 2001-2015

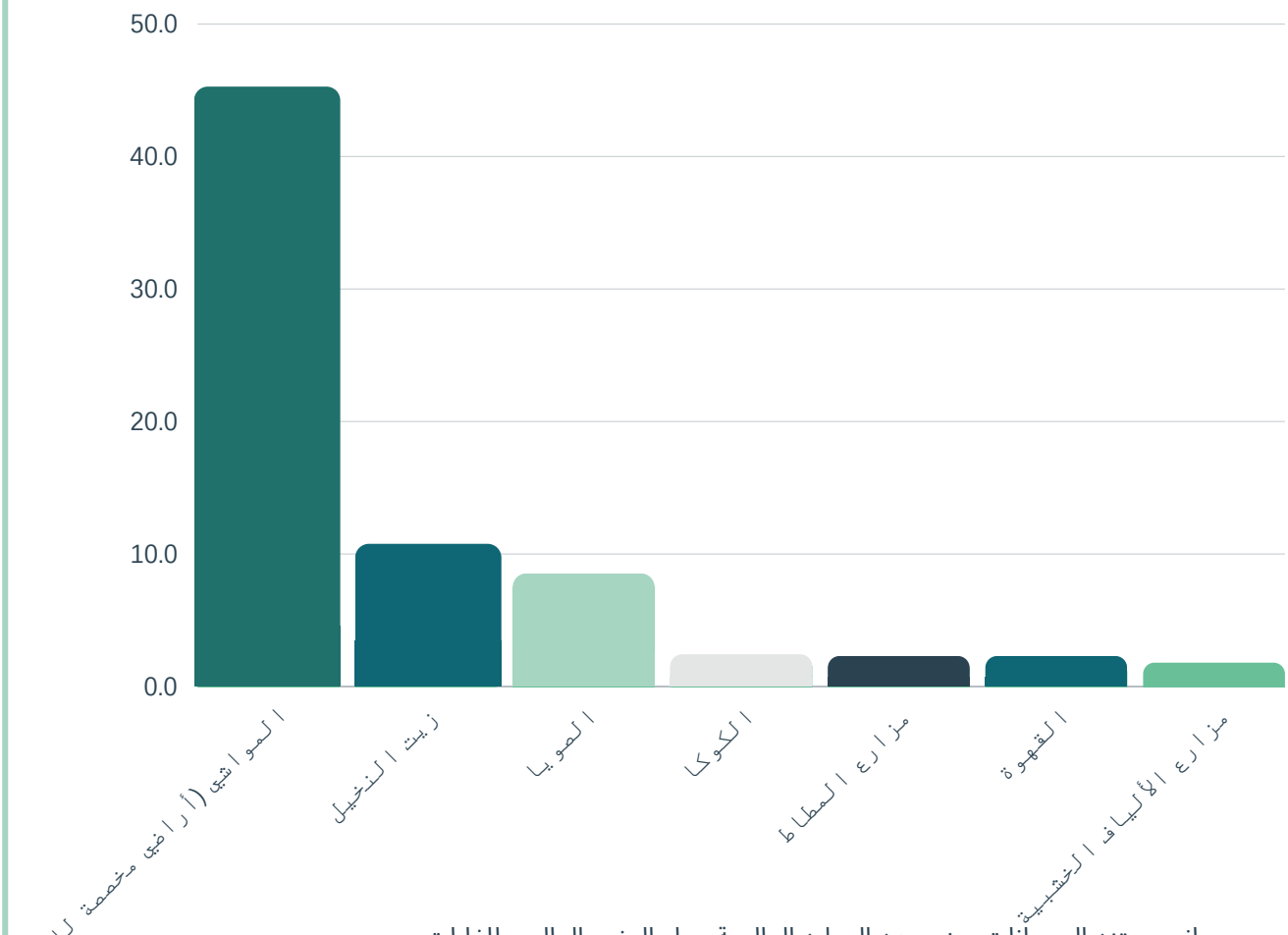

رسم بياني يستند إلى بيانات من معهد الموارد العالمية حول الوضع العالمي للغابات

© Aine / Themis

الماشية

© mcKensa Via Canva.com

رعي الماشية هو المحرك الرئيسي لتغيير استخدام الأراضي بما في ذلك إزالة الغابات، لا سيما في البرازيل (حيث يعد مسؤولاً عن فقدان 72٪ من الغابات في البلاد). في الواقع، بين عامي 2001 و 2015، شكلت أنشطة تحويل الغابات إلى مراعي للماشية في جميع أنحاء العالم نسبة أعلى بخمس مرات من أي سلعة أخرى. وشكلت البرازيل 48٪ من هذه النسبة، تليها باراغواي (9٪) وكولومبيا (5٪). على الصعيد العالمي، يمكن أن تتسبب أنشطة رعي الماشية في حوالي 40٪ من عمليات إزالة الغابات (وهذا الرقم لا يأخذ في الاعتبار الأراضي الأخرى التي تم تحويلها إلى مزارع الصويا بسبب الطلب على علف الماشية القائم على فول الصويا).

المنتجات عالية المخاطر :

- لحم البقر
  - الطازج
  - والمجمد
  - والمعالج، بما في ذلك الوجبات الجاهزة
- الجلود الخام والمدبوغة
- المنتجات الجلدية الجاهزة - للاستخدام في السيارات أو الأثاث أو الملابس

زيت النخيل

© yusnuzam Via Canva.com

يعتبر زيت النخيل محصولاً شائعاً نظراً لعمره الاقتصادي الذي يتراوح بين 25 و 30 عاماً، ومتطلبات العمالة المنخفضة نسبياً، والقدرات العالية نسبياً على توليد الدخل مقارنة بالمحاصيل الغذائية الأساسية. يتم تطهير الأرض لإفساح المجال للمزارع، والتي تشمل زراعة المحاصيل وإقامة مصانع المعالجة في الموقع (يجب معالجة عناقيد ثمار النخيل في غضون 24 ساعة من الحصاد للحفاظ على جودة الزيت) - وهي أكثر انتشاراً في جنوب شرق آسيا. تشير بعض الدراسات إلى أن نصف مزارع زيت النخيل الجديدة في إندونيسيا وماليزيا تحل محل الغابات وأن إزالة الغابات هذه مدفوعة إلى حد كبير بالسوق - لأن الذروة السنوية في فقدان الغابات لهذا الغرض تتوافق مع الذروة في أسعار زيت النخيل (يقابلها تأخر لمدة عام واحد).

المنتجات عالية المخاطر :

- زيت النخيل - للاستخدام في
  - الأطعمة المصنعة والمخبوزات ومنتجات الحلويات
  - والوقود الحيوي
- زيت نواة النخيل - للاستخدام في صناعة الكيماويات الزيتية التي تدخل في صنع
  - الصابون
  - والمنظفات
  - ومستحضرات التجميل
  - وللاستخدام الصناعي

نواة النخيل - للاستخدام في

- العلف
- إنتاج الكهرباء

القهوة

© amenic181 Via Canva.com

تحدث فقدان الغابات وتغيير استخدام الأراضي بسبب إنتاج البن في الغالب في إندونيسيا والبرازيل ومدغشقر وبيرو وكولومبيا وفيتنام. تصبح نباتات القهوة أقل إنتاجية مع تقدم العمر، حيث تنتج عدداً أقل من الثمار (بذورها هي "الحبوب") ، مما يحفز المزارعين بعد ذلك على تحويل المزيد من الأراضي لغرض زراعة أشجار جديدة.

المنتجات عالية المخاطر :

- القهوة

الكاكاو

© narong27 Via Canva.com

على الرغم من أن الكاكاو يتم إنتاجه في 62 دولة في جميع أنحاء العالم، إلا أن الغالبية (65٪) تأتي من إفريقيا تليها إندونيسيا (17٪). تشير الأبحاث إلى أن زراعة الكاكاو هي المحرك الأساسي لأكثر من 37٪ من فقدان الغابات في المناطق المحمية في كوت ديفوار وما يصل إلى 40٪ في غانا. تتفاقم إزالة الغابات الناجمة عن الكاكاو في غرب إفريقيا لأن النشاط الزراعي المرتبط بها يضر بالتربة، لذلك قد يتوسع المزارعون إلى مناطق جديدة، ويغيرون من استخدام الأراضي الحديثة على أمل زيادة الإنتاجية والمحاصيل.

المنتجات عالية المخاطر :

- سائل أو معجون الكاكاو - للاستخدام في الشوكولاتة
- زبدة الكاكاو أو مسحوق الكاكاو - للاستخدام في الشوكولاتة والمخبوزات أو الحلويات
- لب الكاكاو - للاستخدام في المشروبات الغازية والكحول والبكتين
- قشور حبوبالكاكاو وقشور الفاصولياء (أقل شيوعاً) - تستخدم لإنشاء وجبة الكاكاو المستخدمة لتغذية الحيوانات.

الصويا

© naito8 Via Canva.com

تقع جميع الأراضي تقريباً (حوالي 97٪) المحولة لإنتاج فول الصويا في أميركا الجنوبية (في الغالب في البرازيل والأرجنتين وبوليفيا وباراغواي). اليوم، وصل الإنتاج العالمي إلى أكثر من 13 مرة أعلى مما كان عليه في أوائل ستينيات القرن العشرين وتضاعف منذ عام 2000، ليبلغ حالياً حوالي 350 مليون طن سنوياً. يستخدم حوالي 77٪ من هذا كعلف للماشية وللدواجن والخنازير وتربية الأحياء المائية. تشير الأبحاث أيضاً إلى أنه ومع توسع إنتاج فول الصويا في المراعي السابقة، فإنه يدفع هذا المراعي إلى ضم المزيد من أراضي الغابات ، مما يوسع الحدود. وهذا يعني أن بعض مناطق الغابات التي تحولت إلى مراعي ماشية قد لا تكون بسبب زيادة الطلب المباشر على لحوم البقر أو منتجات الألبان وإنما بسبب الطلب الناجم عن إنتاج محاصيل الصويا على الرغم من أن توسع فول الصويا في حد ذاته مدفوع أيضاً بالطلب على علف الماشية في علاقة متبادلة .

المنتجات عالية المخاطر:

- وجبة الصويا لتغذية الماشية - وبالتالي المنتجات الحيوانية التي ربما تم تغذيتها على الصويا، بما في ذلك الدواجن والبيض ومنتجات الألبان ولحم البقر ولحم الخنزير
- زيت الصويا - كزيت نباتي ومكون في الأطعمة المصنعة ومستحضرات التجميل والمنتجات الصناعية ووقود الديزل الحيوي
- -فول الصويا للاستهلاك المباشر - صلصة الصويا، التمبيه، التوفو، دقيق الصويا، حليب الصويا، البروتين النباتي، والإدامامي.

- ليسيثين الصويا - يستخدم كعامل استحلاب في المنتجات الغذائية المخبوزة ومبيض القهوة، من بين أمور أخرى، وكذلك في مستحضرات التجميل والمنسوجات والدهانات والطلاء والشموع.

المطاط

© nattanan_zia Via Canva.com

يُشتق المطاط الطبيعي (بدلاً من إنتاجه صناعياً من المنتجات الثانوية البترولية) من شجرة المطاط، التي تزرع الآن في الغالب في جنوب شرق آسيا، والتي تمثل أكثر من 90٪ من الإنتاج العالمي (على الرغم من أن موطنها البرازيل وغيانا، غالباً ما تعاني أشجار المطاط في أميركا الجنوبية من آفة الأوراق الفطرية). ويأتي الباقي من أميركا الجنوبية والوسطى ووسط أفريقيا .

المنتجات عالية المخاطر:

- -الكرات المطاطية والمعدات الطبية وقفازات اللاتكس والبالونات والأحذية والإطارات (التي تميل إلى أن تكون مزيجا من المطاط الصناعي والطبيعي)

- -كمكون في التطبيقات الصناعية والهندسية.

الأخشاب

© Lukas Via Canva.com

يغطي قطاع الأخشاب الأشجار التي يتم حصادها لإنتاج، من بين أشياء أخرى، الخشب المنشور، والخشب الرقائقي، والحبيبي ، والأثاث، وحطب الوقود، ولب الخشب، والورق. يمكن إزالة الغابات الموجودة لإفساح المجال للمزارع أحادية الزراعة، أو يمكن قطع الأشجار وبيع الأخشاب والمنتجات المرتبطة بها (مثل الكريات الخشبية، المشتقة من الغابات في غرب إفريقيا والمستخدمة لتسخين الغلايات منخفضة الكربون في المنازل في جميع أنحاء أوروبا). على الصعيد العالمي، شهد القطاع تحولا على مدى العقدين الماضيين ليبتعد عن قطع الأخشاب من الغابات الطبيعية إلى تطهير الأراضي لغرض إنشاء مزارع أحادية المحصول. على الرغم من أن استهلاك الورق في أميركا الشمالية وأوروبا قد انخفض منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، نظرا لزيادة استخدام الاتصالات الرقمية، يستمر الطلب في جميع أنحاء السوق الآسيوية في الارتفاع .

المنتجات عالية المخاطر:

- مواد البناء -
  - وتستخدم في الأرضيات، مثل الخشب الصلب، ألواح لامينت أو باركيه - إطارات النوافذ والأبواب وإطارات الأبواب، الحواف، التزيين، مباني الحدائق، أعمدة التلغراف، السياج، بناء القوارب، عوارض السكك الحديدية، ومقابض الأدوات.
  - وفي الأثاث - يستخدم الخشب الليّن (مثل الصنوبر) أو الخشب الرقائقي أو الأثاث المسطح الرقائقي والخشب الصلب الفاخر.
- وكعنصر في العمليات الصناعية - غالبا ككريات خشبية، على سبيل المثال، لتوليد الكهرباء.
- في تجهيز الأغذية - على سبيل المثال، السلع المدخنة.
- الورق - يستخدم في المجلات والكتب والقرطاسية وورق المكتب والصناديق والتعبئة والتغليف والأنسجة والملصقات والمناديل المبللة.
- للوقود.

© sansara Via Canva.com

السلع الثقيلة (المعادن)

في بعض المناطق، مثل سورينام وغيانا، تفوقت السلع الصلبة مثل المعادن على السلع الخفيفة مثل الماشية والزراعة باعتبارها السبب الرئيسي لإزالة الغابات (في الواقع، يعتبر التعدين حالياً رابع أكبر مسبب لإزالة الغابات في جميع أنحاء العالم). ومما يدل على هذا الاتجاه المتسارع: أنه وفي العقدين الماضيين حدثت أكثر من 35٪ من إزالة الغابات المرتبطة بالتعدين في الغابات الاستوائية في السنوات الخمس الماضية.

يعد نشاط التعدين محركاً رئيسياً لفقدان الغابات، حيث يتم تطهير الأراضي ليس فقط لحفر المناجم ولكن أيضا للبنية التحتية المرتبطة بها، بما في ذلك طرق الوصول ومستوطنات العمال. وهذا يؤثر بشكل متزايد على المناطق المحمية من الأراضي ويتعدى عليها؛ ففي البرازيل، على سبيل المثال، تتداخل 219 منطقة محمية مع مطالبات التعدين. كما تُظهر بلدان أخرى، بما في ذلك إندونيسيا وروسيا وكندا والولايات المتحدة وأستراليا وغانا وميانمار، اتجاهاً ملحوظاً لخفض تصنيف وتقليص مناطق الغابات المحمية للسماح بنشاط التعدين.
وتعد إندونيسيا والبرازيل مسؤولتان عن حوالي 37٪ من إزالة الغابات المرتبطة بالتعدين على مستوى العالم.

المعادن المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي في المقام الأول هي الذهب والفحم والبوكسيت والحديد الخام والنحاس. كما تساهم أيضاً المعادن اللازمة لتقنيات "الطاقة الخضراء" أو "الطاقة النظيفة" مثل السيارات الكهربائية في تطهير الأراضي. على الرغم من الزيادة في الطلب على معادن الطاقة النظيفة، لا يزال من الممكن إرجاع 71% من إزالة الغابات المرتبطة بالتعدين المباشر على مستوى العالم إلى سلعتين معدنيتين فقط: الفحم والذهب.

المعادن

© Adam88xx Via Canva.com

المنتجات عالية المخاطر:

- -الذهب - يستخدم في المجوهرات والمعالجات والموصلات في الإلكترونيات مثل أجهزة الكمبيوتر والأجهزة اللوحية وأجهزة التلفزيون والطابعات وأجهزة الألعاب وأجهزة المودم والهواتف الذكية.
- الفحم:
- البوكسيت - يستخدم في إنتاج الألمنيوم وتصنيع المنتجات الصناعية الأخرى مثل المواد الكاشطة والأسمنت والمواد الكيميائية.
- الحديد الخام - يستخدم في الغالب لإنتاج الفولاذ الموجود في الأفران والغسالات والثلاجات وغسالات الصحون والطائرات والقطارات والسفن والشاحنات والسيارات، وكمكون في إنتاج الأعلاف الحيوانية والأسمدة.
- النحاس - يستخدم في المولدات الكهربائية والأسلاك الكهربائية في المنازل والأجهزة والسيارات وفي الأسقف والسباكة والآلات الصناعية.
- الكوبالت - يستخدم في بطاريات الليثيوم ، وكذلك في الوسائد الهوائية للسيارات، والمغناطيس.
- النيكل - يستخدم في تصنيع الفولاذ المقاوم للصدأ، وكذلك كبريتات النيكل - وهو عنصر رئيسي في صنع بطاريات السيارات الكهربائية.
- العناصر الأرضية النادرة - تستخدم في توربينات الرياح وأجهزة التلفزيون والمغناطيس والأشعة السينية.

معادن الطاقة النظيفة: تعزيز الأقتصاد الأخضر وإزالة الغابات؟

النحاس هو معدن رئيسي يستخدم في أنظمة الطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم لتوليد الطاقة من مصادر الطاقة "النظيفة" مثل الطاقة الشمسية والمائية والحرارية وطاقة الرياح، ولمساعدة العالم على الابتعاد عن استخدام الوقود الأحفوري. في عمليات التعدين على نطاق واسع، غالبا ما يتم أستخراج النحاس جنباً إلى جنب مع الذهب، مما يجعل من الصعب عزو إزالة الغابات إلى أي سلعة واحدة. ومع ذلك، ومع وجود مؤشرات على عدم استخراج ما يكفي من النحاس حالياً لتلبية متطلبات الانتقال إلى مصادر الطاقة منخفضة الكربون ، فإن الطلب والأسعار المزدهرة تحفز أيضاً عمال المناجم غير القانونيين. في الواقع، ارتفع تعدين النحاس غير القانوني في منطقة الأمازون مع اتجاه عمال مناجم الذهب غير الشرعيين إلى تنويع مصادر دخلهم، وكذلك عبر حزام النحاس في زامبيا، حيث يشارك الجماعات المنظمة في هذه العمليات بشكل شائع

يساهم **الكوبالت**، وهو مكون رئيسي في البطاريات، تطهير جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا من الرصاص. وعلى الرغم من صعوبة حساب مقدار ما تم إزالته من الغابات في حوض الكونغو التي تعود مباشرة إلى تعدين الكوبالت، نظراً لأن ثراء موارد المنطقة أدى إلى فقدان الغابات بسبب العديد من أنشطة التعدين المتداخلة، غير أنه ما تم فقده من ملايين الأشجار التي قُطِعت لهذا الغرض يقدر بالملايين. تمتلك جمهورية الكونغو الديمقراطية نصف احتياطيات الكوبالت في العالم (أربعة ملايين طن، طبقاً لإحصائيات عام 2022)، وتمتلك حالياً حوالي 70٪ من الإنتاج العالمي. أدى ارتفاع معدل العمل القسري وعمالة الأطفال المرتبطة بتعدين هذا المعدن الرئيسي في البلاد إلى قيام المتخصصين بصياغة مصطلح "كوبالت الدم"

يتطلب استخراج **العناصر الأرضية النادرة** (وعددها 17 عنصراً معدنياً نادراً تعمل على تشغيل المغناطيس المستخدم في توربينات الرياح والمركبات الكهربائية) عمليات تطهير الأراضي في جميع أنحاء الصين، تايلاند، ميانمار، البرازيل، الولايات المتحدة، روسيا، مدغشقر، الهند، أستراليا، فيتنام، وبوروندي، وقد ارتبطت أيضاً بانتهاكات حقوق الإنسان في العديد من هذه الولايات القضائية. على سبيل المثال، كشف تحقيق استقصائي على مدى ستة أشهر استناداً إلى صور الأقمار الصناعية Global Witness أجرته مؤسسة غلوبال ويتنس ومقابلات مع أفراد من المجتمع المحلي أن عدد المناجم الأرضية للعناصر النادرة في ولاية كاشين في ميانمار قد ارتفع من عدد قليل فقط في عام 2016 إلى أكثر من 2,700 منجم بحلول مارس 2022 تمتد على ما يقرب من 300 موقع منفصل مع تأثر مساحة من تلال الغابات بما يعادل مساحة سنغافورة. ويقال إن هذا التوسع الكبير، الذي يمول أيضاً مجموعات مرتبطة بالمجلس العسكري، مدفوع بشكل أساسي من الصين لصناعة تعدين المعادن النادرة الخاصة بها في ميانمار .

كما تسبب استخراج **النيكل**، المستخدم في بطاريات الليثيوم للسيارات الكهربائية، في إزالة الغابات في مناطق عدة في جميع أنحاء إندونيسيا لإفساح المجال لتعدين معدن اللاتريت منخفض الدرجة (الذي يستخرج منه النيكل). على الرغم من أن النيكل اللاتيريت يميل إلى التواجد بالقرب من سطح الأرض، إلا أنه ينتشر بشكل عام عبر مناطق واسعة، مما يعني أن المناجم تتطلب عادة تطهير الأراضي بشكل واسع. وفقاً لتحقيق أجراه مركز بوليتزر عام 2022، فقدت سولاويزي، وهي جزيرة في إندونيسيا، أكثر من نصف مليون هكتار من الغابات منذ عام 2011. وفقاً لمؤسسة البيانات العالمية GlobalData، في عام 2022، كان 127 من أصل 186 منجم نيكل في العالم موجوداً في البلاد. من المقرر أن ينمو الطلب العالمي على النيكل إلى أكثر من 40 ضعف مستوياته في عام 2020، مما قد يحفز عمال المناجم غير القانونيين والقانونيين.فقدت سولاويزي، وهي جزيرة في إندونيسيا، أكثر من نصف مليون هكتار من الغابات منذ عام 2011,و 36٪ من غاباتها المتبقية مقيدة بامتيازات تعدين النيكل - وهي منطقة يبدو أنها ستتوسع، نظرا لأن الطلب على النيكل من المقرر أن ينمو إلى أكثر من 40 ضعف مستوياته في عام 2020.

© Goldeal Via Canva.com

شكل 3 : تتأثر عمليات تغيير استخدام الأراضي في البرازيل بسبب التعدين حسب المنطقة والمنطقة الأحيائية والمعادن

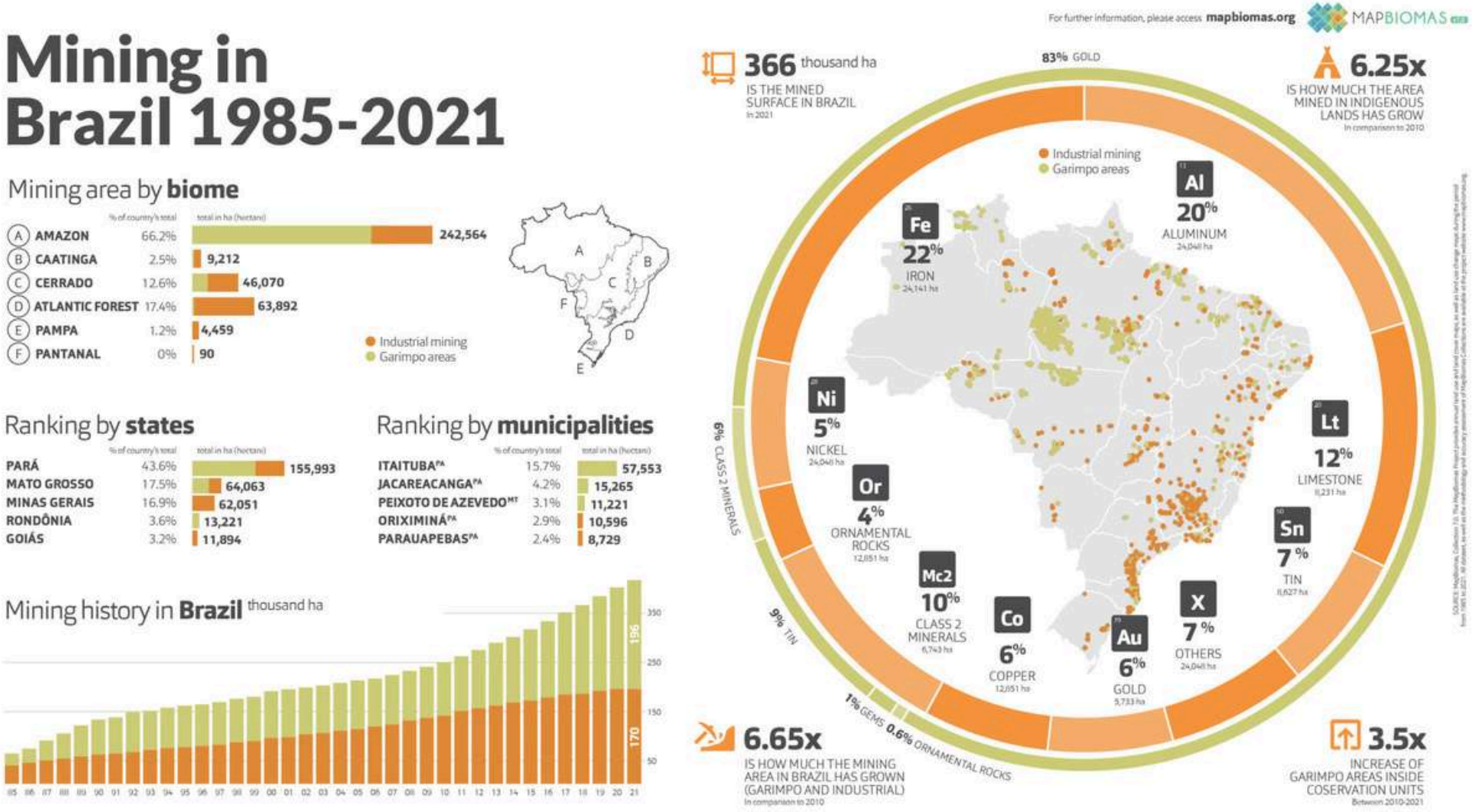

دورة: خريطة بيوماس

النفط والغاز

© Kanoke_46 Via Canva.com

يشهد غرب الأمازون (كولومبيا والإكوادور وبيرو والبرازيل) نشاط استكشاف متزايد للنفط والغاز الطبيعي (في الواقع، تخضع أكثر من 70٪ من منطقة الأمازون في بيرو، والتي تشمل العديد من أراضي السكان الأصليين والمناطق المحمية، الآن لامتياز التنقيب عن النفط والغاز). وكشف التحليل أيضاً أن أكثر من ثلث حوض الكونغو في أفريقيا يتداخل مع مناطق استكشاف وإنتاج النفط والغاز القائمة بالفعل أو المخطط لها. ويعد حوض الكونغو موطناً لثاني أكبر غابة استوائية مطيرة في العالم، ويضم غابات الأراضي المستنقعية التي تمتد عبر ستة بلدان (الكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية والغابون)، ويمثل حوضاً مهماً لتخزين كربون مهم يخزن حوالي 29 مليار طن من الكربون - أي ما يعادل انبعاثات الوقود الأحفوري العالمية خلال ثلاث سنوات.
تتعرض الأراضي هذه لخطر تطهير الأراضي من أجل التنقيب عن النفط، حيث تقوم جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمزاد العلني لحقوق التنقيب عن النفط في مناطق واسعة من الغابات والمناطق المحمية الأخرى، مثل حديقة فيرونغا الوطنية في الجزء الشرقي من البلاد، وهي موطن لأنواع مهددة بالانقراض مثل غوريلا الأراضي المنخفضة .

منتجات عالية المخاطر:-

- الغاز الطبيعي
- النفط
  - البترول
    - العناصر المصنعة من المنتجات الثانوية البترولية، بما في ذلك الأدوية ومكونات الحافلات (مثل الإطارات المطاطية الاصطناعية وزيوت الفرامل والشحوم) والسلع الإلكترونية والمنتجات البلاستيكية والطلاء .

© tab1962 Via Canva.com

© sykono Via Canva.com

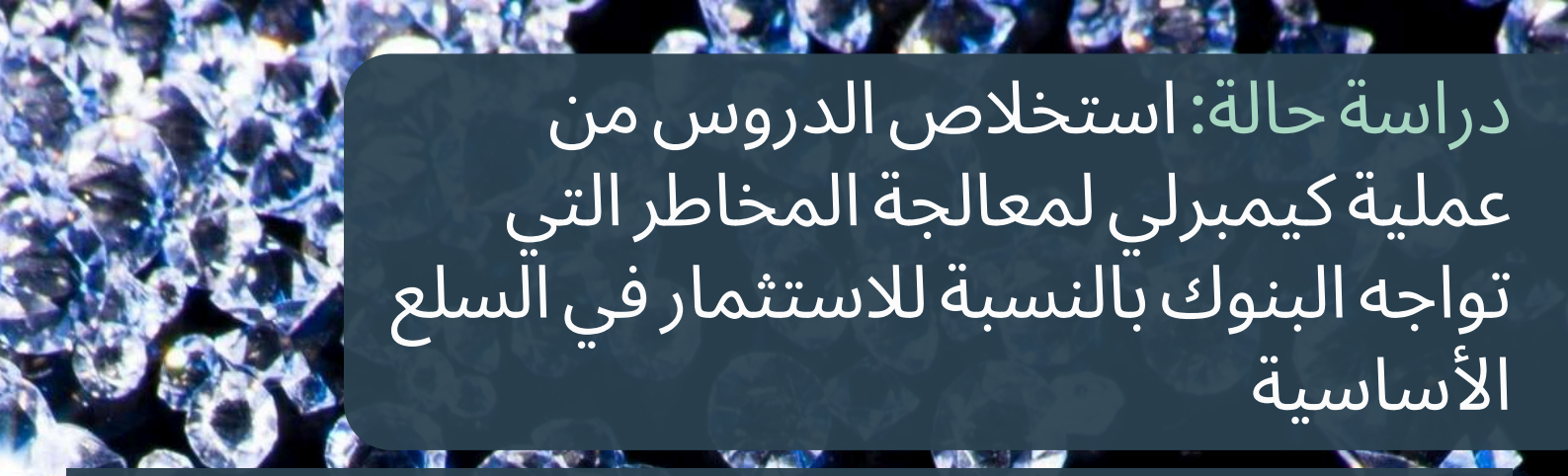

دراسة حالة: استخلاص الدروس من عملية كيمبرلي لمعالجة المخاطر التي تواجه البنوك بالنسبة للاستثمار في السلع الأساسية

عند تصميم وتنفيذ مبادرات لمساعدة المؤسسات المالية على التعامل مع عمليات تغييير استخدام الأراضي بشكل أفضل على مستوى العالم، قد يكون من المفيد النظر إلى النماذج السابقة المستخدمة في جميع أنحاء القطاع لمكافحة الجرائم البيئية الأخرى المرتبطة بالجريمة الأصلية. ويشكل تمويل استخراج الماس المغذي للنزاعات والاتجار به أحد الأمثلة على ذلك، ويعد كذلك مجهر يمكن من خلاله دراسة الإنجازات والتحديات على حدٍ سواء.

أدت سلسلة من الحروب الأهلية والنزاعات العنيفة الأخرى في بلدان مثل سيراليون وزمبابوي في أوائل عام 2000، إلى لفت الانتباه الدولي لما يسمى ب "الماس الملطخ بالدماء" - الماس الذي يتم الحصول عليه بشكل غير قانوني أو غير مشروع باستخدام والممارسات العنيفة. واستجابةً لذلك، اجتمع قادة السياسات والقائمين على صناعة الماس في عام 2003 لتشكيل نظام تجاري متعدد الأطراف يسمى إجراءات كيمبرلي. ويبلغ عدد المشاركين في هذه المبادرة، التي أُشيد بها باعتبارها خطوة رئيسية نحو إنهاء الصراعات التي يغذيها الماس، اليوم 59 مشاركاً يمثلون 85 دولة (مع احتساب الاتحاد الأوروبي كمشارك واحد). ويعد نظام كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ(KPCS) جوهر هذه المبادرة ؛ حيث يشترط أن تقوم الدول الأعضاء بموجبه بتقديم ضمانات على شحنات الماس الخام والتصديق على أنها "ليست من مناطق النزاعات" .

وتظهر إجراءات كيمبرلي قيمة التعاون المتعدد الأطراف، حيث تجمع المبادرة بين الحكومة والمجتمع المدني والشركاء القائمين على الصناعة. وتؤكد المبادرة على المشاركة النشطة، حيث يجتمع الأعضاء المشاركون وغيرهم من أصحاب المصلحة مرتين سنوياً لمناقشة التقدم الذي تم إحرازه وبالإضافة إلى المسائل المتصلة بالإتجار غير المشروع بالماس. كما تتضمن أيضا رصد مدى التزام الأعضاءبتنفيذ بنود المبادرة، بما في ذلك من خلال التبادل المنتظم للبيانات والتحليل الإحصائي والتقارير السنوية.

وتؤدي المصارف دوراً رئيسياً في هذا النظام، حيث تتعهد بالامتثال لإصدار شهادات الماس قبل أن تقوم بتقديم تمويل مباشر أو خدمات مالية أخرى لعملائها من تجار الماس. فمثلاً، وعندما يستورد عميل المصرف الماس الخام، يمكنه أن يطلب نسخة من شهادة نظام كيمبرلي للتحقق من أن الماس قد خضع للفحص والموافقة من قبل سلطات الاستيراد والتصدير المختصة للتأكد من خلوه من النزاعات.

وقد خفضت إجراءات كيمبرلي إلى حد كبير من استخدام الماس الممول للنزاعات في السوق المفتوحة وحفزت أيضاً النمو الاقتصادي القائم على التجارة القانونية بالماس. ويقدّر إيان سميلي، أحد الرواد الأوائل للمبادرة وأحد المراجع المعنية بالماس الممول للنزاعات، أن ما بين 5 إلى 10 في المئة فقط من الماس في العالم يتم الاتجار به بشكل غير قانوني الآن مقارنة ب 25 في المئة قبل عام 2003.

ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أنه وعلى الرغم من نجاح إجراءات كيمبرلي، يعتقد بعض الخبراء أنها لم تقطع شوطاً كافياً في مكافحة الاتجار غير المشروع بالماس والجرائم المالية ذات الصلة. على سبيل المثال، عارض سميلي القيود على أساس أن تعريف نظام كيمبرلي للنزاع ضيق للغاية. وأعرب خبراء آخرون عن قلقهم إزاء عدم امتثال الحكومات المشاركة والثغرات في النظام التي تسمح باستمرار وصول الماس الممول للنزاعات إلى أيدي المستهلك، بما في ذلك الاتجار الواسع النطاق في مناطق الاستخراج. وتبرز هذه القضايا أهمية الاتفاق على تعاريف صارمة بالإضافة إلى ضرورة وجود أُطُر للحوكمة عند تصميم وتنفيذ المبادرات المتعددة الأطراف.

© Tatti777 Via Canva.com

دراسة حالة: التعرض لتغيير استخدام الأراضي من خلال توفير الماكينات

كشف تقرير استقصائي صادر عن منظمة السلام الأخضر عن مزاعم بأن شركة تصنيع الآلات الكورية الجنوبية Hyundai Construction Equipment (HD HCE) ساهمت في إزالة الغابات في الأمازون من خلال توفير الحفّارات لعمّال مناجم الذهب غير القانونيين الذين يعملون داخل أراضي السكان الأصليين، في مناطق البرازيل التي تدهورت بنسبة 202٪ بين عامي 2019 و 2021 مقارنة بالعقد السابق.

كشفت المسوحات الجوية التي أجريت بين عامي 2021 و 2023 عن رصد 75 حفّارة هيونداي تعمل في أراضي السكان الأصليين في يانومامي وموندوروكو وكايابو. وقد أدت أنشطة التعدين غير المشروعة إلى أزمة إنسانية في هذه المناطق؛ فعلى سبيل المثال، شكلت الأنهار الملوثة مخاطر صحية على البالغين والأطفال في يانومامي.

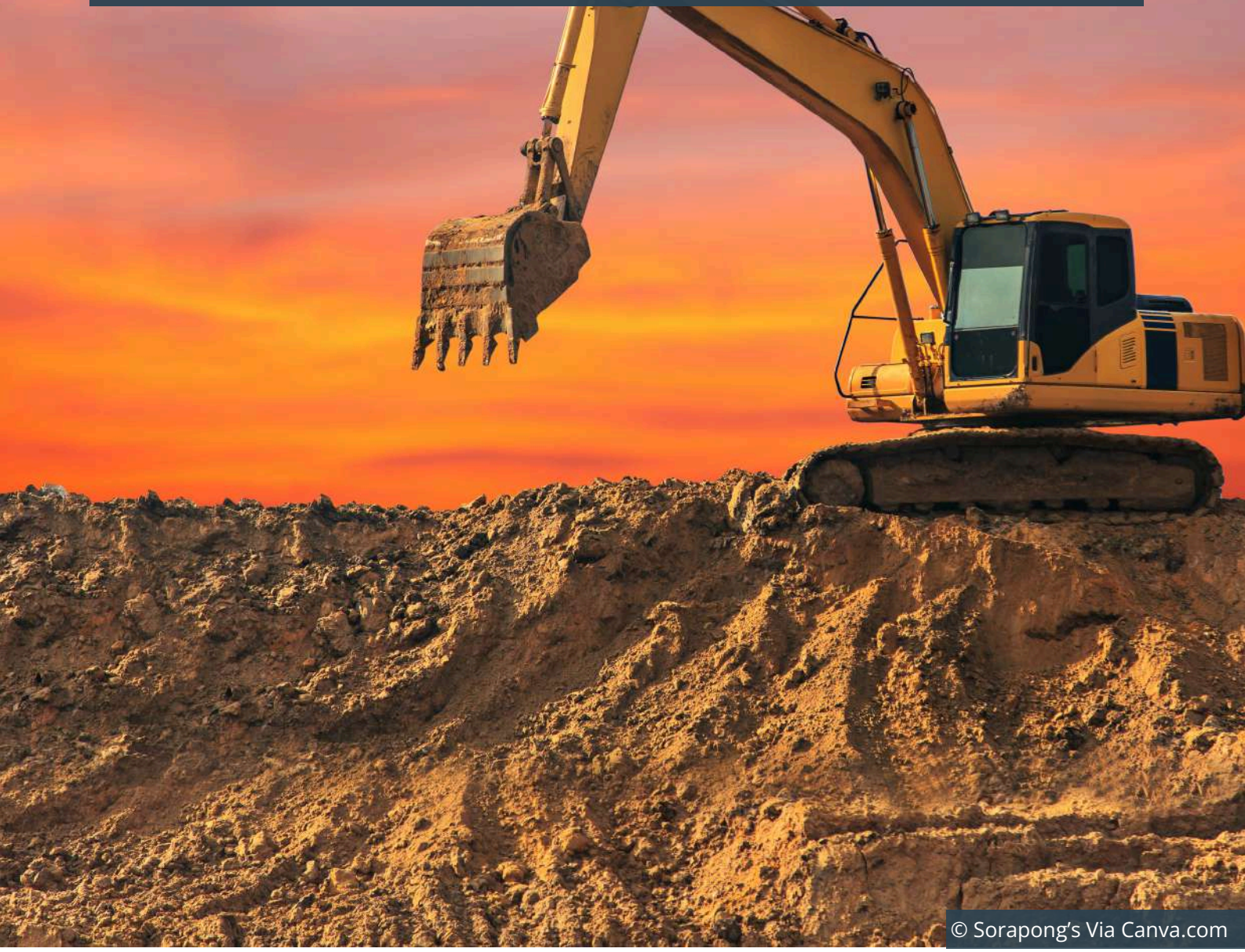

© Sorapong's Via Canva.com

3.2.3 مخاطر سلسلة القيمة

يمكن أن تتعرض المؤسسات المالية للسلع عالية المخاطر من خلال نقاط التالية في سلاسل القيمة

تكاليف رأس المال: حتى قبل إنتاج السلعة (على سبيل المثال، زراعتها وتربيتها واستخراجها)، قد تتعرض المؤسسات لمخاطر تغيير استخدام الأراضي من خلال تمويل نشاط شراء الأرض وتطهيرها (مثل الآلات والمعدات) أو إنشاء البنية التحتية اللازمة للوصول إليها (على سبيل المثال، الطرق ومهابط الطائرات والموانئ وأماكن الإقامة المؤقتة للعاملين في الموقع). وقد يتم ذلك عن طريق تقديم قروض ثابتة أو قروض رأس مال عامل أو خطابات ائتمان، أو استثمارات في كيانات تضطلع بهذه الأنشطة أو جمع أموال لها، أو تمويل تجاري لتصدير واستيراد الآلات ومواد البناء

الإنتاج: يتم إنتاج السلع الخام التي تحفز على تغيير استخدام الأراضي في نفس الموقع، مثل زراعة المحاصيل أو حصادها، أو استخراج المعادن، أو تربية الماشية. وقد تُعَرّض المؤسسات المالية نفسها للخطر

إتباع الإجراءات: يمكن أن يعرض الاستثمار في الكيانات المشاركة في إنتاج الأغذية، أو تقديم قروض ثابتة أو قروض رأسمالية عاملة أو تأمين لها، سواء في مرحلة أولية (مثل الطحن) أو ثانوية (مثل المخبوزات) أو مرحلة ثالثة (مثل الوجبات الجاهزة التي تحتوي على مشتقات سلعية)، الشركات لمخاطر تغيير استخدام الأراضي، إذا كان نشاط التجهيز أو المنتجات تنطوي على سلع عالية المخاطر

النقل: قد تتعرض المؤسسات المالية لتغيير استخدام الأراضي إذا قدمت التمويل التجاري لنقل السلع عالية المخاطر، بما في ذلك المنتجات الخام (مثل فول الصويا)، والمنتجات الوسيطة (مثل زيت الصويا المجهز)، والسلع الاستهلاكية (مثل الوجبات الجاهزة التي تحتوي على فول الصويا، أو لحم الخنزير الذي تم إنتاجه من الخنازير التي تتغذى على دقيق الصويا. كما يمكن الكشف عنها من خلال التأمين على السفن التي تحمل هذه البضائع، أو الاستثمار المباشر في شركات النقل أو الخدمات اللوجستية أو توفير التمويل لها.

© imaginima Via Canva.com

التجارة: وتواجه المؤسسات المالية مخاطر مباشرة وغير مباشرة على حدٍ سواء بسبب تغيير استخدام الأراضي من خلال السوق الدولية للسلع الأساسية - سواء كانت نشطة كتجّار في الأسواق المادية أو الأسواق المشتقة، أو تقدم التمويل للسلع الأساسية للتجار الخارجيين

تجارة التجزئة والتوزيع: ويخضع تجّار التجزئة الذين يبيعون منتجات مشتقة من أنشطة تغيير استخدام الأراضي للتدقيق الإعلامي بشكل متزايد، وتخاطر المؤسسات المالية التي تقرض هذه الشركات أو تستثمر فيها بتعريض نفسها لنفس الشيء. على سبيل المثال، على سبيل المثال، قد وصف تقرير الغابات السنوي الذي أصدرته منظمة الرؤوساء التنفيذيين CDP، قطاع التجزئة وقطاع الأغذية والمشروبات بين أسوأ الصناعات أداءً في تنفيذ التزامات منع إزالة الغابات وفي الاعتراف بـ "التبعيات الخفية" على الغابات المضمنة في سلاسل التوريد.

وصف تقرير الغابات السنوي الصادر عنCDP
قطاع البيع بالتجزئة والأغذية والمشروبات بأنه من بين أسوأ الصناعات أداء بالنسبة لوضع إلتزاماتها الخاصة بإزالة الغابات موضع التنفيذ والاعتراف ب "التبعيات الإعتمادية" على الغابات المضمنة في سلاسل التوريد. وأشار التقرير، على سبيل المثال، إلى أن مزارع الحبوب في البرازيل، التي تم بسببها قطع الأشجار في غابات الأمازون المطيرة، قد تم تتبعها وربطها بالأعلاف المستخدمة لإنتاج اللحوم ومنتجات الألبان التي تباع في محلات السوبر ماركت في المملكة المتحدة

© Chris J. Ratcliffe / WWF-UK

© Chris J. Ratcliffe / WWF-UK

4 الفصل 4: الالتقاء مع الجرائم الأصلية - المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية

تمكين نقل واستيراد وتوزيع المنتجات التي تسببت في تغيير استخدام الأراضي

"إن توقع أو مطالبة بلد ما بمكافحة قطع الأشجار غير القانوني" وفي الوقت نفسه تقوم باستيراد الأخشاب غير القانونية، لا يدعم الجهود المبذولة لمكافحة جرائم الغابات... في الواقع، يمكن اعتبار السماح باستيراد وتجارة المنتجات الخشبية غير القانونية بمثابة عمل للمساعدة في أو حتى ارتكاب جرائم الغابات." - محمد براكوسا، وزير الغابات الإندونيسي، كانون الثاني/يناير 2003

MUHAMMED PRAKOSA, INDONESIAN FOREST MINISTER, JANUARY 2003

تعريفات: الجريمة الأصلية

الجرائم الأصلية هي الجرائم التي تشكل مكونات جريمة أكبر. وتعد في السياق المالي، بمثابة الفعل الإجرامي الأساسي الذي يولّد عائدات أو أموالاً للنشاط غير القانوني اللاحق. يستخدم المصطلح بشكل عام فيما يتعلق بغسيل الأموال.

وكجزء من الجهود الدولية لمكافحة الجرائم الخطيرة، تدرج مجموعة العمل المالي عددا من الجرائم الأصلية (أو "الجرائم المحددة"، كما تسميها) في توصياتها ال 40، إلى جانب المعايير والمبادئ التوجيهية للبلدان لتنفيذ التدابير التشريعية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ووضع أُطُر تنظيمية لإنفاذها. وتضع البلدان الجرائم الأصلية في تشريعاتها الوطنية؛ على سبيل المثال، يسرد التوجيه السادس للاتحاد الأوروبي لمكافحة غسيل الأموال رقم (6AMLD) 22 جريمة أصلية (اعتمدتها المملكة المتحدة أيضا في القانون الوطني قبل مغادرتها الاتحاد الأوروبي) كما يتضمن قانون السرية المصرفية الأمريكية (الذي تم توسيعه بموجب قانون باتريوت الأمريكي) أكثر من 200 جريمة.

جدول 1: قائمة تضم 22 جريمة أصلية على النحو المحدد في 6AMLD

الجرائم الأصلية لغسيل الأموال بموجب 6AMLD	
الخطف والاحتجاز غير القانوني وأخذ الرهائن	المشاركة في جماعة إجرامية منظمة وممارسة الابتزاز
الرشوة أو السرقة	الإرهاب
التهريب	الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين
جرائم الضرائب المتعلقة بالضرائب المباشرة أو غير المباشرة	الاستغلال الجنسي
الابتزاز	الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية
القرصنة	الاتجار غير المشروع بالسلع المسروقة والسلع الأخرى
التزييف	الاتجار غير المشروع بالأسلحة
التداول من الداخل والتلاعب بالسوق	تزييف المنتجات وقرصنتها
الفساد	الجريمة البيئية
التحايل	القتل والإصابات الجسدية الخطيرة
الجريمة الإلكترونية	تزوير العملة

إن تعقب عائدات الجريمة وفهم الصلة بين الجرائم الأصلية وغسيل الأموال أمر أساسي لجهود السلطات لتعطيل وتفكيك الشبكات الإجرامية والبنية التحتية المالية التي تدعمها. ويسمح تحديد الجرائم الأصلية والاعتراف بها لأجهزة إنفاذ القانون بتتبع التدفقات المالية غير المشروعة وإقامة الروابط، وكذلك توفير نظرة ثاقبة حاسمة لطبيعة ونطاق الأنشطة الإجرامية. كما أنه يُمكّن وكالات إنفاذ القانون من توقع الاتجاهات الناشئة وتكييف أساليبها وفقاً لذلك عن طريق تدابير وقائية للتخفيف من المخاطر التي تشكلها هذه الجرائم.

4.2 الجرائم الأصلية وتغيير استخدام الأراضي

يمكن إجراء تغيير استخدام الأراضي بشكل قانوني أو غير قانوني، ولكن في كلتا الحالتين، غالبا ما يتقاطع مع مجموعة من الجرائم الأصلية التي تشجع هذا الدمار البيئي وتدعمه وترتبط به. وهذا يعني أن المؤسسات المالية التي لها صلات بأنشطة تغيير استخدام الأراضي من خلال أعمالها التجارية - حتى لو كانت تلك الأنشطة قانونية ظاهرياً - قد تتعرض أيضا لأي عدد من الجرائم الأصلية الخطيرة (مثل الاحتيال أو التهرب الضريبي).

ومما يزيد من هذا الخطر أن هذا التعرض قد يكون غير مباشر وبالتالي "غير معروف"؛ على سبيل المثال، من خلال خطابات الائتمان أو من خلال التسهيلات / الدعم المقدم للأعمال التجارية الزراعية الكبيرة. قد تساعد البنوك المستثمرين على شراء أصول استثمارية صديقة للبيئة، والتي تولد أموالاً مرتبطة بشركات الأعمال الزراعية الرئيسية المتورطة في العديد من الجرائم الأصلية الموضحة في هذا التقرير. وتحدد البنوك التي تسهل المعاملات بهذه السندات سعرها وتبيعها للمستثمرين مقابل رسوم مرتبطة بالقيمة الإجمالية، مما يعرضها بشكل غير مباشر لخطر الجرائم المالية ذات الصلة.

وغالباً ما يتم ذلك من خلال أطراف ثالثة أو صناديق استثمار لكبار تجار التجزئة حيث تكون علاقتها بتغيير استخدام الأراضي غير مفهومة حالياً بشكل جيد. في الواقع، بين عامي 2013 و 2019، تم تغيير استعمال حوالي 69٪ من الغابات الإستوائية إلى الإنتاج الزراعي في انتهاك للقوانين واللوائح الوطنية (على سبيل المثال، ممارسة انتهاكات لحقوق الإنسان والاحتيال والفساد وانتهاكات للقانون البيئي) - ومن المحتمل أن يكون هذا أقل من الواقع، لأن عدم وجود دليل على عدم الشرعية لا يدل بالضرورة على الشرعية بقدر ما يشير إلى ندرة البيانات أو التقارير الكافية.

أدناه مجموعة مختارة من الجرائم الأصلية الأكثر شيوعا المرتبطة بغسيل الأموال والتي تم رصدها من قبل المؤسسات المالية، فيما يتعلق ببعض الدوافع الرئيسية الأكثر مسؤولية عن إزالة الغابات.

© Chris J. Ratcliffe / WWF-UK

شكل 4: دوافع إزالة الغابات والالتقاء مع الجرائم الأصلية التي يتم رصدها بشكل شائع

© Lizzie / Themis

		Convergence With Other Predicate Crimes											
		Financial Crimes				Trafficking Fines		Environmental Crimes			Terrorist Financing	Organised Criminal Activity	Money Laundering (proceeds of crime)
		Corruption, Extortion & Bribery	Fraud	Tax Evasion	Trade Based Money Laundering	Human Trafficking	Drugs Trafficking	illegal Mining	Illegal Logging	Illegal Wildlife Trade			
Drivers of Land Conversion	Agricultural Production			x		x	x					x	x
	Cattle Grazing / Ranching		x		x		x					x	x
	Oil & Gas Exploration	x											
	Forrestry	x	x		x		x		x	x	x		
	Mining	x			x	x	x	x	x		x	x	
	Infrastructure Development									x			

وبالنظر إلى هذا التقارب الواسع النطاق، ينبغي للمؤسسات المالية أن تعامل أنشطة تغيير استخدام الأراضي في حد ذاتها باعتبارها علامة تحذير ومؤشر رئيسي لجرائم خطيرة وجرائم أصلية أخرى؛ وتعد البيانات المالية المرتبطة بها مصدراً غنياً يمكن لجهات إنفاذ القانون من خلاله استخلاص دروس قيمة.

4.3 العوامل المحركة والتمكينية

4.3.1 أعمال التعدين غير القانوني

التعدين غير القانوني - حيث يتم تطهير الأراضي لصالح كل من المناجم والبنية التحتية المرتبطة بها - ويعد هذا سبباً دافعاً لإزالة الغابات عبر الأمازون وجنوب شرق آسيا وحوض الكونغو، ويحدث عندما لا يتم الحصول على تراخيص أو تصاريح التعدين، أو قد يكون تم الحصول عليها بشكل غير قانوني (على سبيل المثال، من خلال التزوير أو الرشوة). قد يتم ممارسة نشاط التعدين غير القانوني من قبل شركات شرعية تعمل خارج مصوغات ترخيصها، أو من قبل مجموعات الجريمة المنظمة الخطيرة أو كجزء من الاقتصاد غير الرسمي إلى حدٍ كبير للتعدين البدائي أو على نطاقٍ صغير (والذي يتم من خلاله استخدام الأدوات البدائية (بدلاً من الآلات الضخمة) لاستخراج المعادن والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، بما في ذلك المعادن المحددة والمرتبطة بالنزاعات). هناك أيضا خطر كبير مرتبط بسلاسل توريد التعدين من مصادر قانونية تتقاطع مع المعادن المستخرجة من مصادر غير قانونية وإدخالها للأسواق الاستهلاكية.

فى أوائل عام 2000، أدى تقاطع "الحرب على المخدرات" التي قادتها الولايات المتحدة - والتي استهدفت بشكل خاص كولومبيا والمكسيك - مع ارتفاع أسعار الذهب إلى تحفيز الجماعات الإجرامية على تنويع عملياتها بعيداً عن الاتجار بالمخدرات والاتجاه إلى تعدين الذهب، مما مكّنها من توليد هوامش ربح أعلى بكثير مع التعرض لمخاطر أقل. والواقع أن قيمة صادرات الذهب غير المشروعة في كولومبيا وبيرو وهما أكبر منتجي الكوكايين على مستوى العالم تتجاوز قيمة صادرات الكوكايين؛ وهذا ليس من المفاجئ، بالنظر إلى أن أوقية الذهب يمكن أن تجلب ما يقرب من ضعف سعر أوقية الكوكايين

قَدّرَ تقرير صادر عن الإنتربول عام 2022 أن التعدين غير القانوني بحوالي 48 مليار دولار أمريكي سنوياً من العائدات الإجرامية. في بيرو، تم ربط ما يقرب من 7 مليارات دولار أمريكي من أصل 14 مليار دولار أمريكي من المعاملات غير المشروعة المكتشفة بين عامي 2011 و 2020 بالتعدين غير القانوني، بينما في كولومبيا، مثلت الأعمال التجارية المعتمدة على التلاعب في الفواتير في قطاع المعادن أكثر من 5.6 مليار دولار أمريكي من إجمالي التدفقات المالية غير المشروعة بين عامي 2010 و 2018

ويُعتَقد عموماً أن التعدين الحرفي يمثل أكبر مجال لخطر الجريمة الأصلية، حيث يسمح للجهات الفاعلة الإجرامية بدخول القطاع بسهولة؛ العمل كجامعيين أو وسطاء. ومع ذلك، قد يمثل التعدين على نطاق واسع خطراً أكبر للفساد والتهرب الضريبي، حيث غالباً ما يتم استخدام شركات وهمية لإخفاء الملكية - ولا يزال هناك خطر مستمر يتعلق بتدفقات من مصادر غير قانونية تدخل ضمن سلاسل التوريد القائمة.

الالتقاء مع الجرائم الأصلية الأخرى

يمكن استخدام **الفساد والرشوة والابتزاز والجرائم الإلكترونية** (مثل اختراق قواعد البيانات) للحصول بشكل غير قانوني على تصاريح أو تراخيص التعدين، أو لتزويرها.

غالبا ما يستخدم **الاتجار بالبشر وعمالة الأطفال والعمل القسري والاتجار بالجنس والاستغلال الجنسي** في عمليات التعدين أو يتواجد في معسكرات التعدين.

الجريمة البيئية، على سبيل المثال، التلوث بالزئبق، والتي يمكن أن تؤثر بشدة على صحة السكان المحليين وكذلك النظم الإيكولوجية المحيطة.

يمكن استخدام الشركات الوهمية وهياكل الشركات المعقدة، بما في ذلك التسجيل في الولايات القضائية السرية **والملاذات الضريبية،** لإخفاء الملكية والتهرب من الضرائب.

يدعم النشاط الإجرامي المنظم الكثير من أنشطة التعدين غير القانونية، بما في ذلك الذين يشاركون في الاتجار بالمخدرات (والذي يمكن استخدامه لغسل عائداته). ويمكن استخدامه أيضا **لتمويل الإرهاب** (كما لوحظ في **غرب أفريقيا،** على سبيل المثال).

ويعد الذهب المستخرج بشكل غير قانوني وسيلة رئيسية **الأموال القائم على التجارة،** حيث يمكن صهره في أشكال مختلفة و/أو خلطه بالذهب المشروع، وكذلك نقله بكميات كبيرة.

يسمح التعدين والبنية التحتية المرتبطة به (مثل الطرق) بالوصول بسهولة إلى مناطق التنوع البيولوجي التي يمكن لتجّار الحياة البرية غير القانونيين استغلالها. ومن المعروف أن عمّال المناجم أنفسهم يلجئون إلى الصيد غير المشروع وينخرطون في **الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية** أيضاً، بما في ذلك عن طريق **قطع الأشجار غير القانوني** والانتقائي لأنواع الأشجار القيمة للإتجار بها لاحقاً.

دراسة حالة: الذهب غير القانوني: تغذية وتمويل جماعات الجريمة المنظمة واختراق الأسواق القانونية

وَجَدت الأبحاث التي أجرتها منظمة فيريتيVerité غير الحكومية أن ما يصل إلى 91٪ من صادرات فنزويلا و 87٪ من صادرات كولومبيا من الذهب يتم إنتاجه بشكل غير قانوني، وغالباً ما تسيطر عليها جماعات الجريمة المنظمة المدعومة باستثمارات واسعة النطاق. ويقال إن بعض جماعات الجريمة المنظمة الأكثر نشاطاً في العالم والجماعات المسلحة غير الحكومية متورطة بشكل مباشر في إنتاج وبيع هذا الذهب غير القانوني، بما في ذلك كارتل سينالوا المكسيكي ومافيا ندرانغيتا الإيطالية، بالإضافة إلى العصابات البرازيلية والروسية والصينية.

يتم تصدير الذهب المنتج بشكل غير قانوني من أميركا اللاتينية إلى المصاهر (بمساعدة المسؤولين الفاسدين)، ويتم صهره ومزجه مع الذهب المنتج بشكل قانوني والخردة، أو خلطه لصنع السبائك، ثم تصديره إلى الأسواق العالمية. وتعد كندا والولايات المتحدة أكبر مستوردين للذهب في أميركا اللاتينية بل إن واردات الأخيرة من الذهب من أميركا اللاتينية تتجاوز حجم الذهب الذي تزعم أميركا اللاتينية أنها تصدره.

في حين أن سويسرا مسؤولة عن تكرير حوالي 70٪ من الذهب المنتج عالمياً، فقد توقفت بعض المصافي في البلادWh عن شراء الذهب من موردي أميركا اللاتينية المرتبطين بتعدين الذهب غير القانوني وانتهاكات حقوق الإنسان، تاركة فجوة في السوق حيث سارعت المصافي الأمريكية إلى ملئها، وشراء هذا الفائض من الذهب بدلاً من سويسرا وإدخاله إلى الأسواق العالمية. والواقع أن منظمة فيريتي وجدت أن 90٪ من شركات فورتشن 500 قد أفصحت في بياناتها المتعلقة بالمعادن في العام الماضي (من مختلف شركات الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، ومصنعي السيارات، ومنتجي الآلات) أنها قد اشترت الذهب من مصافي مرتبطة بالذهب المستخرج بشكل غير قانوني من أميركا اللاتينية

في عام 2022 ، تم إحصاء أكثر من 320 منجم ذهب غير قانوني في الولايات التسع التي تشكل الأمازون القانوني في البرازيل. وقد تسللت فصائل رئيسية لتهريب المخدرات، بما في ذلك بريميرو كوماندو دا كابيتال، إلى عمليات التعدين في أراضي السكان الأصليين، وأدارت عمليات ابتزاز للحماية، وابتزاز الضرائب، والسيطرة على انفاق المناجم، وإقامة شراكات مع العصابات في فنزويلا المجاورة لبيع المعادن المهربة. ويعد الذهب أيضاً أكبر صادرات بوليفيا، حيث تعبر منطقة التعدين المتنزهات الوطنية والمحميات.

© DanFLCreativo Via Canva.com

4.3.2 قطع الأشجار غير القانوني

كما تتاجر شركات الأخشاب والمهربون الأفراد بشكل غير قانوني في الأنواع المحمية من الأخشاب التي تحميها اتفاقية التجارة الدولية في أنواع والنباتات البرية المعرضة للانقراض CITES)، مثل خشب الورد والماهوجني(. قد يقوم الحطابون بقطع أشجار من الأنواع أو المناطق التي لا تسمح بها تصاريحهم؛ على سبيل المثال، غالباً ما تكون أشجار الصنوبر أو البوق القيّمة (التي تشمل Handroanthus spp و Roseodendron spp و Tabebuia spp.) التي يستهدفها التجار محاطة بأنواع أخرى من الأشجار مما يسمح بقطع الأشجار الانتقائي دون قطع منطقة بأكملها - وبالتالي يمكن خداع صور الأقمار الصناعية، وتفادي اكتشافها. في حين أن قطع الأشجار الانتقائي قد لا يؤدي إلى إزالة الغابات بالكامل في منطقةٍ ما، إلا أنه يؤدي إلى تدهور أراضي الغابات المدعومة إلى حد كبير من قبل تجارة الأخشاب.

الالتقاء مع الجرائم الأصلية الأخرى:

يتعرض العمال المنخرطون في قطع الأشجار غير المشروع في مناطق معينة (على سبيل المثال، في جميع أنحاء أفريقيا) لظروف **العمل القسري**، بما في ذلك الخداع بشأن الأجور وساعات العمل وشرعية العمل، وسوء المعاملة والتحرش، **وعمالة الأطفال.**

وتَذْكُر وكالة التحقيقات البيئية أن جرائم الحياة البرية والغابات "مرتبطة ارتباطاً وثيقاً"، حيث يستخدم المهربون نفس أساليب التجارة والشحن لقطع الأشجار غير المشروع **والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية**، ويتم تهريب منتجات الحياة البرية غير المشروعة في الأخشاب المجوفة عبر نفس النقاط الجغرافية الساخنة. وتقف **العديد من جماعات الجريمة المنظمة الخطيرة** وراء كل من التجارة غير المشروعة في الحياة البرية **والاتجار بالمخدرات** وجرائم الغابات.

يمكن خلط الأخشاب القانونية وغير القانونية لغسل الأخشاب غير القانونية بشكل فعال من خلال **غسل الأموال القائم على التجارة.**

ويتفشى **الاحتيال**، عن طريق الإبلاغ الخاطئ، وإساءة استخدام التراخيص، والتصاريح المزوّرة، وكذلك **الفساد**، بما في ذلك تواطؤ المسؤولين، **والتهرب الضريبي** (على سبيل المثال، عن طريق التسعير الداخلي أو استخدام شركات صورية)، والتحايل على التهم: على سبيل المثال، في بابوا غينيا الجديدة، يقال إن الشركات تغير أسماءها بوتيرة سريعة عندما تُعْرَض عليها أمر من المحكمة حتى تتمكن من مواصلة النشاط غير المشروع.

التهرب من العقوبات؛ على سبيل المثال، في عام 2021، أدينت شركة WOB Timber الألمانية بانتهاك حظر الاتحاد الأوروبي للأخشاب المستوردة من ميانمار. وأدانت المحكمة الإقليمية في هامبورغ الشركة لتهربها من فرض عقوبات على 31 شحنة من الأخشاب بقيمة ملايين اليورو بين عامي 2008 و2011 عندما فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على المجلس العسكري السابق، مجلس الدولة للسلام والتنمية. وتعد هذه ليست حالة منعزلة؛ بل أن هناك أمثلة عالمية أخرى لصادرات الأخشاب المرتبطة بالأفراد والشركات الخاضعين للعقوبات الذين يدخلون أسواق أوروبا وأميركا الشمالية.

دراسة حالة: قطع الأشجار غير القانوني في بابوا غينيا الجديدة

وتغطي امتيازات قطع الأشجار ما يقرب من 11 مليون هكتار - حوالي ربع مساحة أراضي بابوا غينيا الجديدة - وتشير المصادر بشكل متزايد إلى أن السياسيين الفاسدين يستخدمونها كأداة لبناء الثروة الشخصية. كان حاكم مقاطعة أورو في البلاد منتقداً صريحاً لعصابات قطع الأشجار العاملة في المنطقة على مدار العقد الماضي، واصفاً جميع مشاريع قطع الأشجار هذه بأنها غير قانونية، لأنها لا تملك موافقة مسبقة من مالكي الأراضي (وفى الواقع اعتبر تقرير صادر عن تشاتام هاوس Chatham House أن ما لا يقل عن 70٪ من قطع الأشجار في البلاد غير قانوني). وفي حين أن قاطعي الأشجار قد يبحثون عن أنواع معينة من الأشجار ذات قيمة عالية (مثل خشب الورد في بابوا غينيا الجديدة(Pterocarpus indicus) ومع ذلك، فإن الكثير من نشاط قطع الأشجار هذا ينطوي على قطع الأشجار عشوائياً، ثم تؤخذ الأشجار بعد ذلك إلى ساحات قطع الأشجار وفرزها، مع اختيار الأخشاب العالية القيمة في هذه المرحلة.

وفقا لتقييم المخاطر الوطنية لعام 2017 من قِبَل بنك بابوا غينيا الجديدة، فإن قطع الأشجار غير القانوني في البلاد يشكل تهديداً كبيراً لغسيل الأموال. وذكر التقييم أن هناك مؤشرات قوية على انتشار الفساد على نطاق واسع وقطع الأشجار غير القانوني في قطاع الغابات في البلد مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات عائدات الجريمة. ومن المقبول على نطاق واسع أن المشكلة شائعة وأن الإيرادات المفقودة كبيرة جدا.

أشار تقرير عام 2021 إلى أنه وفقاً لبيانات الشركات عبر الإنترنت في بابوا غينيا الجديدة، قدمت البنوك التجارية في البلاد ما لا يقل عن 300 مليون كرونة (79 مليون دولار أمريكي) في الائتمان المتاح لأكبر خمس شركات مُصَدِرة للأخشاب منذ عام 2000. ومع ذلك، فإن ما يقرب من ثلثي معاملات التمويل المسجلة هي بمبلغ غير محدد، ولا يمثل المصدرون الخمسة الأوائل سوى 52٪ من إجمالي صادرات السجل. وعلى هذا النحو، فإن مجموع الائتمان المتاح لصناعة قطع الأشجار برمتها يمكن أن يكون بشكل معقول أكثر من ثلاثة أضعاف هذا المبلغ.

© SimpleFoto Via Canva.com

4.3.3 تهريب المخدرات

يؤدي إنتاج المخدرات بشكل مباشر وغير مباشر إلى تغيير استخدام الأراضي. وتشمل أنشطة ما يسمى ب "إزالة الغابات بسبب المخدرات" ما يلي:

عائدات إعادة استثمار الاتجار بالمخدرات - لأغراض غسل الأموال - في الاستحواذ القانوني وغير القانوني على الأراضي وتغيير استعمالها لاحقاً إلى مراعي للماشية أو إلى أراضي زراعية لمزارع فول الصويا وزيت النخيل (والتي غالبا ما تنطوي أيضا على انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء الإخلاء القسري للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من الأرض).

تطهير الأراضي لإفساح المجال للبنية التحتية وطرق العبور مثل الطرق والموانئ النهرية المؤقتة ومهابط الطائرات لنقل المخدرات

تغيير استخدام الأراضي في أميركا الجنوبية والوسطى إلى زراعة الكوكا التي تُزرع من أجل الكوكايين

تغيير استخدام الأراضي إلى مزارع خشخاش لإنتاج الأفيون والهيروين في المكسيك

تغيير استخدام الأراضي لمزارع القنب في مدغشقر وأميركا الجنوبية والوسطى (تم ضبط أكثر من مليوني نبتة ماريجوانا في منطقة الأمازون القانونية بين عامي 2015 و 2020، على سبيل المثال - أكثر من نصفها في ولاية بارا البرازيلية)

© Andre Dib / WWF-Brazil

حقوق أراضي السكان الأصليين

يمر معظم الكوكايين في العالم)أكثر من 1000 طن متري سنوياً(عبر حوض الأمازون عبر ما يقرب من 900 طريق مختلف للمخدرات إلى أكثر من 65 دولة عبور ومقصد. هناك أكثر من 1200 مهبط طائرات غير مسجل في منطقة الأمازون البرازيلية وحدها. يقع نصفها على الأقل على أرض محمية أو أراضي للسكان الأصليين.

غالبا ما تعاني الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من نقص في الشرطة مع وجود محدود لمؤسسات الدولة والخدمات الاجتماعية، وتواجه تأثيرات غير متناسبة من إزالة الغابات وعلاقتها الإجرامية، وتعاني من التهجير القسري، والتسمم من تلوث المياه والهواء والتربة، وزيادة التعرض للعنف والإيذاء.

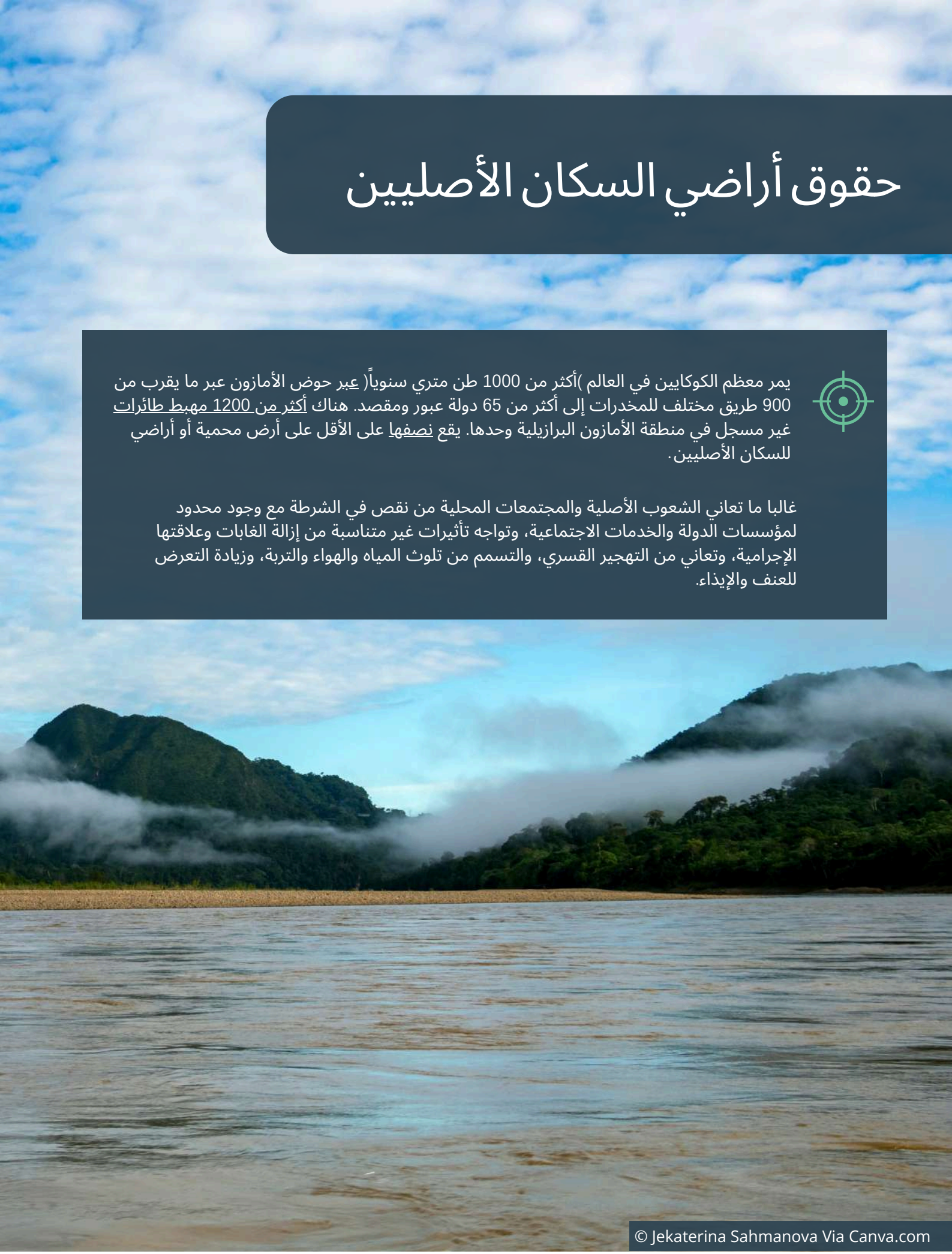

© Jekaterina Sahmanova Via Canva.com

دراسة حالة: زراعة الكوكا في كولومبيا

من عام 2001 إلى عام 2022 ، فقدت بلدية تيبو في شمال كولومبيا ما يعادل 150,000 ملعب كرة قدم من الغطاء الشجري، وكانت زراعة الكوكا أحد الدوافع الرئيسية. على الرغم من أن زراعة نبات الكوكا)الذي ينتج منه الكوكايين (تمثل نسبة قليلة في عملية تغيير استخدام الأراضي على مستوى العالم بالمقارنة بتربية الماشية، إلا أنها تعد مصدراً حيوياً للدخل تعتمد عليه أكثر من 230,000 أسرة في البلاد. في الواقع، أدى الاعتماد المفرط على المحصول والإفراط في إنتاجه في تيبو وغيرها من المناطق المنتجة للكوكا في كولومبيا إلى انخفاض قيمة معجون الكوكا)الذي يستخدم غالبا كبديل محلي للنقد(بنسبة 40٪ من عام 2022 إلى عام 2023، مما ترك السكان المحليين يكافحون من أجل إعالة أنفسهم .

في حين أن الأزمة أتاحت فرصة لنقل المزارعين بعيداً عن الكوكا ونحو اقتصادات أكثر استدامة، فإن الكثيرين يتحولون بدلاً من ذلك إلى أنشطة ذات تأثير أكثر تدميراً للبيئة، مثل تعدين الذهب غير القانوني، والذي أصبح الآن أكثر ربحية بنحو 50 مرة من الكوكا، وذلك بفضل الزيادة في القيمة بنسبة 360٪ بين عامي 1990 و2020.

© DrewRawcliffe Via Canva.com

الالتقاء مع الجرائم الأصلية الأخرى:

عصابات الجريمة المنظمة غالبا ما تقوم العصابات الإجرامية المنظمة ذات مصادر الدخل المتنوعة بعمليات تعدين غير قانونية **وتشارك في قطع الأشجار غير القانوني** في نفس الوقت الذي تقوم فيه **بتهريب المخدرات**

قد يعتمد مهربو المخدرات على الفساد والرشوة والابتزاز لمساعدتهم على تهريب مخدراتهم على طول طرق العبور أو إقناع المسؤولين بغض الطرف عن زراعة المخدرات أو إنتاجها، فضلاً عن **الاحتيال** للحصول على وثائق العبور.

4.3.4 النشاط الخطر للجريمة المنظمة

أصبحت الجرائم البيئية في الأمازون منظمة بشكل متزايد بطبيعتها. حيث تعمل عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على تنويع مصادر دخلها بسرعة، والانخراط في الاتجار بالحياة البرية والمخدرات والمعادن والأخشاب في وقتٍ واحد. غالباً ما تشترك هذه السلع في نفس طرق العبور وطرق التجارة والشحن والإجراءات، وتنتقل عبر نفس النقاط الجغرافية الساخنة والموانئ ومراكز التجميع

انتقلت الجماعات الإجرامية التي كانت تعمل سابقاً في المدن والمناطق الحضرية إلى الأمازون لاحتلال طرق تهريب المخدرات وللاستفادة من الموارد الطبيعية للغابات المطيرة، مثل الذهب والأخشاب، والتي تمنحها "إمكانات نمو عالية "

تتطلب هذه الأنشطة تطهيراً أولياً للأراضي، مع تحويل المزيد من الأراضي لاحقاً لأغراض تبدو قانونية ظاهرياً مثل الزراعة والتعدين وتربية المواشي، والتي توفر وسيلة للمنظمات الإجرامية لغسل أرباحها غير المشروعة. على سبيل المثال، في المكسيك ، يتمثل التكتيك الشائع في إزالة الغابات وبيع الأخشاب وزراعة أشجار الأفوكادو المشروعة في مكانها. في العديد من مناطق أمريكا اللاتينية، استثمرت الحكومات في الأعمال التجارية الزراعية، حيث قدمت ائتمانات ومنحاً مدعومة وحوافز إعفاءات ضريبية تغري الجهات الفاعلة غير المشروعة بالصناعة. ففي هندوراس، على سبيل المثال، يقوم تجار المخدرات بتطهير الأراضي في الأراضي الرطبة ومستنقعات المانغروف لزراعة محاصيل نخيل الزيت غير المشروعة لإضفاء الشرعية على دخل الاتجار بالمخدرات وإضفاء الشرعية على وجود الجماعات في المناطق التي تستخدم من خلالها في التهريب

.

© Andre Dib / WWF-Brazil

© Andre Dib / WWF-Brazil

الجريمة المنظمة الانتقالية

لا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً للجريمة المنظمة عبر الوطنية. في الواقع، حتى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية(UNTOC) تتجاهل عمداً وضع تعريف دقيق من أجل السماح "بتطبيقها على نطاق أوسع على أنواع جديدة من الجرائم التي تظهر باستمرار مع تغير الظروف العالمية والإقليمية والمحلية بمرور الوقت". ومع ذلك، فإن تعريفها لمجموعة الجريمة المنظمة هو

- مجموعة من ثلاثة أشخاص أو أكثر لم يتم تشكيلها بشكل عشوائي؛
- وتتواجد لفترة من الزمن؛ وتقوم
- بأفعال منسقة بهدف ارتكاب جريمة واحدة على الأقل يعاقب عليها بالسجن لمدة أربع سنوات على الأقل، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

إن فهم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية للجرائم "عبر الحدود الوطنية" هي الجرائم المرتكبة في أكثر من دولة واحدة. التي تحدث في دولة ما ولكن يتم التخطيط لها أو التحكم فيها في دولة أخرى؛ ترتكب في دولة واحدة من قبل مجموعات تعمل في أكثر من دولة واحدة ؛ أو التي ترتكب في دولة ولكن لها آثار كبيرة في دولة أخرى.

ومع مراعاة التعقيد العالمي لهذه المسألة، فإن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشمل بالتالي "جميع الأنشطة الإجرامية الخطيرة التي تحركها دوافع الربح والتي لها آثار دولية".

© LagartoFilm Via Canva.com

عصابات الجريمة المنظمة: التعاون والنزاع

وفي بعض المناطق، تتعاون مجموعات الجريمة المنظمة من خلال تقاسم البنية التحتية - مثل الطرق ومهابطا الطائرات - وطرق التهريب لتوسيع عملياتها. وفي بلدان أخرى، تتنافس الكارتلات على الموارد، مما يؤدي إلى نشوب صراع بين العصابات وأعمال عنف مدمرة للمجتمعات المحلية ويمكن أن تقع في مرمى النيران. ويمكن La للعصابات المتعاونة أيضاً أن تتنافس مع مجموعات أخرى من المؤسسات الإجرامية المتعاونة؛ على سبيل المثال، في المكسيك، في عام 2020، أفيد أن كارتل خواريز ولاينا Juárez Cartel و Línea كانا يقاتلان من أجل السيطرة على صناعة الأخشاب غير القانونية ضد جانيت نيوفا Gente Nueva (المعروفة الآن باسم Los) لا شابيتوز(Chapitos وهو فصيل مسلح من كارتل سينالوا سيئ االسمعة

وجدت مبادرة Amazon Underworld العالم السفلي للأمازون
وهي مبادرة استقصائية لرسم الخرائط وإعداد التقارير الاستقصائية عبر الحدود، عن وجود الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة في جميع البلديات الحدودية في منطقة الأمازون الكولومبية. وفي هذه المنطقة، تغلبت الجماعات المسلحة غير المشروعة على الحواجز الثقافية واللغوية للعمل معاً وتوفير العمل للأفراد الذين لا تتاح لهم سوى فرص اقتصادية أخرى قليلة. يبدو أن العصابات الإجرامية تبحث عن شباب من السكان الأصليين أقوياء جسدياً وقادرين على حمل الأحمال الثقيلة ولديهم معرفة وفهم جيدين للغابة.

تم ربط أعضاء سابقين منشقّين من جماعة متمردة القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC)) التي تم تسريحها وضمها الآن إلى الجماعات الإجرامية البرازيلية، بما في ذلك Comando Vermelho و Primeiro Comando da Capital (PCC) ، والتي من المعروف أنها تجند شباب السكان الأصليين لنقل الذهب والمخدرات المستخرجة بشكل غير قانوني عبر الغابات المطيرة.

© Rasmus Lawall Via Canva.com

قتل المدافعين عن الحقوق البيئية وحقوق الإنسان

قُتل المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية بمعدل واحد كل يومين خلال عام 2022، وفقاً لمنظمة جولوبال ويتنس Global Witness، مع حدوث خُمس عمليات القتل في غابات الأمازون المطيرة. وكانت عمليات القتل مدبرة إلى حدٍ كبير من قِبَل غُزاة الأراضي وجماعات الجريمة المنظمة، التي أفلت الكثير منها من العقاب. وبشكل غير متناسب، كان أكثر من 30٪ من القتلى من السكان الأصليين، على الرغم من أنهم يشكلون 5٪ فقط من السكان.

الابتزاز والعنف

قد تبتز عصابات الجريمة أو تهدد ملاك الأراضي بالعنف - حيث تقدم عروضاً منخفضة لأصحاب الأراضي وتستولي عليها بالعنف إذا تم رفض العرض. في بعض المناطق، ينتشر هذا التهديد الشائع: "إذا كنت لا تريد بيع الأرض، فلا بأس. فسوف تبيعه الأرملة بسعر أرخص". وقد لا يكون هناك ملاذ يُذكر لأصحاب الأراضي المهددين؛ على سبيل المثال، في المكسيك، هناك خيارات قليلة متاحة بخلاف تقديم شكوى إلى المسؤولين الفيدراليين الذين كثيراً ما يتعرضون هم أنفسهم للتهديد أو الاختطاف أو الابتزاز من قبل الكارتلات. وكثيراً ما تتعرض الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المقيمة في المناطق المعرضة لتغيير استخدام الأراضي أو بالقرب منها للابتزاز والتهديد بالعنف.

© mantaphoto Via Canva.com

الالتقاء مع الجرائم الأصلية الأخرى:

غالباً ما تعتمد عصابات الجريمة المنظمة الخطيرة على نفس أشكال وشبكات الرشوة والابتزاز والفساد بغض النظر عن نوع التهريب الذي تشارك فيه.

كما أنها تستخدم نفس أساليب الاحتيال - مثل الفواتير الخاطئة، أو تداول التصاريح، أو اختراق قواعد البيانات التجارية، أو سندات الشحن الاحتيالية - عند تهريب البضائع.

ومن المعروف أن العديد من عصابات الجريمة المنظمة تعتمد على العمالة من ضحايا الاتجار بالبشر، لا سيما في عمليات التعدين غير القانونية وقطع الأشجار غير المشروعة.

قد تستفيد عصابات الجريمة من تغيير استخدام الأراضي من الشركات التي تتخذ من الولايات القضائية والملاذات الضريبية التي تتوافر بها سرية عالية وتلجأ إلى المزيد من التهرب من الضرائب.

4.3.5 الإرهاب وتمويل النزاعات

ومن المعروف أن العديد من الجماعات المسلحة غير المرتبطة بالدول والفصائل المتمردة تشارك في تطهير الأراضي لتمويل أنشطتها من خلال تجارة الموارد الطبيعية مثل الأخشاب. وتعد مصدر دخل مسجل في جميع أنحاء العالم في بلدان مثل ميانمار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى - خاصة وأن العديد من مناطق النزاع تقع بالقرب من الغابات حيث لا يمكن للحكومات الوصول إليها إلا قليلاً. على سبيل المثال، وفقاً لتقرير صادر عن فريق المراقبة التابع للجنة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المعني بالصومال وإريتريا، يبدو أن المصدر الرئيسي لإيرادات حركة الشباب هو جمع الضرائب غير الرسمية على الفحم عند نقاط التفتيش والموانئ على الطرق (يتم إنتاج الفحم في المنطقة من الخشب العطري لأشجار الأكاسيا المقطوعة (أكاسيا بوسي) وهو عنصر فاخر مرغوب فيه لشوي اللحوم في الإمارات العربية المتحدة وعمان والمملكة العربية السعودية واليمن). وفي منطقة بادهاذي الصومالية، أفادت التقارير أن الجماعة تدر ما يصل إلى 18 مليون دولار سنوياً من فرض ضرائب على حركة الفحم. والواقع أن الدرجة التي يستخدم بها الفحم كمصدر للدخل للمجرمين والجماعات المسلحة غير الحكومية في الصومال أدت إلى صدور قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يحظر تصدير واستيراد الفحم الصومالي.

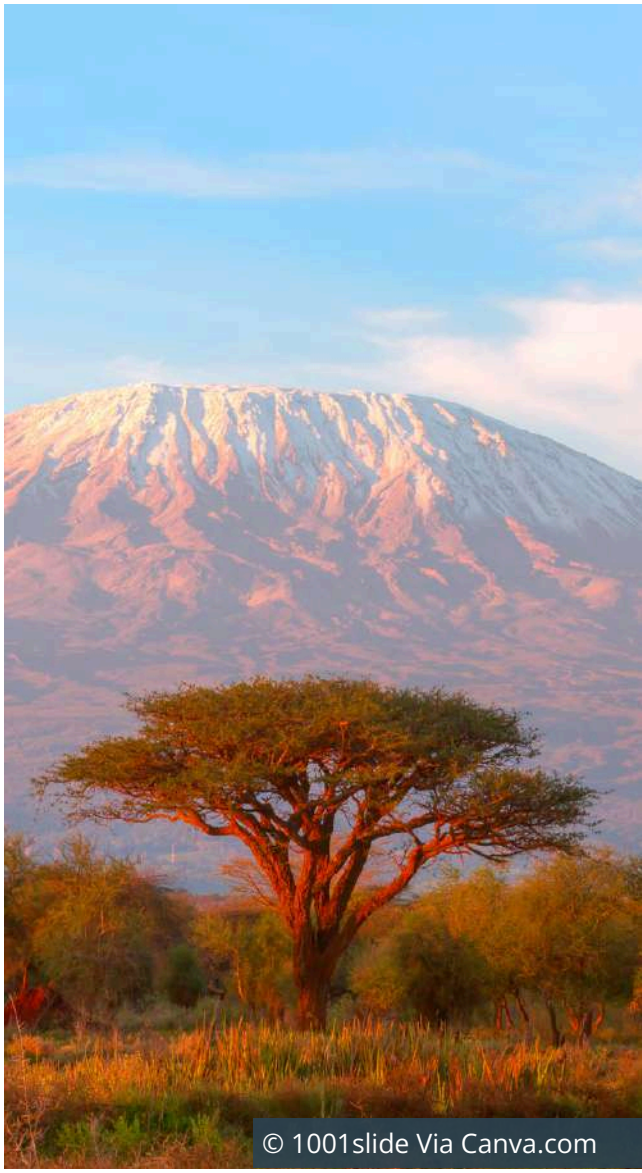

ومن المعروف أيضا أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي جماعة متمردة مسلحة مرتبطة بالإبادة الجماعية في رواندا عام **1994** وتنشط في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمول أنشطتها من خلال الفحم المشتق بشكل غير قانوني من الأشجار التي تنمو في حديقة فيرونغا الوطنية - وهي منطقة في حوض الكونغو تزداد بها إزالة الغابات

الالتقاء مع الجرائم الأصلية الأخرى:

وفي الصومال، تعمل العديد من العصابات والشبكات الإجرامية المنظمة بالتعاون مع حركة الشباب، باستخدام الشبكات العرقية والعشائرية والفساد المستشري لتهريب السلع، مثل الفحم غير القانوني، إلى خارج البلاد.

يستخدم الاحتيال، مثل تزوير الوثائق الجمركية، على نطاق واسع لإخفاء أصول الفحم الصومالي غير القانوني عند وصوله إلى الإمارات العربية المتحدة، وبدلاً من ذلك، يتم الإشارة إلى أنه تم شحنه من دول مثل باكستان وغانا وجيبوتي وكوت ديفوار وكينيا وتنزانيا وجزر القمر - مما يتيح أيضا التهرب من العقوبات. قد تكون شهادات المنشأ مزورة بالكامل أو يتم الحصول عليها عن طريق الفساد والابتزاز والرشوة، بمشاركة وسطاء أو مسؤولين من القنصليات أو السفارات.

4.3.6 الفساد والرشوة

يدعم الفساد نسبة كبيرة من عمليات التحويل غير القانونية للأراضي ويسرع بها. في كثير من الأحيان ، تكون نفس الوكالات المكلفة بحماية الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والأشجار والأراضي المحمية والمعادن الثمينة عرضة للرشاوى والإكراه. ومن الشائع أن يصدر المسؤولون الحكوميون المحليون أو الوطنيون تراخيص تسمح لشركات القطاع الاستخراجي بالعمل في المناطق المحمية بيئياً أو المناطق التي تتطلب ضمانات، مثل الدراسات (ولكن يتم تجنبها) مقابل رشاوى.

يمكن أن يظهر الفساد بطرق متنوعة عبر سلاسل التوريد للغابات. وطبقاً لتعريف الإنتربول، فإن الرشوة هي أكثر أنواع الفساد شيوعاً في قطاع الغابات، يليها الاحتيال وإساءة استخدام المنصب والابتزاز والمحسوبية. فعلى سبيل المثال، يمكن دفع رشاوى للموظفين العموميين للحصول على امتيازات لقطع الأخشاب أو للسماح للأخشاب غير المشروعة بالمرور عبر نقاط التفتيش، أو لموظفي الجمارك لتيسير التصدير غير المشروع للأخشاب. هنا، يمكن رشوة المسؤولين لتجاهل عمليات قطع الأخشاب غير القانونية وتشكيل سلاسل توريد مزيفة يمكن تتبعها عن طريق التحايل لإثبات مرور الأخشاب عبر نقاط التفتيش وإلى المناشر التي لا ترى الخشب ابداً. إن معرفة أنه يمكن رشوة المسؤولين وإفسادهم يحفز المجرمين على الانخراط في أنشطة مربحة غير قانونية لتغيير استخدام الأراضي.

قد يتم دعم المجموعات الإجرامية المنظمة وحمايتهامن قِبَل مجموعة من الشخصيات السياسية والاقتصادية التي تمول الأنشطة غير القانونية وتحميها وتستفيد منها. غالبا ما يلجأ السماسرة والوسطاء ووكلاء الشحن إلى الفساد أيضاً لضمان وصول السلع غير المشروعة إلى وجهتها.

في علاقة ثنائية الاتجاه، يمكن أيضا استخدام الأرباح الضخمة المستمدة من أنشطة تطهير الأراضي لرشوة القضاة والمدعين العامين الذين يعملون ضد الجماعات الإجرامية (بما في ذلك الذين يقومون بإزالة الغابات بشكل غير قانوني)، مما يزيد من تأجيج الفساد وزعزعة استقرار سيادة القانون .

4.3.7 التهرب الضريبي

وقد لوحظ استخدام الولايات القضائية الخارجية لإنشاء هياكل الشركات التي تسهل الجرائم البيئية من قبل القطاع غير الربحي في جميع أنحاء آسيا وأفريقيا وحوض البحر الكاريبي والشرق الأوسط وأوروبا. وتشير المشاورات التي أجرتها مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية كجزء من تقريرها عن "غسل الأموال الناجم عن الجريمة البيئية" إلى أن المجرمين في أمريكا الجنوبية، على سبيل المثال، كثيراً ما ينشئون كيانات اعتبارية في جزر البحر الكاريبي تتعامل مباشرة مع المشترين المحتملين المشاركين في تكرير المنتج (مثل الذهب). ثم تمر جميع الأموال عبر هياكل الشركات هذه ، إما أن تبقى في ولايات العبور هذه كوسيلة للإيداع أو تعود إلى بلد المصدر - ومن المحتمل أن تمول المزيد من النشاط غير القانوني.

كما لاحظت مجموعة العمل المالي أن الجرائم الضريبية المتعلقة بالجرائم البيئية تظهر استخدام الأعمال المصرفية الخارجية وكذلك هياكل الشركات خارج الولاية القضائية التي حدث فيها النشاط غير القانوني.

© Chris J. Ratcliffe / WWF-UK

التهرب الضريبي: القيادة والتمويل المباشر لتغيير استخدام الأراضي

وجدت دراسة أن الملاذات الضريبية توفر قناة رئيسية يمكن للمستثمرين من خلالها تمويل الأعمال التجارية الزراعية في المناطق الاستوائية. تم تحويل 68٪ من إجمالي رأس المال الأجنبي الذي تم التحقيق فيه إلى تسع من أكبر الشركات في قطاعي فول الصويا ولحوم البقر في منطقة الأمازون البرازيلية من خلال الملاذات الضريبية بين عامي 2000 و 2011. وكانت نسبة كبيرة من هذا عن طريق جزر كايمان. وأشار التقرير إلى أن السرية والشفافية التي توفرها هذه الملاذات تبدو مهمة لأولئك الذين يستثمرون مبالغ كبيرة في شركات الأعمال الزراعية المسؤولة عن تغيير كبير في استخدام الأراضي في منطقة الأمازون، على الأرجح لأنها تحميهم وتسمح لهم بإخفاء مشاركتهم بشكل متقن.

"وبالطبع فأن سلاسل السلع معقدة للغاية، ولكنها ببساطة تجعل الأنشطة الاقتصادية على الأرض تحتاج إلى رأس مال لتكون قادرة على العمل، ونجد أنه من المثير للاهتمام، ويستحق المناقشة، أن يتم تحويل الكثير من رأس المال هذا من الشركات التابعة الموجودة في ولايات الملاذات الضريبية". فيكتور غالاز، أستاذ مشارك ونائب مدير مركز ستوكهولم للمرونة في جامعة ستوكهولم، المؤلف الرئيسي لدراسة "الملاذات الضريبية والتدهور البيئي العالمي" (كما قيللمونغاباي).

VICTOR GALAZ, ASSOCIATE PROFESSOR AND DEPUTY DIRECTOR AT THE STOCKHOLM RESILIENCE CENTRE AT STOCKHOLM UNIVERSITY, LEAD AUTHOR OF THE STUDY 'TAX HAVENS AND GLOBAL ENVIRONMENTAL DEGRADATION' (AS TOLD TO MONGABAY)

© EriCatarina Via Canva.com

شكل 5: تدفقات رأس المال الواردة من الملاذات الضريبية إلى صناعات لحوم البقر وفول الصويا في منطقة الأمازون البرازيلية

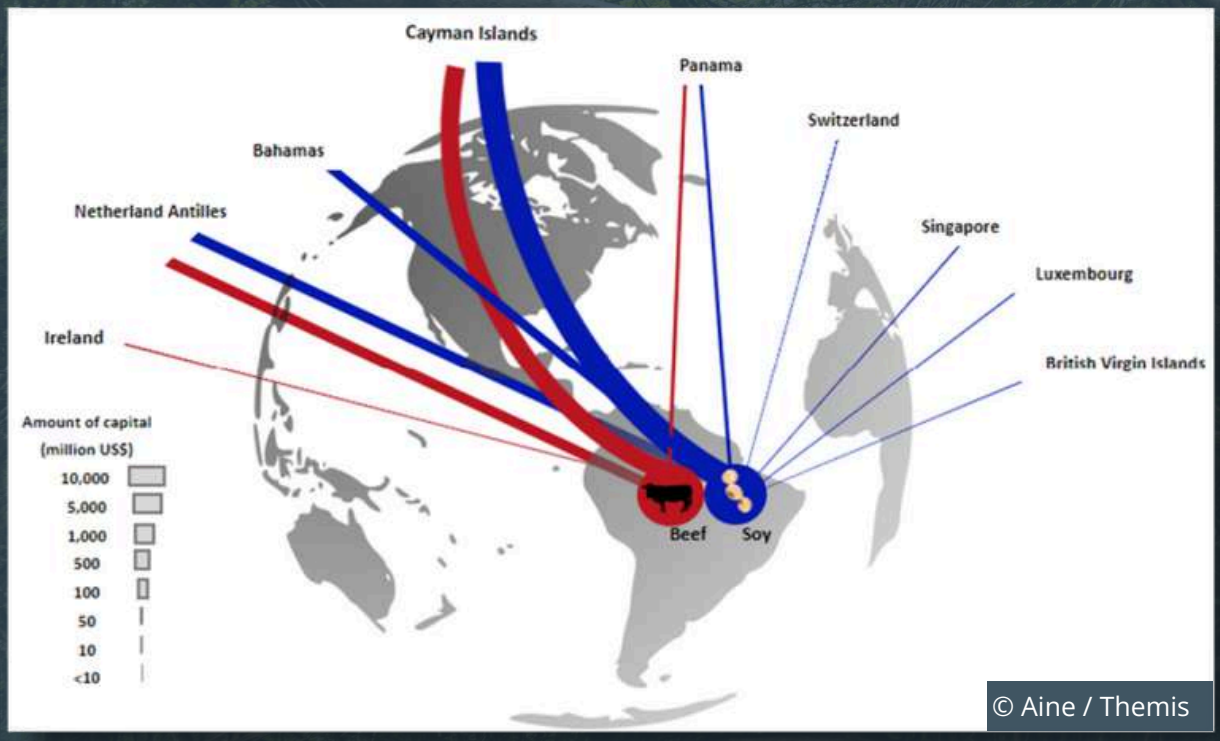

© Aine / Themis

تم تحويل رأس المال الأجنبي (القروض، النقد مقدماً، الاستيراد الممول والتأجير/الإيجار) من الملاذات الضريبية بين أكتوبر 2000 وأغسطس 2022 إلى القطاعات الاقتصادية الرئيسية المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي في منطقة الأمازون البرازيلية.

استنادا إلى البيانات الواردة في الملاذات الضريبية والتدهور البيئي العالمي، نشرت في دورية الطبيعة والبيئة والتطور.

© EriCatarina Via Canva.com

الهياكل المعقدة لشركات ، التي تمكّن من التهرب الضريبي، ويمكن أيضاً استخدامها لإخفاء هوية الأفراد والمنظمات المسؤولة في نهاية المطاف عن تدمير مناطق الغابات والتربح منها. غالباً ما تكون الجهات الفاعلة غير المشروعة مثل هذه الهياكل ذات طبقات متعددة من الملكية مسجلة في ولايات قضائية خارجية تتميز بمستويات عالية من سرية الشركات، مما يمكنها من غسل الأموال والتهرب من الضرائب. وبقيامهم بذلك، فإنهم يحرمون الحكومات في بلدان المصدر من العائدات التي تشتد الحاجة إليها لدعم الرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من الضروريات الأساسية. وعلى هذا النحو، تنقسم آثار تغيير استخدام الأراضي على حقوق الإنسان إلى آثار مباشرة (على سبيل المثال، عندما يتم التعامل مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بعنف) وآثار غير مباشرة (لأن التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بها تحرم الحكومات من قدرتها على توفير الموارد للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان).

ووفقا لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، يتمثل التحدي الذي يواجه المحققين الماليين في التمييز بين استخدام الفواتير للتهرب من الضرائب وإخفاء النشاط غير القانوني (مثل التعدين غير المشروع أو إزالة الغابات)؛ فقد ينتهي الأمر بالتهرب الضريبي إلى أن يكون جريمة ثانوية يتم تسهيلها فقط من خلال شركات مسجلة في الولايات القضائية الخارجية يكون هدفها الأساسي في الواقع التعتيم على الجريمة الأساسية.

4.3.8 الاحتيال

تستخدم تقنيات محددة للاحتيال والتزوير على نطاق واسع في جميع مراحل التغيير غير القانوني لأستخدام الأراضي - من التصاريح الاحتيالية المستخدمة للحصول على امتيازات في مناطق الغابات إلى وثائق الفواتير التجارية المستخدمة لنقل الأخشاب غير القانونية.

الطرق الشائعة للاحتيال:

- سندات الشحن، والتي تكتب عادة بخط اليد مما يسهل من عملية تعديلها بسهولة لتغيير منشأ الشحنة أو السلعة المدرجة أو الشركة المسؤولة عن شحن الحاوية.
- نقص الإبلاغ عن نوع أو كمية أنواع الأخشاب المحمية المدرجة في مستندات الشحن.
- تزوير الشهادات الخاصة بالأخشاب ذات الجودة العالية أو من مصادر مستدامة.
- البيانات المزيفة الخاصة بالدخل المقدم إلى السلطات الضريبية الفيدرالية بغرض التهرب من الضرائب.
- يحصل مُلّاك الأراضي على تصريح قطع أشجار أكثر مما يعتزمون قطعه، ويبيعون حصصهم غير المستخدمة لمصانع الأخشاب والمزارعين الآخرين.
- خلط لب الخشب الذي تم الحصول عليه بشكل غير قانوني مع لب خشب المزارع المنتج بشكل قانوني. بمجرد معالجة الخشب إلى لب، يمكن فقط للتحليل المختبري للألياف الكشف عن أنواع الأشجار وبلد المنشأ.

الالتقاء مع الجرائم الأصلية الأخرى:

ويستخدم الاحتيال كذلك كوسيلة **للتهرب من الضرائب** المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي **وتفادي فرض العقوبات** (على سبيل المثال، تصدير واستيراد الفحم الصومالي غير المشروع).

4.3.9 التجارة القائمة على غسل الأموال

وكما سبق تفصيله، فإن تجار المخدرات والعصابات الإجرامية المنظمة يساهمون في تغيير استخدام الأراضي عندما يتعمدون تطهير الأراضي لغسل عائدات المخدرات؛ على سبيل المثال ، لأغراض تربية الماشية وزراعة الأفوكادو، والزراعة الأحادية للمحاصيل الأخرى مثل فول الصويا وزيت النخيل ، والتعدين، أو مناشر الأخشاب. وقد تخلط أيضا شحنات الأخشاب غير القانونية مع الأخشاب القانونية أو مع منتجات تسببت في إزالة الغابات (مثل المعادن) كأسلوب لغسيل الأموال القائم على التجارة.

4.4 الجرائم المترابطة

4.4.1 تجارة الحياة البرية غير القانونية

كشف كل من تقرير تقييم الأثر البيئي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية عن تقارب رئيسي بين الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية وقطع الأشجار غير القانوني والتجارة المرتبطة به. كما أن انتشار البنية التحتية غير القانونية، مثل بناء طرق غير مصرح بها في المتنزهات الوطنية لتسهيل قطع الأشجار - والذي قد يتم غض النظر عنه بسبب الفساد ورشوة المسؤولين المحليين أو الافتقار إلى القدرة على الإنفاذ - يساهم بشكل كبير في تغيير استخدام الأراضي. كما أنه يلعب دوراً محورياً في تمكين الوصول بسهولة إلى مناطق ذات الحياة البرية النادرة، والتي يستغلها الصيادون. كما تتم عمليات الصيد غير المشروع الانتهازي - على عكس الصيد الاستراتيجي والمخطط له - خاصة من قبل عمال المناجم وقاطعي الأشجار وغيرهم من عمال البناء الذين يشاركون في تدهور الغابات وتغيير استخدام الأراضي - لغرض الاستهلاك الفوري أو التجارة المحلية أو التجارة الدولية. (على سبيل المثال، لاستخدامها في صناعة الطب الصيني التقليدي (TCM)، كما تم الكشف عن أن عمال المناجم وقاطعي الأشجار الانتهازيين يصطادون ويقتلون النمور في غابات الأمازون المطيرة في سورينام، "لتلبية طلبات" التجار المحليين - حيث يمكن أن يجلب معجون النمر حوالي 3000 دولار أمريكي لكل جرة لاستخدامه كعلاج في الطب الصيني التقليدي لآلام المفاصل والقدرة الجنسية).

يمكن لشركات الأخشاب تعظيم الأرباح من خلال تمكين الاتجار غير المشروع بمنتجات الأحياء البرية، من خلال العمل كواجهة حيث تستخدم أنشطتها القانونية لقطع الأشجار كغطاء كما أنها توفر وسيلة ل المنتجات غير المشروعة. فعلى سبيل المثال، وجدت حالات لأنواع نباتية أو حيوانية (وكذلك مخدرات) مهربة في جذوع الأشجار المجوفة (يمكن بعد ذلك ملؤها بالشمع وإعادة ختمها) أو داخل جذوع الأشجار المزيفة، أو مخبأة بين شحنات الأخشاب الكبيرة، مما قد يتجسد في المبالغة في تقدير البضائع أو التقليل من قيمتها.

4.4.2 الاتجار بالبشر والعمل القسري والعبودية وعمالة الأطفال

تشير بعض التقديرات إلى أن ما يصل إلى 40٪ من إجمالي عمليات إزالة الغابات في جميع أنحاء العالم تتم من قبل ضحايا العبودية أو العمل القسري وأن إزالة الغابات القائمة على العبودية مسؤولة عن انبعاث حوالي 2.54 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون كل عام. حيث يسمح استخدام ضحايا التهريب بالقيام بأنشطة خطيرة جسدياً مثل قطع الأشجار وتطهير الأراضي لصالح الذين يديرون عمليات الإزالة وتقليل المخاطر وتوسيع نطاق أنشطتهم بتكاليف رخيصة. كما يتم استخدام العمل القسري بكثافة في العمليات التي تتطلب إزالة الغابات مسبقاً أو تطهير الأراضي، مثل التعدين أو الزراعة أو إنتاج الفحم.

4.5 أهمية المتابعة والرصد

وبالنظر إلى هذا التقارب المحتمل الواسع النطاق، تحتاج الشركات إلى فهم تام للروابط المحتملة بين أنشطة تغيير استخدام الأراضي والجرائم الأصلية، ودمج هذه الأنماط المتطورة في أنظمة الفحص والرصد الخاصة بها لتمييزها وإبراز مخاطرها بشكل أفضل، وتجنب الانتهاكات التنظيمية. ستقوم مجموعة أدوات العمل بتجميع مجالات التقارب في قائمة تحذيرية يمكن للشركات دمجها في ضوابطها الحالية، بما في ذلك:

© Andre Dib / WWF-Brazil

Geographic indicators (high-risk source, transit and destination regions and trade routes)

وستشكل هذه أيضاً أساساً لأداة رقمية لتقييم المخاطر يمكن للشركات استخدامها لتحديد وقياس احتمالات تعرضها للجرائم الأصلية المرتبطة بأنشطة تغيير استخدام الأراضي. وستتضمن مجموعة الأدوات أيضاً أقساماً تفصّل دراسات الحالة ذات الصلة وإرشادات بشأن كيفية بناء إطار استراتيجي فعال لإدارة المخاطر المتعلقة بتغيير استخدام الأراضي (ولاحقاً المخاطر الأخرى المتعلقة بالجرائم البيئية)، بعبارات ولغة مناسبة للشركات (بما في ذلك النظم والأدوات، والسياسات والعمليات، والتدريب والثقافة، والحوكمة، والمسؤولية الأخلاقية).

وأخيراً، سيتضمن قسماً عن "الأصوات العالمية التي تتصدى لتغيير استخدام الأراضي، كما يبرز الجهود الدولية والمحلية على أرض الواقع في مكافحة النشاط غير القانوني المتعلق بتغيير استخدام الأراضي.

وستشمل مجموعة الأدوات أيضاً قائمة مخصصة معنية بالعلامات التحذيرية والأنماط المرتبطة بالجرائم الأصلية المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي؛ ولذا، لن يتم استنساخها بالتفصيل في هذا التقرير. يعد فهم العلامات التحذيرية والأنماط أمراً أساسياً لضمان التقييم والرصد الشاملين لمخاطر الجريمة الأصلية، حيث يمكن أن تساعد الأنماط التي تبدو غير ذات صلة في الكشف عن النشاط المشبوه.

فيما يلي مثال على قائمة مؤشرات مخاطر الفساد والرشوة.

مؤشرات مخاطر الفساد والرشوة

- يتم الحصول على سلعة أو منتج في الأصل من بلد ذي مستويات أعلى من الفساد، مثل بلد مدرج في مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية على أنه عالي المخاطر.
- يتم الحصول على السلعة أو المنتج في الأصل من بلد لديه نظام غير شفاف لاستخراج الموارد وإصدار التراخيص، بما في ذلك المناطق التي يكون فيها وجود لسلطات المراقبة والإنفاذ محدوداً.
- ويعتبر المنتج أو السلعة جزءاً من سلسلة توريد طويلة ومعقدة للغاية تسمح بالرشوة والفساد سواء في مرحلة الحصول على المنتج أو شرائه أو خلال دورة الشحن.
- الثروة غير المبررة أو النشاط النقدي للفرد، خاصة مع عدم وجود علاقة تجارية واضحة أو تاريخ تجاري، بما في ذلك كبار المسؤولين أو القادة السياسيين (PEPs) أو أقارب المقربين (RCAs) من القادة السياسيين، وخاصة أولئك الذين يتحملون مسؤولية تتعلق بإدارة الموارد الطبيعية أو الحفاظ عليها.
- يلجأ السياسيين وأقاربهم إلى إنشاء شبكة معقدة من الشركات عند ممارسة الأعمال التجارية في القطاعات عالية المخاطر مثل الغابات أو التعدين.
- كما يسافر الأشخاص التنفيذيون أو المسؤولون العموميون الذين يتحملون مسؤوليات إدارة البيئة أو حمايتها إلى الولايات القضائية الخارجية للقيام بأنشطة تجارية غير معلنة.
- شهادات المنشأ أو غيرها من الوثائق التي تبدو مضللة أو غير دقيقة أو مشبوهة.
- الشركات العاملة في قطاعي التعدين أو الغابات التي تحمل عقوداً لتقديم خدمة أو نشاط حكومي آخر غير ذي صلة.
- الأفراد والكيانات التي تشير إليها جهات إنفاذ القانون أو وسائل الإعلام أو الصحفيون الاستقصائيون على أنهم متورطون في الرشوة أو الفساد أو الجرائم البيئية أو غيرها من الجرائم المنظمة.

© baramee2554 Via Canva.com

5 الفصل 5: دراسات حالة

توضح دراسات الحالة التالية بعض الطرق التي تتلاقى عندها مجموعة من الجرائم الأصلية مع تغيير استخدام الأراضي وكيف يتم استخدام أنماط معينة لتسهيل أو إخفاء أو غسل عائدات الأنشطة غير القانونية المرتبطة بها.

سيتم توفير المزيد من دراسات الحالة في قائمة مجموعة الأدوات كمرجع للشركات، إلى جانب قوائم مفصلة بالعلامات التحذيرية والأنماط التي تتوافق مع كل نوع من أنواع الجرائم.

5.1 غسل تجارة الماشية غير القانونية في أمريكا الجنوبية والوسطى

يمكن غسل الماشية نفسها (إذا تم رعيها على أرض تم تطهيرها بشكل غير قانوني وتحويلها إلى مراعي) واستخدامها كوسيلة لغسل العائدات الإجرامية من مآثر أخرى، مثل الاتجار بالمخدرات.

وفي البرازيل، يتم غسل تجارة الماشية غير القانونية لإخفاء صلاتها بتطهير الأراضي، عندما يتم نقلها من المزارع التي ساهمت في تغيير استخدام الأراضي عبر المزارع "النظيفة" التي لم تسفر عن فقدان الغابات.

في عام 2009 ، وقّعَت العديد من المسالخ البرازيلية على شروط تعديل السلوك، وهي مبادرة من مكتب الادعاء الفيدرالي والالتزام العام بشأن تربية الماشية، بالإضافة إلى بروتوكول طوعي وضعته منظمة السلام الأخضر، والذي يمنعهم من شراء الماشية التي يتم تربيتها في الأراضي التي أزيلت منها الغابات. ومع ذلك، قد تمر بقرة واحدة عبر ما يصل إلى 10 مزارع قبل ذبحها (منذ الولادة، من خلال التربية والتسمين). قد تكون أي من هذه المزارع مرتبطة بإزالة الغابات بشكل غير قانوني، لكن العديد من المسالخ تقيّم الروابط بإزالة الغابات فقط في المزرعة الأخيرة التي تمر بها البقرة)موردها المباشر(. طالما أن المزرعة الأخيرة في سلسلة التوريد هي من مزرعة "نظيفة" خالية من إزالة الغابات مؤخراً ، فمن المرجح أن تقوم المسالخ (والناقلون وتجار التجزئة اللاحقون، مثل محلات السوبر ماركت) بتمييزها على أنها خالية من إزالة الغابات، حتى لو أمضوا معظم حياتهم ومروا عبر تسع مزارع أخرى تم إنشائها في أراضي الغابات. في الواقع، تشير البيانات إلى أن بعض مربي الماشية يمتلكون مزارع "غير قانونية" ومزارع "قانونية" ويغسلون عوائد تجارة الماشية غير القانونية من خلال ممتلكاتهم الخاصة. طالما تم الحفاظ على قانونية مزرعة واحدة، فيمكنهم الاستمرار في تطهير الأرض لأغراض رعي الماشية في أي عدد من المزارع الأخرى.

وقد كشفت تحقيقات أخرى أجرتها جلوبال ويتنس أن أصحاب المزارع قاموا بتغيير حدود مزرعتهم عن طريق الاحتيال عبر تطهير مناطق من الأرض، بحيث لا تبدو هذه الأراضي مدرجة في نطاق العقار وتبدو المزرعة خالية من إزالة الغابات. ويزعم أن هذا هو الحال بالنسبة لمزرعة Fazenda Espora de Ouro II في ولاية بارا البرازيلية، والتي كشفت منظمة جلوبال ويتنس Global Witness أيضا عن أنها مسجلة باسم فرد لا يمكن أن يكون مالكها قانونياً (بناء على تقييم قاعدة بيانات سندات ملكية الأراضي والمستفيدين منها).

استناداً إلى البيانات الموجودة بالموقع:
https://www.vox.com/science-and-health/2022/10/19/23403330/amazon-rainforest-deforestation-cattle-laundering

© Ghia / Themis

يمكن أيضاً استخدام الماشية - وفي الوقت نفسه - كوسيلة لغسل عائدات النشاط غير المشروع. ومن المعروف أن تجار المخدرات وخاصة في كولومبيا (حيث القدرة على تتبع منتجات لحوم البقر ضعيفة بشكل خاص)، وهندوراس، وغواتيمالا يغسلون عائدات المخدرات عن طريق شراء أو الاستيلاء على الأراضي التي يحولونها إلى مرعى للماشية، والتي يشترونها أيضاً بعائدات الاتجار بالمخدرات. وعندما تباع الماشية، يصعب تتبع الأرباح إلى شبكة المخدرات ويتم غسل عائداتها غير المشروعة بشكل فعّال. ويشتبه في أن هذه الممارسة، المعروفة باسم "تربية المخدرات"، تساهم بنسبة تصل إلى 87٪ من إزالة الغابات في محمية مايا للمحيط الحيوي، وهي منطقة كبيرة من الغابات التراثية لليونسكو تغطي أكثر من 2 مليون هكتار من الغابات المطيرة عبر شمال غواتيمالا وتحدّها الغابات المحمية الأخرى في المكسيك وبليز. وتتعرض المحمية لخطر إزالة الغابات بشدة من قبل الجماعات الإجرامية بسبب موقعها الاستراتيجي على طول طريق كبير لتهريب المخدرات عبر غواتيمالا والمكسيك ويؤدي إلى الولايات المتحدة.

وكثيرا ما تستخدم تربية الماشية في هذه المناطق أيضاً لإخفاء مهابط الطائرات ومرافق الإنتاج التي يستخدمها المهربون لإنتاج ونقل المخدرات أو غيرها من المنتجات غير المشروعة. وتملأ مهابط الطائرات الآن محمية مايا للمحيط الحيوي، التي تستخدمها الطائرات القادمة من كولومبيا وفنزويلا مع الكوكايين لتهريبها عبر الحدود إلى المكسيك.

شكل 6: طرق تهريب الكوكايين إلى غواتيمالا عبر محمية المحيط الحيوي للمايا (مبينة باللون الأحمر)

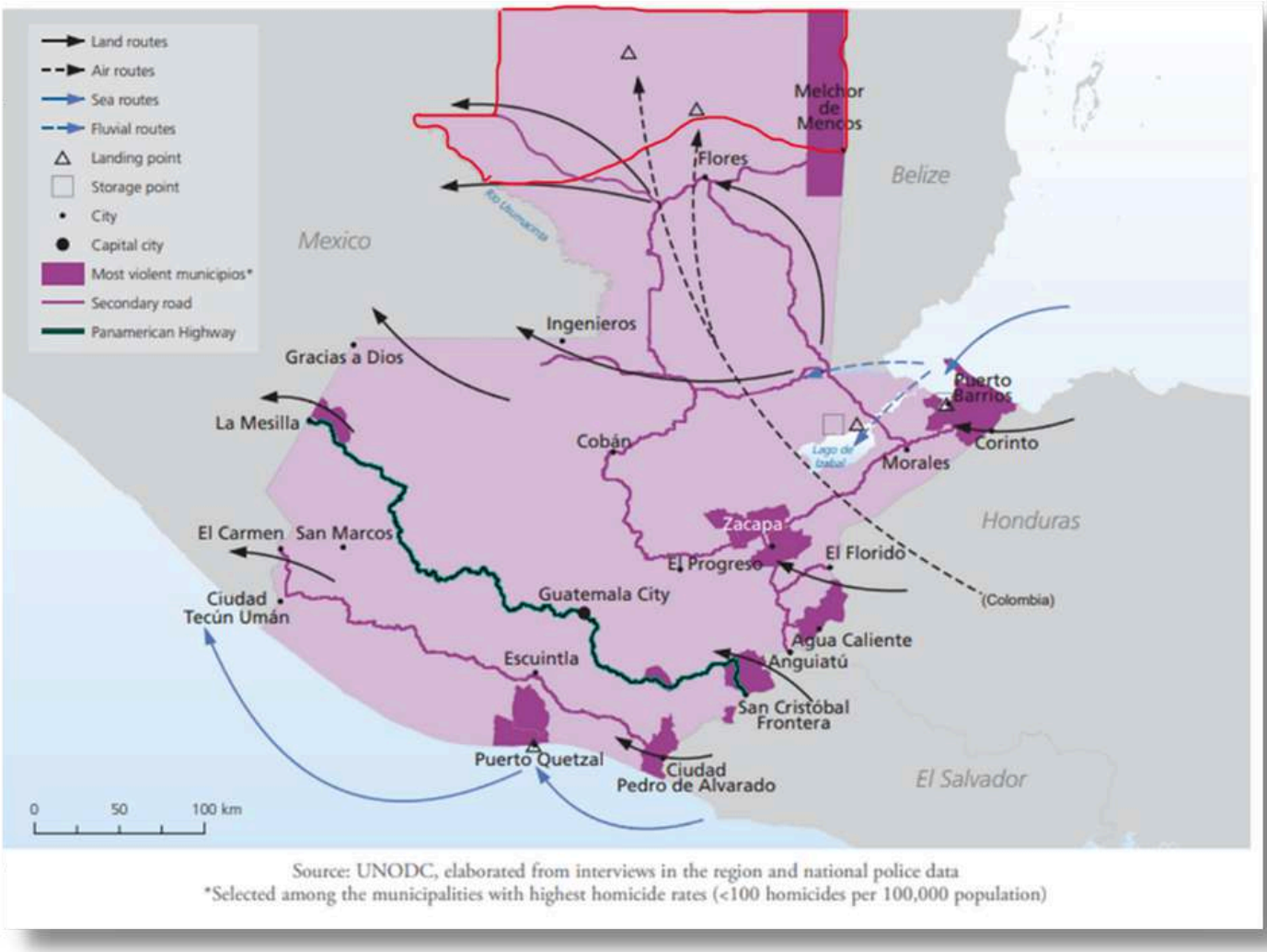

المصدر:

https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Studies/TOC_Central_America_and_the_Caribbean_english.pdf

5.2 غسل الأموال المرتبط بالتنقيب عن الذهب في كولومبيا

من المعروف أن تعدين الذهب غير القانوني يمثل مشكلة خطيرة في كولومبيا - ويتضح ذلك من حقيقة أنها تُصَدِّر ذهباًأكثر مما تنتجه رسمياً. وفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ، تتم عمليات التعدين غير القانونية في كولومبيا في أكثر من 970 موقعاً مختلفاً، تمتد على أكثر من 64000 هكتار - وفي عام 2020، تم استخراج ما يقدر بنحو 69٪ من الذهب في البلاد بشكل غير قانوني.

في عام 2019، قاد فريق من المدعين العامين من مكتب المدعي العام الكولومبي عملية أطلق عليها اسم Leyenda del Dorado (أسطورة الذهب) لتفكيك عصابة من موردي الذهب غير القانونيين المزعومين، بما في ذلك C.I.J. Gutiérrez (CIJG) ، واحدة من أكبر شركات الذهب في البلاد. أثارت الشركة شكوك السلطات عندما أشارت السجلات الضريبية والجمركية إلى أنها انتقلت من تصدير ما قيمته حوالي 146000 دولار من الذهب في عام 2006 إلى أكثر من 453000 دولار بعد ست سنوات. وكشفت مراجعة للمعاملات المالية ل "CIJG" من العقد الماضي عن عمليات وهمية تستخدم لغسل الأموال بقيمة حوالي 740 مليون دولار أمريكي والسماح ببيع الذهب المستخرج بشكل غير قانوني في الأسواق العالمية القانونية. وكانت وجهات التصدير الرئيسية لذهب "CIJG" هي الولايات المتحدة وسويسرا ، مما يدل على السهولة التي يمكن بها للذهب غير المشروع المشتق من الأنشطة المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي اختراق هذه الأسواق. في الواقع، تورطت شركات الذهب في ما يقرب من ربع إجمالي المعاملات المشبوهة عبر ملفات FinCEN، وهو تحقيق نشر في عام 2020 حول التدفقات المالية غير المشروعة في جميع أنحاء العالم.

اكتشف تحقيق أجري عام 2016 أن حوالي 8٪ من مطالبات التعدين البالغ عددها 100,000 المدرجة في وكالة التعدين الوطنية في كولومبيا كانت مسجلة بأسماء عمال مناجم حرفيين أو عمال المناجم على نطاق صغير، والمعروفين باسم "barequeros" (الذين يقومون باستخراج شظايا الذهب على ضفاف الأنهار دون استخدام الآلات) حيث كانوا إما موتى أو لم يكن لهم وجود أصلاً. تستخدم الشركات هذه الواجهات المزيفة كأسماء مستعارة "لإثبات" أن الذهب قد تم الحصول عليه بشكل قانوني من خلال عمليات التعدين المصرح بها - وهو شرط قانوني مسبق إذا أرادوا تصدير المعدن الثمين. وربط المدّعون العامون هذه الممارسة ب "CIJG" عندما اكتشفوا أن رجلين مقتولين قد تم تسجيلهما كموردين للذهب للشركة.

وقد استخدمت مجموعة "CIJG" تراخيص التعدين لجامعي الذهب على نطاق صغير التي سجلتها لأغراض تجارية ولإرسال ملايين الدولارات في معاملات ودون وجود أي دليل على أي نشاط تعدين في المقابل (مما يشير إلى أنها كانت متورطة في تعدين غير مشروع في مكان آخر). وقد سمح ذلك بغسل مبالغ كبيرة من المال في الخارج وبيع الذهب المستخرج بشكل غير قانوني في الأسواق المشروعة في أوروبا والولايات المتحدة.
كما ألقي القبض على مديرون تنفيذيون من شركة كولومبية أخرى لتعدين الذهب، "C.I. غولدكس" في عام 2015 بتهمة تزوير الملايين في المعاملات، والتي شملت تزوير التوقيعات والبصمات.

© Chris J. Ratcliffe / WWF-UK

شكل 7: تباين في بيانات تصدير واستيراد الذهب في كولومبيا، مما يشير إلى ارتفاع مستويات التعدين غير القانوني

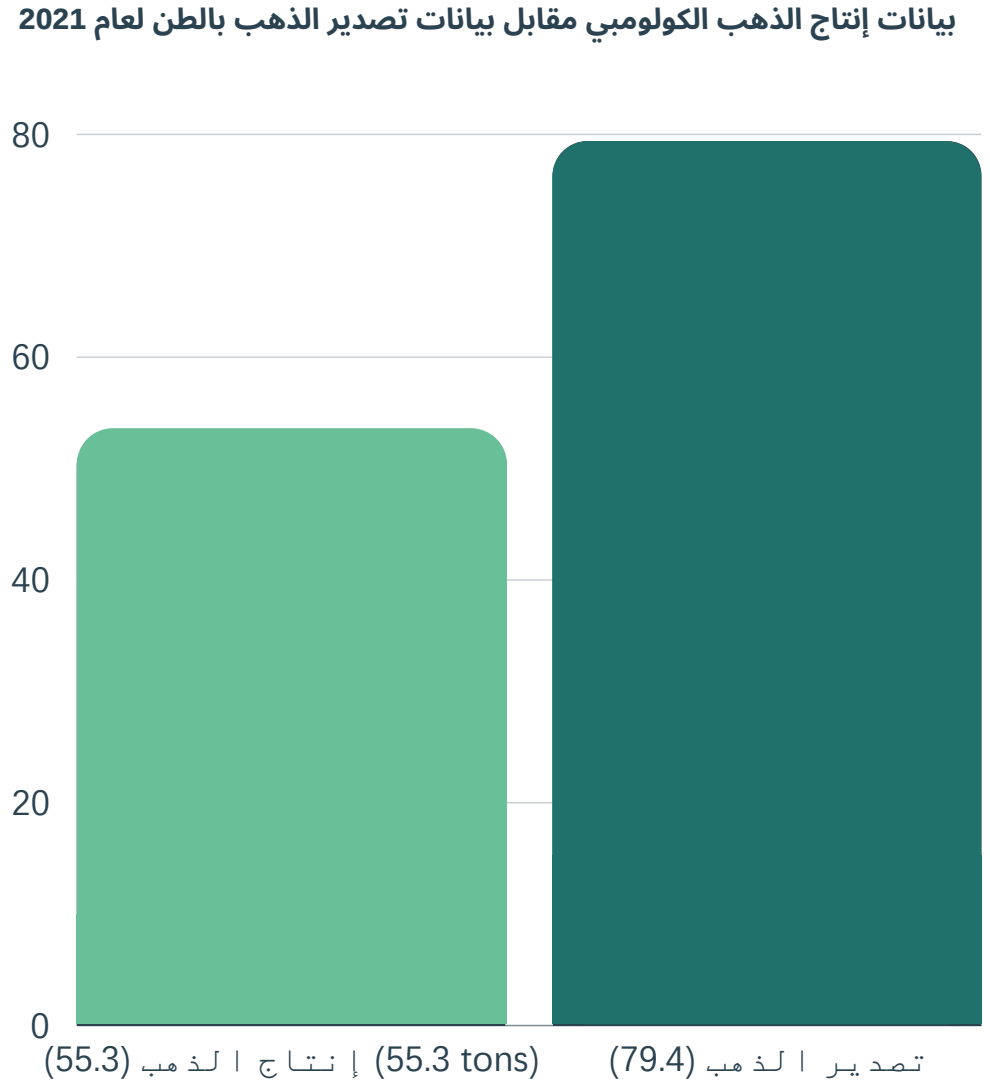

© Aine / Themis

5.3 الرشوة والفساد والتهرب الضريبي وانتهاكات حقوق الإنسان في بابوا غينيا الجديدة والمرتبطة بقطاعات زيت النخيل وقطع الأشجار

في حوالي عام 2000، كانت ماليزيا تتعرض لإزالة الغابات بمعدل أسرع من أي دولة أخرى على وجه الأرض، حيث فقدت 14٪ من غاباتها المطيرة - معظمها لمزارع زيت النخيل - على مدار 12 عاماً فقط. إن التدقيق المتزايد والضغط على الشركات الماليزية والدور الذي لعبته في تغيير استخدام الأراضي في العقود الماضية حفزهم على البحث في مكان آخر وعن فرص عمل جديدة، وبدت الغابات البكر في بابوا غينيا الجديدة بديلا مربحاً. مع انتقال شركات زيت النخيل الماليزية بسرعة إلى المنطقة، أصبحت بابوا غينيا الجديدة واحدة من أكبر مصدري الأخشاب الاستوائية في العالم ، حيث تتطلع العديد من الشركات إلى تعظيم الأرباح من خلال إقامة مزارع زيت النخيل لاحقاً على الأراضي التي أزيلت منها الغابات مؤخراً من أجل الأخشاب. اليوم، تعد بابوا غينيا الجديدة واحدة من أكبر منتجي زيت النخيل في العالم وتتزايد حصصها في السوق، حيث تخطط لزيادة الإنتاج بمقدار عشرة أضعاف بحلول عام 2030.

في تحقيق أجرته جلوبال ويتنس عام 2022، ورد أن العديد من مديري مصانع زيت النخيل اعترفوا بالفساد وانتهاكات الحقوق العملية التي حدثت على مدار السنوات الخمس الماضية، ومن بينهم نائب المدير الإقليمي السابق لشرق بريطانيا الجديدة (منطقة من البلاد) الذي أصبح مديراً مؤسِساً لشركة توبار للاستثمار المحدودة، وهي شركة زراعية مسجلة في بابوا غينيا الجديدة. ووفقا لجلوبال ويتنس، فإن الشركة (التي تعمل جنباً إلى جنب مع شركة إيست نيو بريتين لزيت النخيل المحدودة (ENBPOL) - وهي جزء من مجموعة موارد شرق بريطانيا الجديدة المدعومة من ماليزيا (ENBRG) - بموجب اتفاقية مشروع مشترك)، قامت أيضاً برشوة قوة الشرطة المحلية للقيام بغارة عنيفة على قرية لمعاقبة السكان المحليين الذين اعترضوا على مزارع زيت النخيل وأنشطته.

ويُزعم أن مدير حيازة الأراضي في شركة أخرى مسجلة في بابوا غينيا الجديدة (مملوكة لشركة كينلوكس غلوبال المحدودة، التي تتخذ من جزر فرجن البريطانية مقراً لها في ملاذ الضرائب والسرية ولكن لديها مديرون ومساهمون ماليزيون) تفاخر باستخدامه الفساد ورشوة المسؤولين الحكوميين للحصول على تصاريح قطع الأشجار وترخيص استغلال الأراضي. وبحسب ما ورد اعترف المسؤولون التنفيذيون في الشركة باستخدام عمالة الأطفال، حيث يستخدمون عمال لا تتجاوز أعمارهم 10 سنوات في المزارع، على الرغم من أن القانون الوطني ينص على أنه لا يمكن تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 16 عاماً في الأعمال الشاقة.

كما كشف التحقيق النقاب عن مخططات تستخدمها هذه الشركات للتهرب من رسوم الاستيراد في الهند. وبحسب ما ورد اعترف الرئيس التنفيذي ل "ENBRG" بأن الشركات العاملة في بابوا غينيا الجديدة جعلت الأمر يبدو وكأن زيت النخيل الخاص بها قد تم تصديره من ماليزيا بدلاً من بابوا غينيا، حيث يتم فرض ضرائب أقل على واردات زيت النخيل الخام الماليزي بالمقارنة من نظيراتها في بابوا غينيا الجديدة.

وقد ذُكِرَت العديد من الأسماء التجارية المعروفة في تحقيق جلوبال ويتنس، كمشترين لزيت النخيل ومشتقاته المنتجة في ظل هذه الظروف.

شكل 8: المناطق الرئيسية لإنتاج زيت النخيل في بابوا غينيا الجديدة (تمثل 80٪ من الإنتاج الوطني) في عام 2022

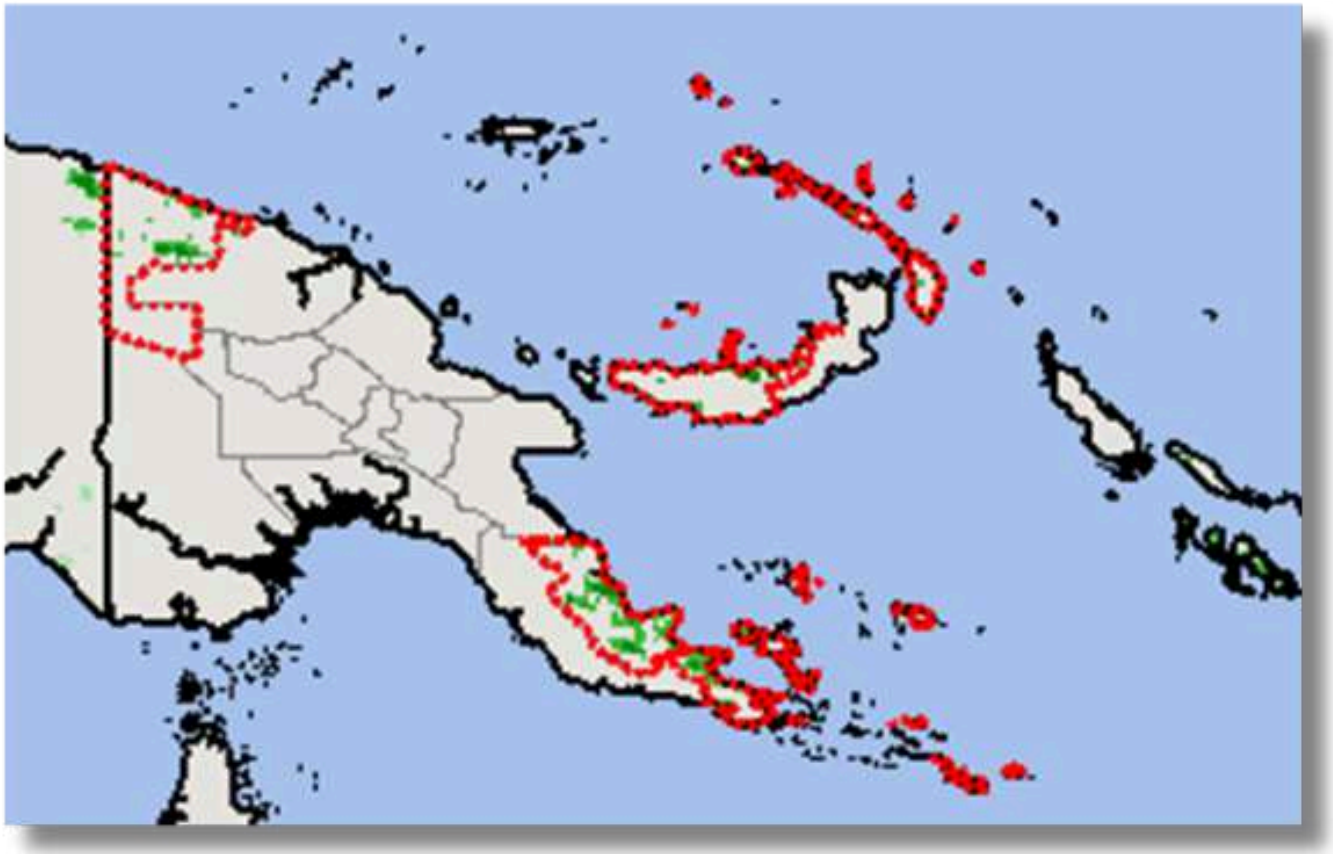

المصدر : استناداً إلى بيانات من إدارة الخدمات الزراعية الخارجية، التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية

في عام 2023، أعلنت لجنة الإيرادات الداخلية (IRC) في بابوا غينيا الجديدة أيضاً أنها فرضت ضريبة بقيمة 40 مليون دولار أمريكي ضد أحد مُشَغِّلي قطع الأشجار البارزين (تم حجب هويته في وقت كتابة هذا التقرير) لمشاركته في التهرب الضريبي غير المشروع عن طريق التسعير الداخلي. واتّبع التسعير الداخلي هذا التقليل من قيمة جذوع الأشجار التي بيعت وصُدِّرَت إلى شركة داخل نفس المجموعة المتعددة الجنسيات (وهي صلة سعت المجموعة إلى إخفائها من خلال الملكية الخارجية)، من أجل تحويل الأرباح إلى الشركة الواقعة في الولاية الضريبية الأدنى، مما يقلل من هوامش الربح وبالتالي الضرائب الخاضعة للضريبة في بابوا غينيا الجديدة .

وحللت لجنة الإنقاذ الدولية الأداء المالي لمشغل قطع الأشجار، مما أشار إلى أنه في وضع ضعيف للغاية بحيث لا يمكنه الحفاظ على نفسه بشكل واقعي والانخراط في أي سلوك "مستقل" مع أطراف مستقلة (كما كان يتظاهر بأنه يفعل مع الشركة الفرعية غير المعلنة).

وأرجعت لجنة الإنقاذ الدولية الفضل في نجاحها في التحقيق إلى حد كبير إلى التقدم في التعاون الضريبي الدولي في السنوات الأخيرة، إلى جانب اللجوء إلى "أدوات قوية" مثل معيار تبادل المعلومات، الذي سمح لها بالحصول على معلومات عن دافعي الضرائب الأجانب من إدارات الضرائب في ولايات قضائية أخرى وتأكيد مدى ارتباط المشتبه به. وتجدر الإشارة إلى أن المشاركين في مجموعة التركيز التي عقدت كجزء من هذا المشروع أشاروا أيضاً إلى أهمية التدفق الحر للبيانات وثقافة وإطار تبادل المعلومات بين الولايات القضائية والمؤسسات.

البيانات التي ساعدت لجنة الإنقاذ الدولية على تأكيد الارتباط:

الإدارة (وجود نفس المديرين الذين يديرون كيانات مختلفة يُزْعَم أنها ليست غير ذات صلة)

الحصص والمصالح المشتركة (وجود نفس الأشخاص الذين يمتلكون أسهماً في كيانات مختلفة يُزْعَم أنها ليست ذات صلة)

الترتيبات التي لا يمكن أن تتم عملياً بين أطراف مستقلة وليست ذات صلة

البيانات المالية التي أدرجت كلا الشركتين كأطراف مرتبطة

وأشارت لجنة الإنقاذ الدولية في إعلانها إلى أن هذا التهرب الضريبي يعادل حوالي 2.2 مليون دولار أمريكي ويسلب مواطني بابوا غينيا الجديدة أموال كان يمكن استخدامها في البنية التحتية والأمن والرعاية الصحية والتعليمية التي تشتد الحاجة إليها وغيرها من السلع والخدمات العامة، والتي دونها لا يمكن للبلاد ضمان النمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية.

© andersen_oystein Via Canva.com

6 الفصل 6: وجهة نظر المؤسسات الدولية

نتائج دراسة مسحية لتقييم وعي الصناعة ومواقفها تجاه تغيير استخدام الأراضي والجرائم الأصلية المرتبطة بها

عندما يتعلق الأمر بقضايا مثل تغيير استخدام الأراضي، يُنْظَر إلى القطاع المالي على نحو متزايد باعتباره آلية للاستفادة من التغيير الإيجابي (وعلى هذا النحو، يخضع أيضا للمساءلة عندما يغض الطرف). يأتي هذا التركيز على النظام المالي بسبب موقعه الفريد، حيث تتقاطع تيارات مختلفة من عدم الشرعية المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي وبالتالي يمكن اكتشافها وتعطيلها، والقوة، في توفير الدعم المالي الحيوي للمشاريع والشركات في جميع أنحاء العالم. على هذا النحو، يتمتع القطاع بقدرة مميزة على مساءلة الشركات، والتخلص من المشغلين غير القانونيين والإجراميين.

ولأغراض هذا التقرير، أجاب 644 متخصصاً من مجموعة من المؤسسات المالية الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة في 17 بلداً* على دراسة استقصائية سعت إلى فهم المواقف والاليات المتبعة في إدارة مخاطر تغيير استخدام الأراضي في جميع أنحاء الصناعة. واستكمل التحليل بحلقات عمل لمجموعة التركيز ومقابلات فردية مع خبراء المخاطر والامتثال وخبراء في ميداني الجريمة البيئية والمالية.

*** المشاركون في استطلاعنا للمؤسسات المالية من: الأرجنتين، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، كولومبيا، فرنسا، هولندا، إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، فيتنام، نيجيريا، الإمارات العربية المتحدة، وهونغ كونغ.**

© Ghia / Themis

شكل 9: التحديات الرئيسية التي تواجه التعامل مع المخاطر التي يتعرض لها القطاع المالي فيما يتعلق بتغيير استخدام الأراضي، كما يراها المشاركون في مجموعات التركيز

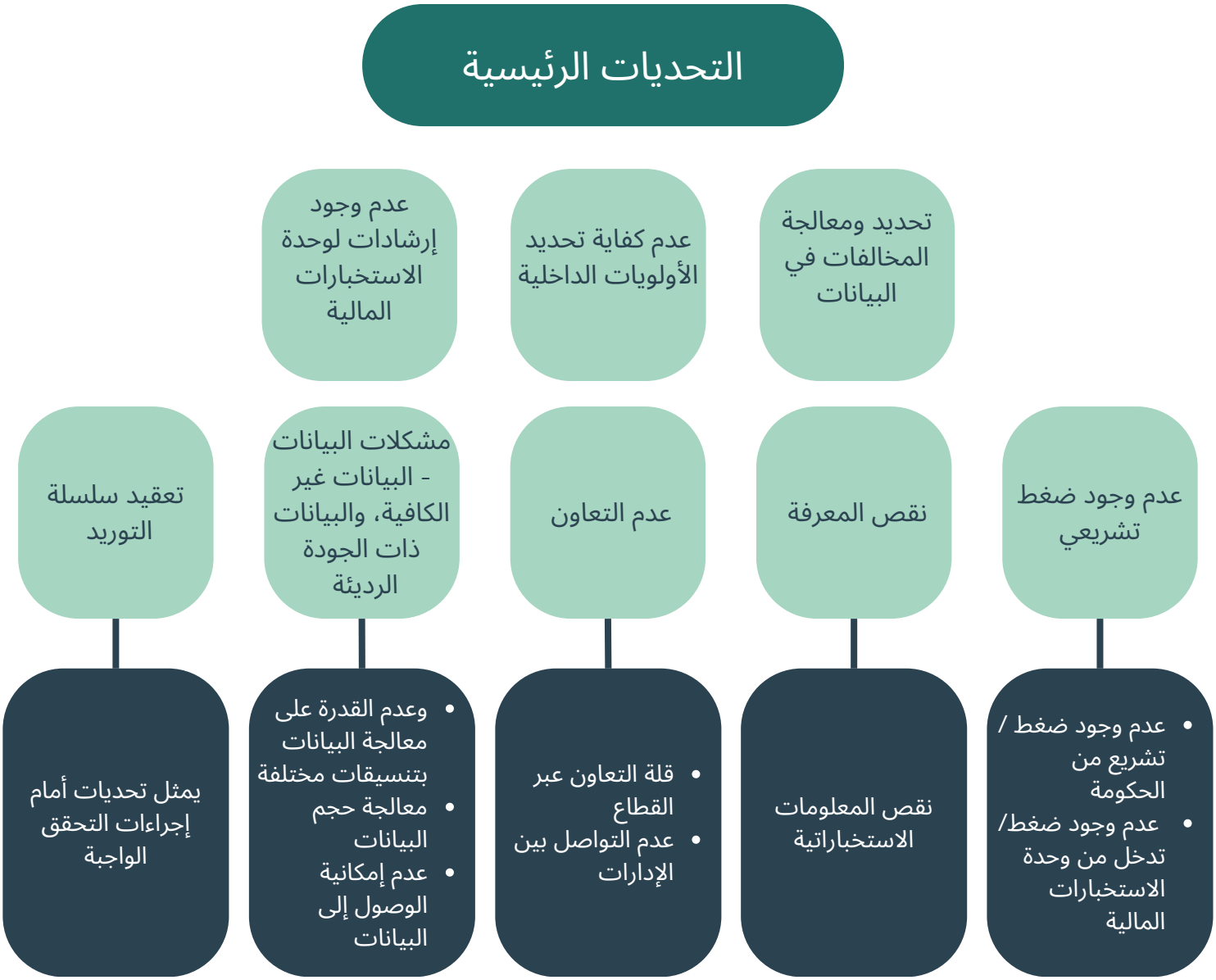

© Lizzie / Themis

6.1 الوعي ووضع الأولويات والمواقف

6.11 مشكلة تم عرضها

يبدو أن المشاركين في الاستطلاع قلقون تقريباً من الضرر المحتمل عليهم والخاص بالسمعة والتشريع والقانون والمال بسبب الجرائم المالية المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه. في كل فئة، ذكر عدد صغير من المستجيبين (بين 2.8٪ و 4.5٪) أنهم رأوا أن تغيير استخدام الأراضي "تم استبعاده من الجريمة المالية".

شكل 10: يرجى تقييم مخاوف مؤسستك بشأن الجرائم المالية المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي (يرجى الترتيب حسب الأهمية)

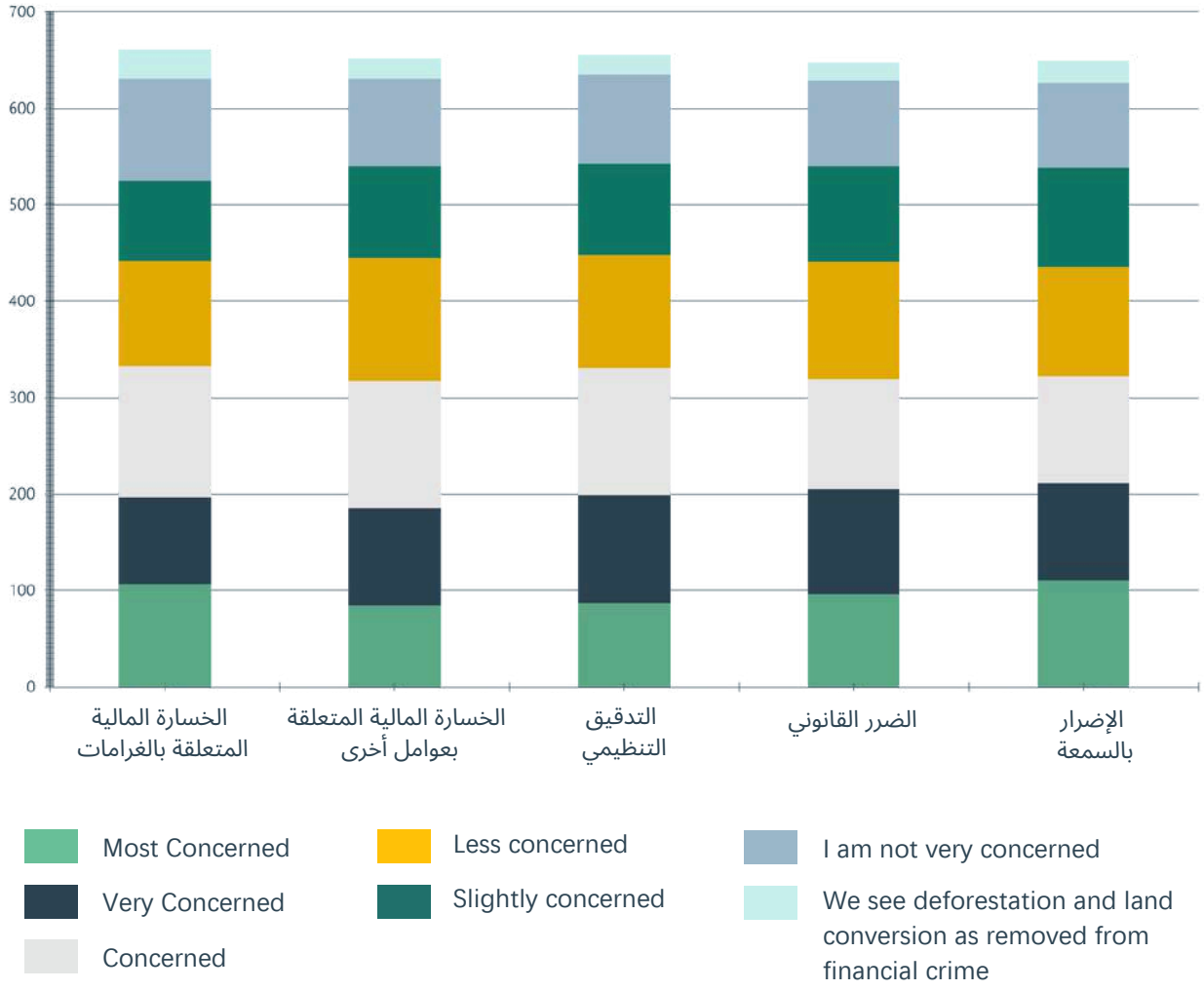

© Lizzie / Themis

ويشير هذا التوزيع المتساوي للردود إلى حد ما إلى أن اتباع **نهج منسق متعدد الجوانب** داخلياً (مع مدخلات من عدة إدارات مختلفة (بما في ذلك وجهات نظر من إدارة الامتثال، فضلاً عن الاتصالات والعلاقات العامة) وخارجياً (مع المشورة والمبادرات من المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الحكومات والهيئات الاستشارية) وهو ما قد يكون أكثر الوسائل إقناعاً ونجاحاً **لإشراك صناع القرار الرئيسيين** داخل الشركات.

6.1.2 التشريع والتنظيم هما من الحوافز الرئيسية

وتدعم البيانات المستمدة من مجموعات التركيز ذلك، مشيرة إلى أنه في حين أن الشركات على دراية بتقارير المنظمات غير الحكومية حول الحاجة الملحة لمعالجة تغيير استخدام الأراضي والدور الذي يجب أن يلعبه القطاع المالي في ذلك، فضلاً عن تقارير وسائل الإعلام السلبية المحتملة المحيطة بأنشطتهم وأنشطة شركائهم، ولكن هذا **ليس حافزاً كافياً** وحده للالتزام الكامل ب **"التمويل الخالي من "تغيير استخدام الأراضي"**. كان هذا هو الحال أيضاً بالنسبة للتنظيم الذاتي للصناعة، والذي لم يعتبره المشاركون في مجموعات التركيز محركاً كافياً للتغيير عندما يتعلق الأمر بتغيير استخدام الأراضي. وبدلاً من ذلك، ذكر كثيرون سواء عن صواب أو خطأ، أنه كان من الطموح الاعتقاد بأن العديد من المؤسسات المالية ستلتزم بهذا العمل الإيجابي القوي **دون تنظيم وتشريعات لا لَبْسَ فيها** توضح مسؤولياتها في هذا الصدد. وفي حين أن **الأُطُر الطوعية** تشكل عنصراً هاماً في نهج القطاع نحو التمويل الخالي من تغيير استخدام الأراضي، إلا إنها **ليست بديلاً عن سيادة القانون.**

وتساعد الأدوات القانونية والتنظيمية المؤسسات المالية على طلب أو تبرير تخصيص موارد إضافية (بما في ذلك التدريب والتكنولوجيا والموظفين الإضافيين) بالإضافة إلى الخسارة المحتملة لبعض العملاء من التعامل في السلع عالية المخاطر التي تنطوي على تغيير استخدام الأراضي، قد يستلزمها التحول إلى نموذج خال من تغيير استخدام الأراضي، فضلاً عن تفاقم التأثير المحتمل على مؤوسساتهم إذا فشلوا في معالجة الأمر بشكل كاف.

هذه الحاجة إلى مشهد تنظيمي وتشريعي قوي عندما يتعلق الأمر بتحويل الأراضي يرددها فريق العمل المالي، الذي يعرب عن قلقه إزاء "**عدم وجود إجراءات حكومية مناسبة**" تتخذها البلدان حالياً للكشف عن التدفقات المالية المرتبطة بالجريمة البيئية ووقفها. وقد دعت مجموعة العمل المالي البلدان إلى مراجعة تعرضها للمخاطر - لا سيما بالنظر إلى أن "عائدات الجرائم البيئية هي في نفس حجم الجرائم المالية الأخرى التي تولد ما بين 110 إلى 281 مليار دولار سنوياً"، وأن جرائم الغابات وتطهير الأراضي غير القانوني والتعدين - إلى جانب تهريب النفايات - تمثل 66٪ من هذا العائد.

6.1.3 توفير الموارد الكافية

كما أشار المشاركون في بحثنا إلى ضرورة توفير **التدريب والموارد** المتخصصة في تغيير استخدام الأراضي أمام المؤسسات المالية باعتبارها ضرورية لمساعدة الشركات على التغلب على العقبات المعترف بها، بما في ذلك عدم كفاية **الأولويات الداخلية، والإرادة المؤسسية**، والتمويل. وكجزء من ذلك، فقد تم التأكيد على أهمية جعل التدريب موجهاً للأدوار الوظيفية والأنشطة التجارية المختلفة، بحيث يأخذ في الاعتبار ويعالج التحديات والاهتمامات ووجهات النظر المحددة.

6.1.4 المخاطر والفرص

وخلال مجموعات التركيز، شدد المشاركون على أهمية توضيح الخسارة الكبيرة المحتملة في القيمة المرتبطة بأنشطة تغيير استخدام الأراضي بالنسبة للشركات، بهدف تشجيعهم على جعلها من الأولويات الداخلية. وشددوا على أنه ومن أجل اتخاذ إجراءات مجدية، فمن الضروري إثبات أن تغيير استخدام الأراضي يشكل **خطراً مادياً من الناحية المالية**؛ وبدون هذا، لن يتم وضعها ضمن الأولويات. وأشاروا على أن ذلك قد ينطوي على توفير **"دراسة حالة مالية"** للمؤسسات المالية، وإبراز المسألة باعتبارها **فرصة لتوليد عائدات**، - وبقدر الإمكان - كمحاولة لحساب المخاطر التي تشكلها أنشطة تغيير استخدام الأراضي عليها.

© Neil Ever Osborne / WWF-US

مصادر المعلومات والدعم

وأشار المشاركون إلى أنهم وجدوا تقارير تفيد بأن تقسيم الحصص لتكون(38.6٪) للدولة و(32.7٪) للشراكات بين القطاعين العام والخاص و(31.9٪) للالتزامات الدولية هي أكثر المبادرات ومصادر المعلومات المفيدة، وتقدم الدعم والتحفيز فيما يتعلق بمعالجة قضايا مماثلة (مثل الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والمخاطر البيئية الأوسع نطاقاً).

6.1.5 السياسات والتحكم

قال أكثر من 60٪ من المشاركين في الاستبيان أن السياسات المرتبطة بمخاطر تغيير استخدام الأراضي في شركتهم إما كانت غير موجودة (45.7٪) أو لم يتم تطويرها أو تطبيقها بعد (18.6٪). ويتسق هذا مع بحث أجرته منظمة غير حكومية "المظلة العالمية Global Canopy" في عام 2023، والذي وجد أن ثلاثة أرباع (536) المؤسسات المالية التي تم تقييمها لا تزال تفتقر إلى سياسة عامة خاصة بإزالة الغابات، وأن 10٪ فقط (69) لديها سياسة خاصة بإزالة الغابات والمتعلقة بالسلع الأكثر عرضة للخطر (منتجات الماشية وفول الصويا وزيت النخيل ومنتجات الأخشاب). علاوةً على ذلك، أشار 27,2٪ من المشاركين إلى أن مؤسساتهم ليس لديها أي تدابير محددة للعناية الواجبة للكشف عن الجرائم المالية المحتملة المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي. وذكر 19.9٪ من المستجيبين أن تغيير استخدام الأراضي لم يتم تغطيته في تدريب الموظفين ولا في إطار الحوكمة لمؤسساتهم. ويعد هذا مؤشراً مهماً لأن ما يقرب من نصف المشاركين (49,5٪) أجابوا أيضاً أن مؤسساتهم لديها عملاء أو شركاء أعمال في قطاعات أو بلدان مرتبطة بمستويات مرتفعة من أنشطة تغيير استخدام الأراضي.

تسلط هذه البيانات الضوء على الثغرات في المعرفة المؤسسية عبر الصناعة، بالإضافة إلى نقاط الضعف الملحوظة في النظام المالي العالمي عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع عائدات الجرائم المالية المتعلقة بتغيير استخدام الأراضي، حيث وجد أن ما يقرب من نصف المؤسسات المالية في العينة تعمل مع أو في قطاعات أو مجالات عالية المخاطر، ومع ذلك فإن أكثر من ربعها لا يبذل العناية الواجبة ذات الصلة للكشف عن المخاطر.

شكل 11: كيف يقيّم المشاركون الوعي التنظيمي لشركتهم ومدى فهمهم لمخاطر الجرائم المالية المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي؟

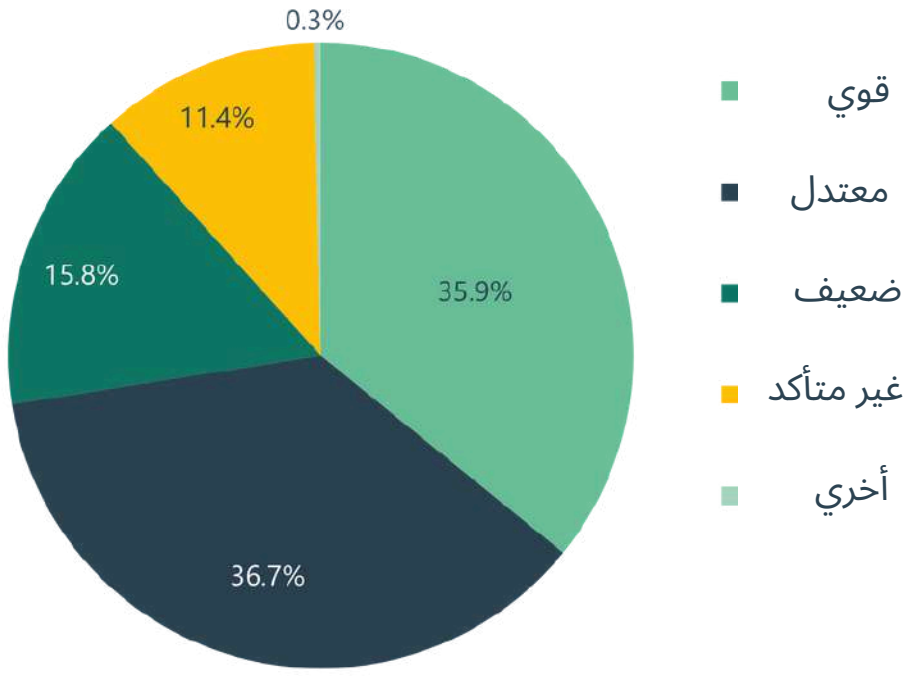

© Aine / Themis

6.1.6 التباينات الجغرافية بالنسبة للإدراك

وكان المشاركون في الاستبيان من **إندونيسيا والبرازيل** من بين أولئك الذين أبلغوا عن **أعلى مستويات الوعي والفهم المعروفة لمخاطر** الجرائم المالية المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي داخل شركاتهم - ربما نظراً لوجودهم في مناطق عالية المخاطر لهذه القضايا. أبلغ عدد كبير من المشاركين في إندونيسيا عن مستويات قوية (50.0٪) أو معتدلة (41.7٪) من الوعي والفهم للمخاطر المالية المرتبطة بإزالة الغابات وأنواع التحويل الأخرى.

وفي الوقت نفسه، في البرازيل، أفاد 84.7٪ من المشاركين بمستويات قوية (38.5٪) أو معتدلة (46.2٪) من الوعي والفهم. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوعي والفهم المتزايدين بين المهنيين الماليين البرازيليين يصاحبه بيئة من التنظيم الذاتي المتزايد بشأن تغيير استخدام الأراضي بين المؤسسات المالية في البلاد. على سبيل المثال، وقعت 81٪ من المؤسسات المالية داخل سوق الائتمان البرازيلي بالفعل اتفاقية 2023 المذكورة أعلاه بين الاتحاد البرازيلي للبنوك، والتي تتطلب من شركات تعبئة اللحوم والمسالخ التي تسعى للحصول على تمويل لتنفيذ المراقبة البيئية للموردين الذين يربون الماشية في الأمازون.

وهذا يسلط الضوء أيضاً على **أهمية اتباع نهج متعدد الأوجه** في التعليم وبناء الوعي والتحفيز، وتطوير الفهم التنظيمي للشركات الرائدة في هذا الصدد. كما أنه يثير سؤالاً حول تباين مستويات الوعي بالطرق المختلفة التي يمكن بها تمويل أنشطة تغيير استخدام الأراضي من قبل المصارف. فعلى سبيل المثال، وفي حين أنه يمكن تحديد التمويل المباشر للأعمال التجارية الزراعية، فإن العروض العامة الأولية (IPOs) والقوائم وأدوات الاستثمار قد لا ينظر إليها في نفس الفئة؛ بالرغم من أنها أيضاً عوامل تمكين.

شكل 12: هل تعرف ما إذا كانت مؤسستك تدمج حالياً أنشطة إزالة الغابات وتغيير استخدام الأراضي في إطار الحوكمة أو تدريب الموظفين؟ اختر كل ما ينطبق

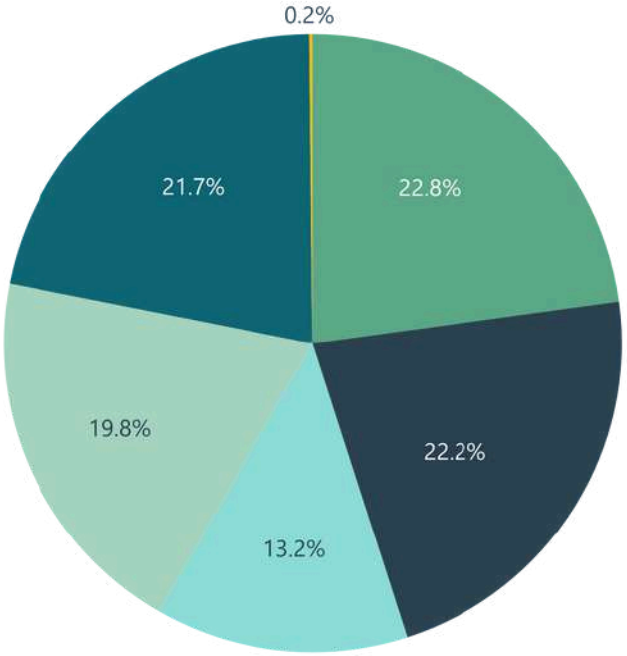

© Aine / Themis

شكل 13: هل تنفذ مؤسستك تدابير محددة للعناية الواجبة للكشف عن الجريمة المحتملة المرتبطة بإزالة الغابات وتغيير استخدام الأراضي؟ أختر واحدة

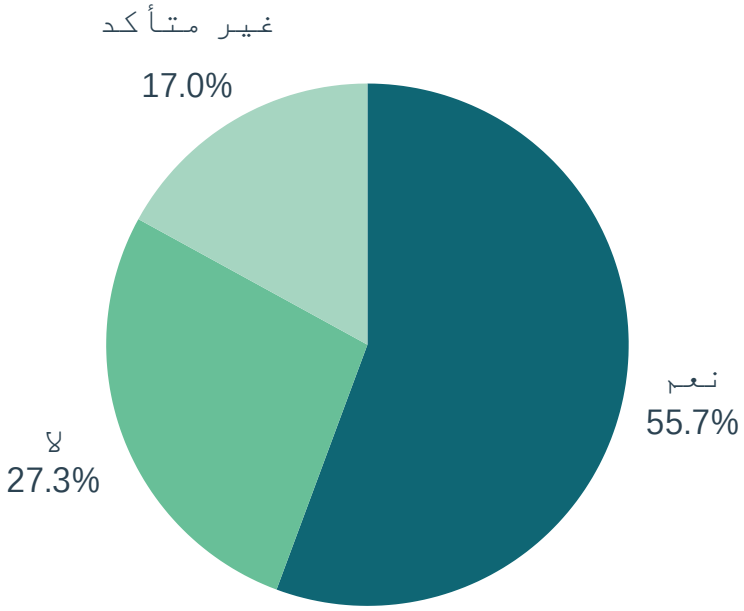

© Aine / Themis

شكل 14: هل لدى مؤسستك سياسة مخاطر خاصة بإزالة الغابات وتغيير استخدام الأراضي؟ أختر واحدة

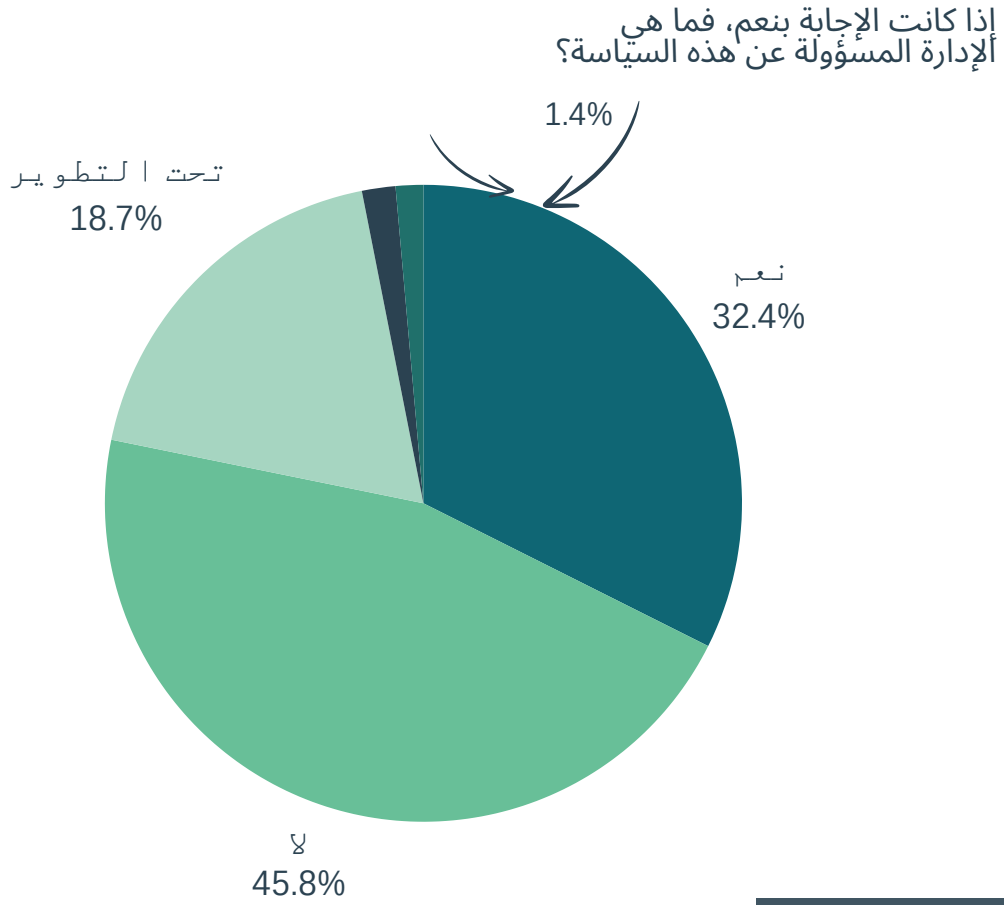

© Aine / Themis

6.2 إجراءات الرصد والتحديد

بالنسبة للمستجيبين الذين قالوا إن منظمتهم لديها مجموعة محددة من تدابير العناية الواجبة للكشف عن الجرائم المالية المحتملة المتعلقة بإزالة الغابات وأنواع أخرى من تغيير استخدام الأراضي، كانت التدابير الثلاثة الأولى المستخدمة **مراقبة المعاملات** (58.9٪) **والتحقق من الهوية** (56.6٪) **وفحص الشبكة** (50.7٪)

وأفاد 58.5٪ من المستجيبين أن مؤسساتهم تستخدم **المؤشرات التحذيرية** لتحديد الجرائم المالية المحتملة المرتبطة على وجه التحديد بتغيير استخدام الأراضي، بينما أفاد 16.8٪ آخرين بأنهم غير متأكدين مما إذا كانوا يفعلون ذلك. يتم توضيح أهم المؤشرات التحذيرية المحددة من خلال الاستطلاع في الرسم البياني أدناه.

شكل 15: رصد المؤشرات التحذيرية من قبل المؤسسات المالية

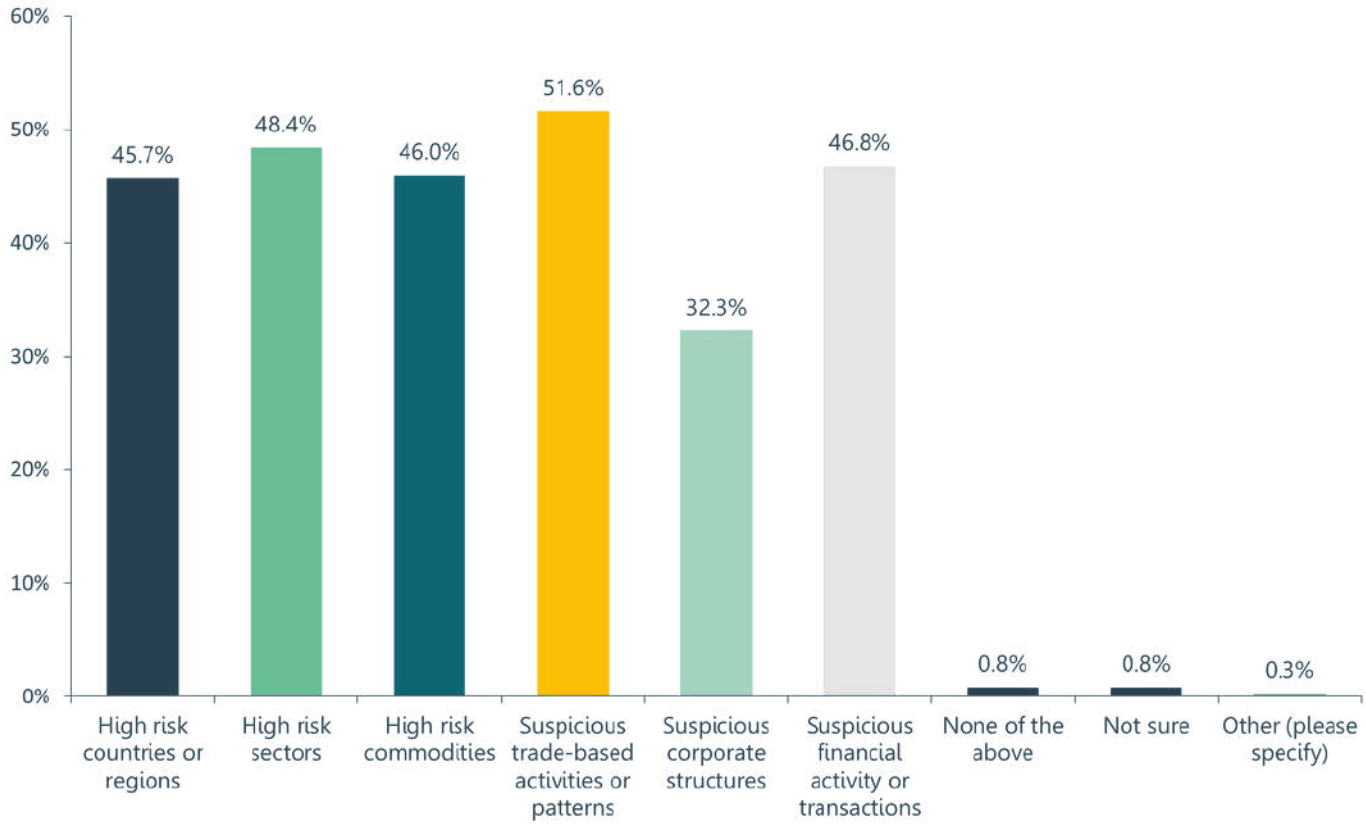

© Lizzie / Themis

أشار المشاركون في الاستبيان إلى **توزيع متساوٍ نسبياً بالنسبة للمؤشرات التحذيرية** التي تم فحصها - على الرغم من أن **عدداً قليلاً** نسبياً (16.5٪) من المشاركين ذكروا أنهم **يراقبون أو يفحصون الشركات على أساس دوري أو مستمر**، بدلاً من الفحص في المراحل المبكرة من العلاقة، مما يشير إلى وجود **ضعف في جميع أنحاء القطاع**، وخاصة التعرض للمخاطر التي تمثلها الجهات الفاعلة التي تبدأ نشاطاً غير مشروع فقط بمجرد قبولها من قبل أحد البنوك.

جدول 2: المؤشرات التحذيرية التي تستخدمها الشركات التي يمثلها المشاركين في الاستبيان والمراحل المناظرة من العناية الواجبة للتحقق.

المراحل في علاقة العمل التي يتم فيها رصد المؤشرات التحذيرية	تم فحص المؤشرات التحذيرية المحددة أثناء مرحلة التحقق والمراقبة.
قبل المعاملة المالية الجديدة (50.4٪)	سوابق من الممارسات البيئية غير الأخلاقية (48.5٪)
قبل تقديم أي خدمات مالية (49٪)	سوابق من الممارسات غير القانونية أو الإدانات أو الغرامات التنظيمية (43.9٪)
قبل الاستثمار (45.8٪)	سوابق لتوريد منتجات من البلدان عالية الخطورة أو الخاضعة للعقوبات (43.3٪)
قبل تأسيس علاقة عمل (41,7٪)	سوابق من الممارسات غير الأخلاقية المتعلقة بحقوق الإنسان أو حقوق المجتمعات المحلية (43٪)
بشكل دوري (16.5٪)	سوابق من الفساد أو الرشوة (39.2٪)
	سوابق للتهرب الضريبي (34.3٪)

6.2.1 إجراءات الرصد والتحديد

صنف المشاركون في الاستبيان أعلى ثلاث جرائم أصلية مرتبطة بتغيير استخدام الأراضي على أنها **الاحتيال** (38.5٪) **والفساد والرشوة** (37.1٪) **وغسل الأموال** (34.6٪) - ولكنها تصبح أعلى بكثير عند تضمين **غسل الأموال القائم على التجارة** (27.9٪) جنباً إلى جنب. تتماشى هذه النتائج مع الأبحاث ونتائج تقارير الصحافة الاستقصائية التي تشير إلى أن الاحتيال والفساد والرشوة **تسهل من تغيير استخدام الأراضي** على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، قد يكون المتخصصون في مجال الجرائم المالية أفضل تدريباً ووعيا بهذه الجرائم مقارنة بالجرائم الأصلية الأخرى مثل الاتجار بالبشر، على سبيل المثال - وهو مجال أحدث نسبياً بالنسبة للعديد من الشركات - أو ممن تكون صلاتها بتطهير الأراضي مفهومة بسهولة أكبر.

شكل 16: الأنماط الرئيسية المتصورة لنشاط الجريمة الأصلية المحتمل المرتبط بتغيير استخدام الأراضي كما حددها المجيبون على الدراسة الاستطلاعية

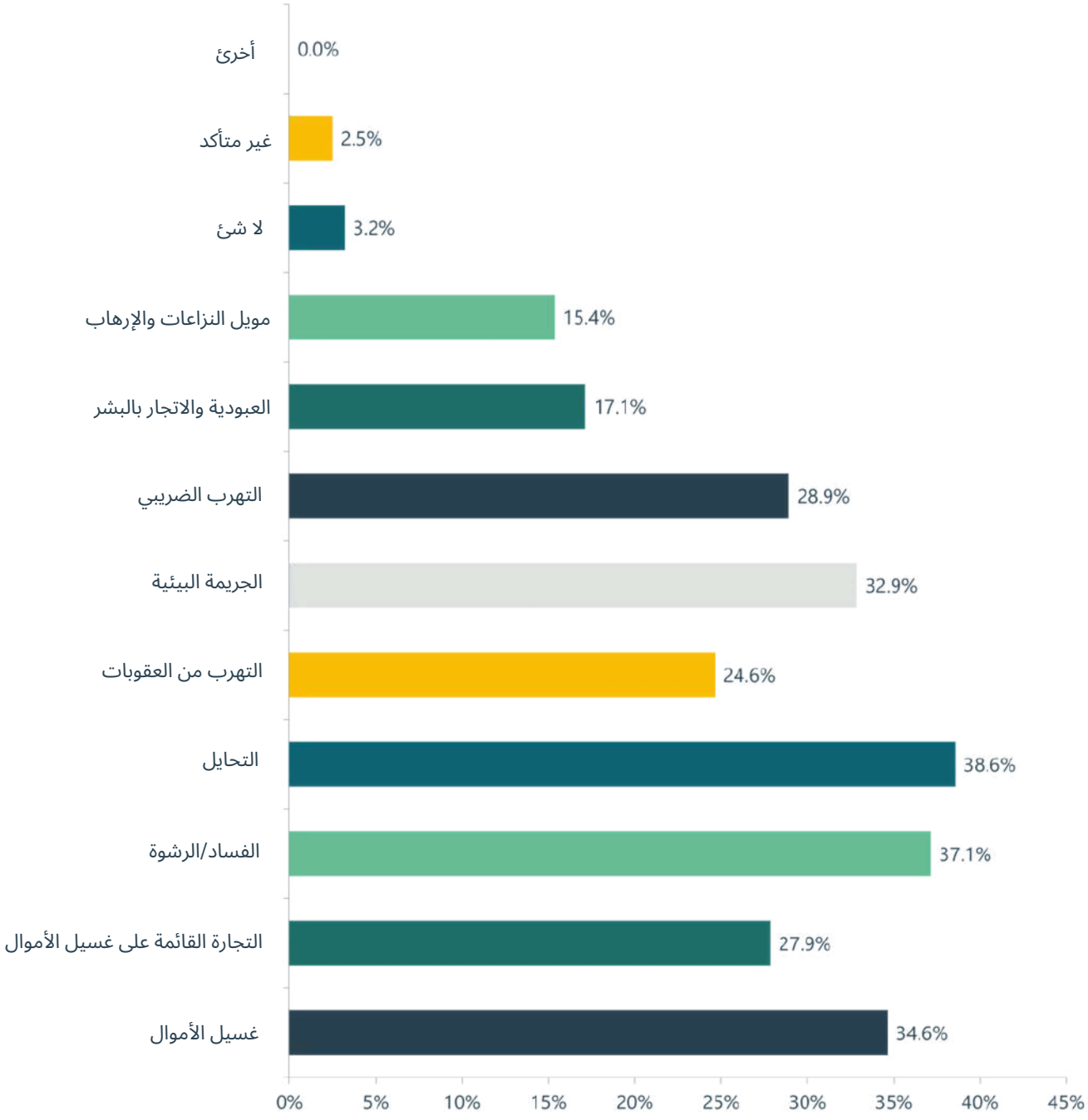

© Lizzie / Themis

6.2.2 التعامل مع تغيير استخدام الأراضي المرتبطة بالجريمة المالية

ويعد هذا الأمر أكثر إثارة للقلق بالنظر إلى أن ما بين **خُمس وثُلث** المشاركين في الاستطلاع ذكروا أيضاً أن شركاتهم **قدمت شهادات** ضد أطراف ثالثة كانت تحاول إخفاء جرائم مالية أو ممارسات تجارية غير أخلاقية ترتبط بأنشطة تغيير الأراضي.

شكل 17: التكتيكات التي لاحظتها المؤسسات من قبل العملاء السابقين/ المحتملين أو الشركاء التجاريين الذين يحاولون إخفاء الجرائم المالية أو الممارسات التجارية غير الأخلاقية المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي

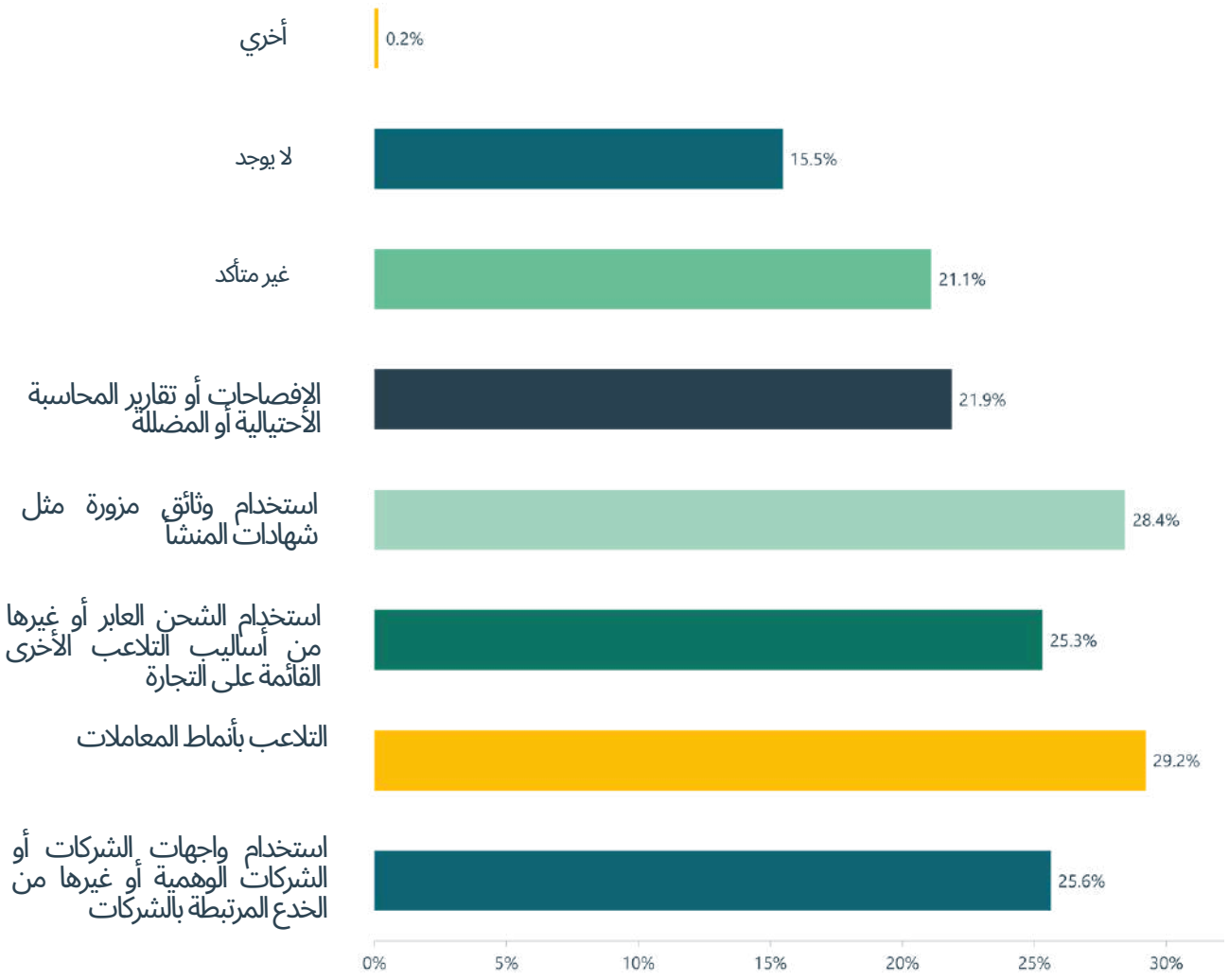

© Lizzie / Themis

وعندما سئلوا عما إذا كانت مؤسساتهم قد **توقفت عن التعامل** مع عميل أو استثمار أو مورد أو طرف ثالث بسبب مخاوف بشأن نشاط إجرامي مالي محتمل مرتبط بتغيير استخدام الأراضي، أجاب 44.0٪ ب "نعم"، في حين أجاب 36.4٪ "لا" و 19.6٪ "غير متأكدين". وبما أن الاستطلاع أعطى الخيار "الذي اختاره الكثيرون" للإجابة على الأسئلة دون الكشف عن هويتهم، فمن غير المرجح أن تكون هذه الردود قد تم تشويهها أو تحريفها من قبل المستجيبين كمحاولة لتصوير شركتهم في صورة إيجابية من خلال المبالغة في رد فعلهم على المخاوف المتعلقة بالجرائم المالية المتعلقة بتغيير استخدام الأراضي.

كما أن هذه الردود تعد مشجعة من حيث أنها تشير إلى أن **التأكيد على مخاطر التعرض** للجرائم المالية من خلال أنشطة تغيير الأراضي مما قد يكون **محركاً رئيسياً** في نهاية المطاف للحد من تمويل هذا النشاط الضار - إذا أظهر ما يقرب من نصف المستجيبين استعداداً لإنهاء العلاقات بناء على قوة هذه المخاوف.

6.3 المسائل المتعلقة بالبيانات: الخارجية والداخلية

6.3.1 أنظمة الفحص الآلي للشركات

وشملت المسائل المتعلقة **بفحص البيانات** التي أثيرت خلال مناقشات مجموعات التركيز ، **جودة ونطاق وأهمية** البيانات المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي والجرائم الأصلية ذات الصلة، وتأثير ذلك على قدرة الشركات على إدخالها في أنظمة الفحص الآلية. وشملت قضايا معينة مثل **الاختلافات في اصطلاحات التسمية والتهجئة** عبر المناطق المختلفة والافتقار إلى بيانات موثوقة أو دقيقة عن **بيانات تاريخ الميلاد**، مما أعاق جهود الشركات في مطابقة بيانات الأفراد المعنيين أو المشتبه بهم

يعتقد العديد من المشاركين في مجموعات التركيز أن هناك، وبشكل عام، بيانات كافية متاحة ولكن الصعوبة تأتي في غربلة هذا ومعرفة الاساليب الاستقصائية الذي يجب استخدامها أو تفضيلها على الآخرين ، وكذلك كيفية التعامل مع القضية الشاقة المتمثلة في **التطابقات الإيجابية الخاطئة المتعددة** عند فحص الأسماء.

6.3.2 مشاركة البيانات بين النظراء

كما سلط المشاركون في مجموعات التركيز الضوء على عدم وجود بوابات أو منصات كافية لتبادل المعلومات بين النظراء من المؤسسات المالية، مما يَحْول دون اكتساب الشركات فهماً شاملاً لأنماط الجريمة الأصلية المتطورة. فمن شأن مشاركة المعلومات أن تسهل الجهود المبذولة لبناء التفاهم، لكن المشاركين كانوا على دراية تامة بالقيود التي تفرضها **اللائحة العامة لحماية البيانات** (GDPR) على مشاركة البيانات الشخصية للأفراد المشتبه بهم كمانع قائم.

6.3.3 قوانين حماية البيانات الشخصية والبيانات

تركز أحد الشواغل الرئيسية للمشاركين في مجموعات التركيز **حول قوانين الولايات القضائية المختلفة التي تحكم البيانات الشخصية** وكيف يمكن أن يكون ذلك عائقاً أمام الوصول إلى المعلومات ذات الصلة والدقيقة. كان هناك إجماع مشترك بين المشاركين في مجموعات التركيز على أنه ينبغي للحكومات في جميع أنحاء العالم إتاحة البيانات الموثوقة **للجمهور والسماح بالوصول إليها.** ولوحظ كذلك أن الوصول إلى بعض البيانات قبل الإدانة فيما يتعلق بالجرائم ذات الصلة سيكون مصدراً قيماً للغاية عندما يتعلق الأمر بإجراءات الفحص والتحقق الواجبة، لأن العديد من المجرمين العاملين في هذا المجال لم توجه إليهم بعد تهمة وقد لا توجه إليهم تهم على الإطلاق. وتعد هذه هي الحالة بصفة خاصة عندما يتقاطع **الفساد والرشوة** مع تغيير استخدام الأراضي، لأن الجناة الذين لديهم الموارد اللازمة أو النفوذ أو التهديد المقنع بالعنف قد ينقذون أنفسهم من التهم قبل الإدانة. ويتضح ذلك جيداً من خلال دراسة حالة لويس فالديز فيلاكورتا، الذي ألقي القبض عليه بتهمة تهريب المخدرات دون إدانته، مما سمح له بأن يصبح عمدة مقاطعة كورونيل بورتيو في بيرو ومكنه من الاستفادة من سلطته ونفوذه للقيام بمجموعة واسعة من الأنشطة الإجرامية المزعومة، بما في ذلك غسيل عوائد الاتجار بالأخشاب غير القانونية وتهريب المخدرات والأمر باغتيال صحفي. كما تسلط القضية الضوء على المخاطر المحيطة بإعاقة التحقيقات في الجريمة المنظمة في العديد من البلدان، حيث أن تعقيدها يعني أنها قد تستغرق سنوات للمقاضاة - وبالتالي سنوات حتى تصبح البيانات ذات الصلة متاحة للجمهور.

وعلى الرغم من أن جميع المشاركين اتفقوا على أن مثل هذه البيانات ستحدث فرقاً كبيراً في عمليات الفحص الخاصة بهم، إلا أنهم أقروا أيضاً بأنه من غير المرجح أن يتحقق ذلك على الإطلاق لأنه سيتطلب إجراء **إصلاحاً جذرياً لحماية البيانات** والإجراءات القانونية في العديد من البلدان.

كما أشار المشاركون في مجموعات التركيز إلى حكم محكمة العدل الأوروبية لعام 2023 الذي ألغى وصول الأفراد إلى للاتحاد "AMLD"**سجلات الملكية النفعية** لدول الاتحاد الأوروبي بموجب الإدارات الأوربية لمكافحة غسيل الأموال الأوروبي. في الواقع، منذ يونيو 2023، منعت النمسا وأيرلندا وألمانيا وبلجيكا واليونان ومالطا وهولندا وصول الأفراد إلى سجلات الملكية النفعية الخاصة بهم. ربما تكون هولندا مصدر قلق خاص في هذا السياق، حيث أشار المشاركون في الاستطلاع إلى **ميناء روتردام** (وهو مركز للسلع الزراعية)كمركز عبور عالي المخاطر للمنتجات المشتقة من أنشطة تغيير استخدام الأراضي (اعتبارا من عام 2023، كانت البلاد أكبر مستورد للاتحاد الأوروبي للسلع عالية الخطورة لإزالة الغابات من دول خارج الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك(فول الصويا وزيت النخيل والكاكاو، والأخشاب ولحم البقر). وتتماشى مخاوف المشاركين مع مخاوف جماعات مكافحة الفساد مثل منظمة الشفافية الدولية وOCCRP
الذين صرحوا علنا بأن حكم محكمة العدل الأوروبية هو خطوة إلى الوراء بالنسبة لفضح الفساد والجرائم الأصلية الأخرى ، ومنع التدفقات المالية غير المشروعة

6.3.4 البيانات المنعزلة

وخلال المناقشة، أشار المشاركون في مجموعات التركيز أيضا إلى **"البيانات المنعزلة"** الخارجية والداخلية الموجودة بين مختلف أجهزة إنفاذ القانون، والمجتمع المدني، ووحدات الاستخبارات المالية، والكيانات المالية **داخل القارات وفيما بينها، وفيما بين الإدارات داخل الشركات،** على التوالي. يعد الوصول إلى البيانات أداة قوية في مكافحة تغيير استخدام الأراضي، ويمكن أن يؤدي حجب المعلومات الاستخباراتية ذات الصلة إلى إعاقة الجهود التي تبذلها البنوك لمراقبتها ورصدها غير أنه يخضع لعوامل سياسية أو جيوسياسية معقدة. على سبيل المثال، عندما وصل الرئيس البرازيلي السابق جاير بولسونارو إلى السلطة في عام 2019، قيدت حكومته وصول الأفراد إلى سجلات المزارع والماشية في معظم أنحاء الأمازون، مما حرم مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من هذا المصدر الحيوي للبيانات المتعلقة بنشاط تغيير استخدام الأراضي - وزادت معدلات تطهير الأراضي بشكل كبير خلال فترة وجوده في منصبه (بنسبة 75.5٪ في منطقة الأمازون البرازيلية مقارنة بالعقد السابق، على سبيل المثال).

وسَيُنظر في التحديات المتعلقة بتدفق البيانات من الخارج إلى الشركات، والتي تَحول دون وصولها إلى بيانات قوية وآنية لأنشطة تغيير استخدام الأراضي، وسيجري تناولها بمزيد من التفصيل في مجموعة الأدوات، باعتبارها شاغلاً رئيسياً وعائقاً أمام القطاع المالي.

وبالانتقال إلى البيانات المنعزلة**الداخلية**، أشار العديد من المتخصصين في الشؤون المالية الذين تمت استشارتهم إلى أنه بالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بالبيانات الخارجية، هناك تحديات مشتركة وشائعة حول مشاركة البيانات الداخلية داخل المؤسسات. وعلى وجه التحديد، أكدوا على ضرورة تطوير مسألة تفاوت مشاركة البيانات بين **إدارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والجرائم المالية** في المؤسسات المالية لأن هذه الوظائف غالباً ما تستخدم البيانات التي من شأنها أن تفيد الأخرى.

6.3.5 مسؤولية الإدارة عن خطر تغيير استخدام الأراضي

بالإضافة إلى ذلك، أظهر المشاركون في الاستطلاع توزيعاً متساوياً نسبياً رداً على سؤال حول أين تقع **المسؤولية عن مخاطر تغيير استخدام الأراضي داخل مؤسساتهم** - مما يدل على **عدم وجود توافق** في الآراء عبر القطاع حول كيفية تعريف القضية والتعامل معها. وقد يؤدي ذلك إلى **تفاقم التحديات أمام التعاون في مجال البيانات** سواء خارجياً (بين الشركات، على سبيل المثال في مجموعات العمل القائمة على الأدوار، إذا كانت تلك الأدوار غير متسقة عبر القطاع) وداخلياً بين الإدارات والوظائف، والتي قد تنضم إلى القضية من وجهات نظر مختلفة وتختلف حول من "يقود" استجابة الشركة لها. على الرغم من أن الشركات أشارت إلى أنها كانت قلقة بنفس القدر بشأن المخاطر المالية ومخاطر الإضرار بالسمعة والمسؤولية القانونية والتنظيمية التي تشكلها الجرائم الأصلية المتعلقة بتغيير استخدام الأراضي عليها، إلا أن هذا التوزيع المتساوي للمشاركة في القضية عبر الإدارات يجب أن يُسْتَكمَل أيضاً بمبادئ وإجراءات داخلية قوية لتبادل البيانات من أجل الاستفادة منها بطريقة مجدية.

شكل 18: ما هي الإدارة التي تقع عليها مسؤولية المخاطر والقضايا المتعلقة بتغيير استخدام الأراضي داخل مؤسستك؟

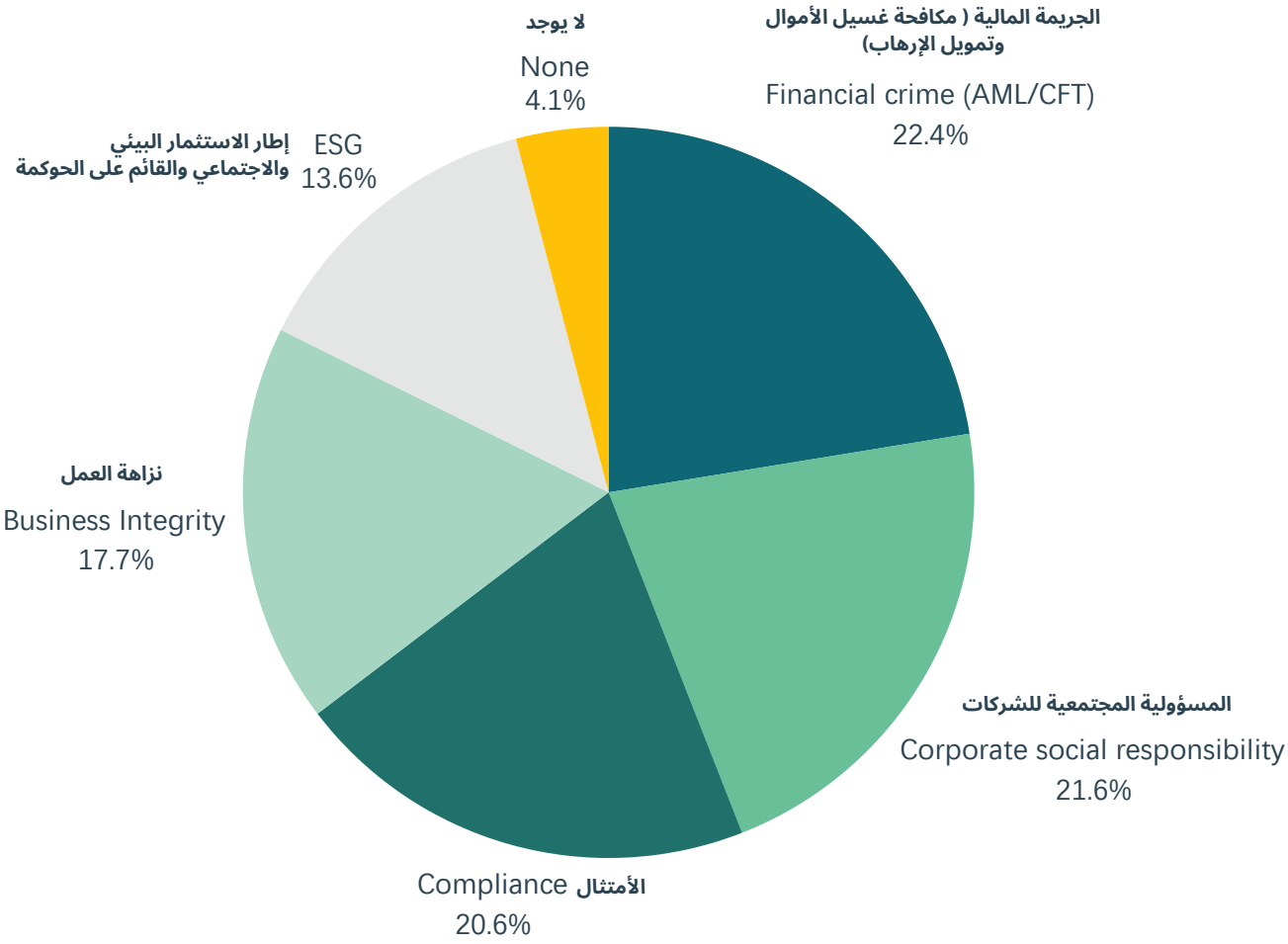

© Lizzie / Themis

6.3.6 المصادر الرئيسية للخطر

ورأى المشاركون في الاستطلاع أن مخاطر تغيير استخدام الأراضي **لا تقتصر على خدمة أو منتج مالي واحد**، حيث تم تسليط الضوء على الخدمات المصرفية للشركات (29.1٪) والتمويل التجاري (27.9٪) والإقراض التجاري (19.3٪) كمخاوف خاصة.

© kentoh Via Canva.com

شكل 19: مجالات الضعف الرئيسية، كما يراها المجيبون على الدراسة الاستطلاعية

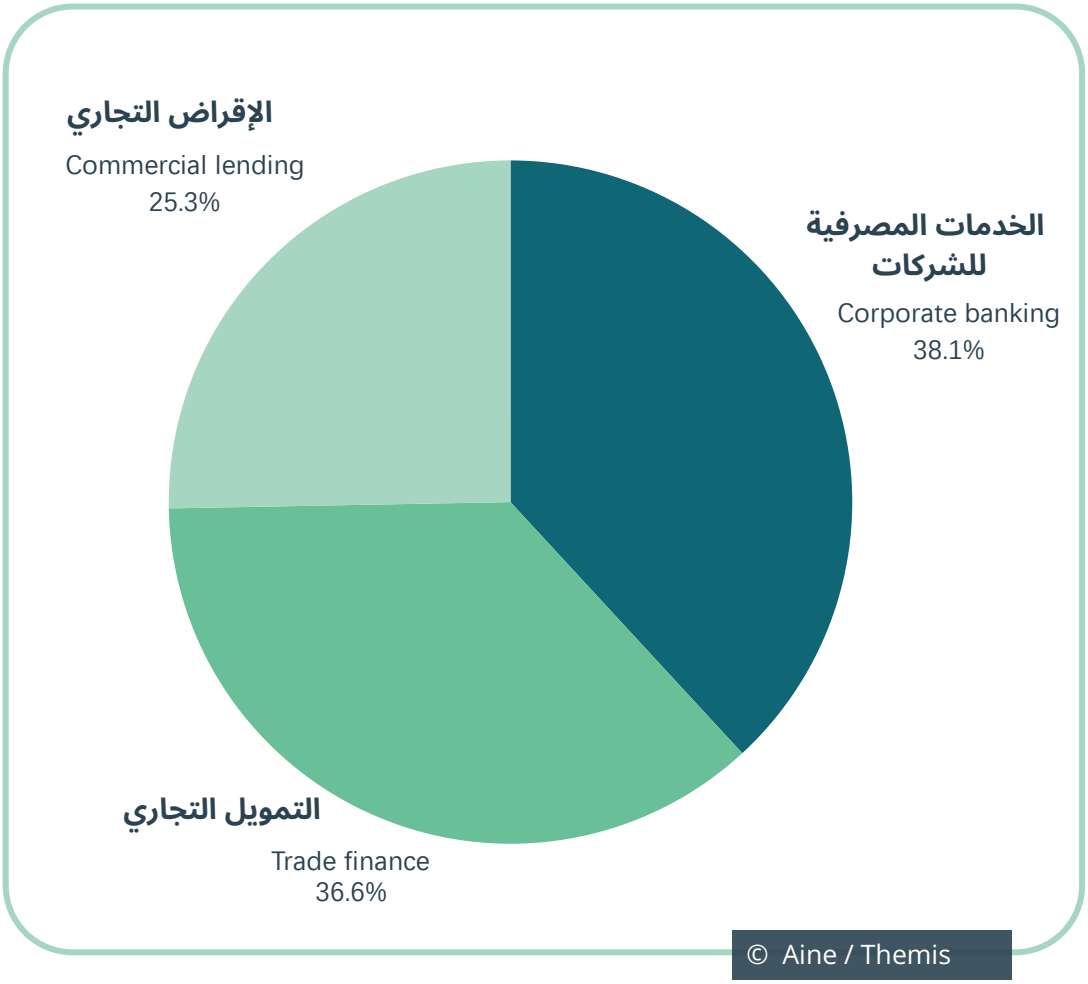

ورأى المجيبون على الدراسة الاستطلاعيةأن عدة مناطق معرضة بشكل خاص لخطر تغيير استخدام الأراضي. وتشمل هذه **البلدان الرئيسية الغنية بالغابات المطيرة** في جميع أنحاء **أمريكا الجنوبية والوسطى و جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا وجنوب شرق آسيا.**

جدول 3: المناطق عالية الخطورة وفقا للمشاركين في الاستطلاع: المناطق التي يتم التركيز عليها فيما يتعلق بأنشطة تغيير الأراضي

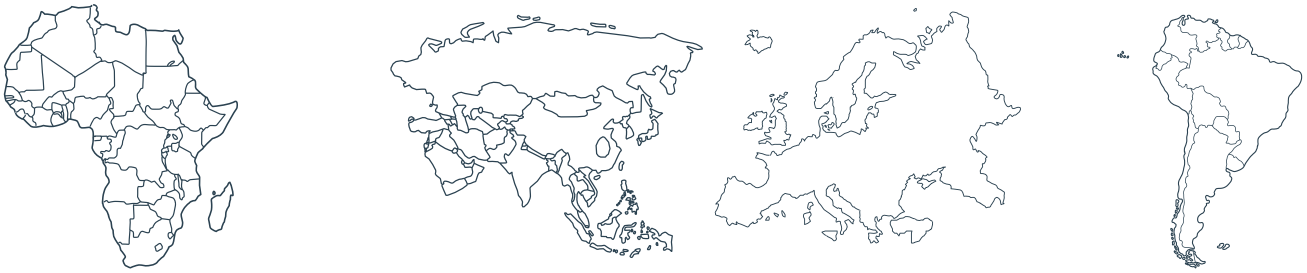

أمريكا الشمالية	أوربا	أسيا	أفريقيا
الأرجنتين	بلجيكا	الصين	منطقة الكونغو • الكاميرون • جمهورية أفريقيا الوسطى • جمهورية الكونغو الديمقراطية • غينيا الاستوائية • جمهورية الكونغو • الجابون
بوليفيا	مرتفعات اسكتلندا	إندونيسيا	كينيا
البرازيل	روسيا (الوسطى-الشرقية)	ماليزيا	نيجيريا
كولومبيا	هولندا	تايلند	
	أوكرانيا	فيتنام	
	المملكة المتحدة		

© Ghia / Themis

جدول 4: أمثلة على القطاعات الأكثر عرضة لخطر التعرض لتغيير استخدام الأراضي، كما يراها المشاركون في الاستطلاع

البلدان ذات الصلة/المناطق	القطاعات
الشرق الأوسط • أفغانستان • العراق • اليمن • ايران • الإمارات العربية المتحدة	النفط والغاز تصدير الأشجار من الغابة السوداء
آسيا • بورنيو • الصين • إندونسيا • مينمار • سنغافورة • كمبوديا • الهند • ماليزيا • نيبال • فيتنام	شركات مصانع الورق (القلق بشأن تصنيع المنتجات من الأخشاب القادمة من المناطق التي أزيلت منها الغابات بكثافة في الجنوب الشرقي وعلى طول ساحل الخليج).
آسيا • نيبال • فيتنام • ماليزيا • مينمار • سنغافورة	إنشاءات القطاع الخاص (خاصةً في ماليزيا). السلع الزراعية (في الغالب فول الصويا والنخيل).
أفريقيا • الكاميرون • غانا • نيجيريا • الصومال • منطقة الكونغو • أنجولا • الجابون • النيجر • رواندا • جنوب أفريقيا • غينيا الاستوائية	• صناعة الأثاث • صناعة الثقاب • قطاع الزراعة • صناعة الكاكاو
أميركا الوسطى والجنوبية • بوليفيا • كولومبيا • هايتي • باراجواي • شيلي • اكوادور • المكسيك • فينزويلا	الصناعات الاقتصادية والتجارية المملوكة للدولة (وخاصة العاملة منها في البرازيل). قطاع البترول (في البرازيل). السلع الغذائية والمعادن بما في ذلك النخيل والسكر وفول الصويا والحبوب والخشب والنحاس (خاصةً من تشيلي والأرجنتين والبرازيل).

© Ghia / Themis

جدول 5: طرق التجارة عالية المخاطر، كما يراها المشاركون في الاستطلاع

طرق التجارة	تفسيرات محتملة
من الأمازون إلى الصين	الصين مستورد رئيسي لمنتجات الماشية وفول الصويا من غابات الأمازون المطيرة.
الغابات المطيرة في جنوب شرق آسيا إلى الصين	تعد الصين أكبر وجهة لصادرات لب الخشب المذاب الإندونيسي (DWP). وفي سياق تشريعات الاتحاد الأوربي الخاصة بإزالة الغابات "EUDR"، أعلنت ماليزيا عن هدف زيادة صادرات زيت النخيل إلى الصين.
من أفريقيا إلى الشرق الأوسط	وتشكل تجارة الفحم خطراً رئيسياً لإزالة الغابات على طول هذا الطريق، وخاصة من شرق أفريقيا. وتشمل مخاطر السلع الرئيسية الأخرى على طول هذا الطريق التجاري الكاكاو والقهوة وزيت النخيل والمطاط والشاي.
الطرق التجارية التي تعبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ	تتضمن جغرافية منطقة آسيا والمحيط الهادئ بعضًا من أهم الغابات الاستوائية ومناطق التنوع البيولوجي في العالم. ومع النمو السكاني والاقتصادي السريع في المنطقة، هناك خطر متزايد لاستغلال الأخشاب ومنتجات الغابات الأخرى.
من أمريكا الجنوبية إلى أمريكا الشمالية وخاصة عبر وعلى طول ساحل خليج تكساس	تعد الولايات المتحدة وكندا من بلدان المقصد عالية المخاطر للواردات المرتبطة بأنشطة تغيير استخدام الأراضي. وتشمل أمثلة السلع لحوم البقر وزيت النخيل ولب الخشب وقصب السكر من البرازيل؛ القهوة من كولومبيا وبيرو؛ الكاكاو من الاكوادور وكولومبيا وبيرو.
طرق التجارة التي تعبر مناطق الغابات أو المتنزهات الوطنية	تشكل طرق التجارة التي تمر عبر مناطق الغابات والمتنزهات الوطنية أو تنشأ فيها أو بالقرب منها خطرًا كبيرًا يتعلق بحركة الأخشاب غير القانونية أو غيرها من السلع المرتبطة بإزالة الغابات. على سبيل المثال، شبكة قطع الأشجار غير القانونية التي نشأت في متنزه فيراتشي الوطني في كمبوديا إلى ميناء سيهانوكفيل، حيث يتم عبرها شحن الأخشاب إلى هونج كونج.

© Ghia / Themis

طرق التجارة	تفسيرات محتملة
الطرق التجارية التي تمر عبر منطقة الكونغو والنيل	غالبًا ما تنشأ إمدادات الأخشاب وتمر عبر بلدان منطقة الكونغو والنيل. غالبًا ما يتم قطع الأشجار في غابات شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويمر إلى أوغندا عبر مركز مبوندوي الحدودي؛ وعبر كينيا عن طريق البر وعبر مركز بوسيا الحدودي؛ إلى الأسواق الدولية عبر ميناء مومباسا، وإلى تنزانيا عن طريق البر عبر المعبر الحدودي في موتوكولا.
الطريق السريع العابر للأمازون	يُقسِم هذا الطريق السريع الذي يبلغ طوله 2000 ميل من غابات الأمازون المطيرة، ويوفر سهولة الوصول إلى موارد الغابة الخشبية والمعدنية وإليها.
الطريق السريع العابر للصحراء	طريق تجاري حيوي بين الشمال والجنوب، ويلعب دورًا حاسمًا في حركة السلع الزراعية، مما يجعله عرضة لإساءة الاستخدام لنقل السلع الواردة من مصادر غير مشروعة.
الطرق التي تمر عبر منطقة جبل تشانغباي (عبر شمال شرق الصين وكوريا الشمالية)	من المعروف أن المناطق الجبلية عبر مرتفعات آسيا توفر غطاءً للتجارة غير المشروعة وطرق التهريب.
الطرق على طول وعبر حدود يونان (التي تقع على الحدود مع الصين ولاوس وميانمار وفيتنام).	كان هناك قلق متزايد في السنوات الأخيرة بشأن زيادة مستويات تدفق الأخشاب عبر الحدود إلى الصين، مع تقديرات بأن مئات الملايين من الدولارات من الأخشاب غير القانونية تغادر ميانمار إلى الصين كل عام. ويتفاقم هذا بسبب الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية في ميانمار من قِبَل الشركات الصينية.
أي طرق تجارية تنشأ في أمريكا الجنوبية	تعد أمريكا الجنوبية، موطن مساحات شاسعة من النباتات، وواحدة من مناطق المصدر الأكثر تعرضًا للخطر في العالم بالنسبة للسلع المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي.
الطرق التجارية المتجهة إلى هولندا	الطرق التجارية المتجهة إلى هولندا
منطقة هيباي في الصين	منطقة ذات جغرافيا متنوعة، تحتوي على جبال وشواطئ وسهول وبحيرات، وتطل على بحر بوهاي من الشرق، مما قد يوفر فرصًا واسعة لنقل البضائع عبر مجموعة من الطرق والوسائل. تعد مقاطعة خبي مركزًا رئيسيًا لمعالجة وتصنيع منتجات الأخشاب.

© Ghia / Themis

جدول 6: المنافذ عالية الخطورة، كما يراها المشاركون في الاستبيان

منفذ	السلع التي تمر عادة عبر الميناء
هولندا: ميناء روتردام	يعد ميناء روتردام مركزًا للسلع الزراعية، بما في ذلك تلك المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي، مثل فول الصويا وزيت النخيل.
قناة بنما	قطع الأشجار في كوكوبولو
اكوادور	خشب الصندل، الألواح الخشبية، الألياف، الخيزران، اللاتكس، الصمغ،منتجات النخيل.
الموانئ النيجرية: جزيرة تين كان، لاغوس، كالابار، دلتا، بورت هاركورت، أوني بورت	الماشية (لحم البقر والجلود)، الكاكاو، المنتجات الخشبية، الكاجو، زيت النخيل، السمسم.
باراغواي (مثل موانئ نهر بارانا)	الصويا
جمهورية الكونغو الديمقراطية: ميناء الموز، ميناء كينكولي	تجارة الأخشاب.
كرواتيا: ميناء ريبكا	منتجات الاخشاب

© Ghia / Themis

أهم النقاط: التداخل بين بلدان المصدر وبلدان العبور

Risk Area

ومن المهم أن تدرك المؤسسات المالية أنه يوجد في كثير من الأحيان تداخل بين بلدان المصدر وبلدان العبور بالنسبة للسلع عالية المخاطر. أوغندا، على سبيل المثال، ليست مجرد دولة مصدر رئيسية ولكنها أيضًا سوق عبور مهم؛ ويتم نقل حوالي 80% من الأخشاب غير القانونية من جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر أوغندا إلى أسواق أخرى في شرق أفريقيا، بما في ذلك جنوب السودان.

ومن المرجح أن تتحول بلدان وأسواق المقصد الرئيسية مع زيادة التنظيم والتشريعات المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي التي تحظر استيراد مثل هذه السلع إلى الاتحاد الأوروبي، وتبحث بلدان المصدر حتماً عن أسواق جديدة - على سبيل المثال، في أفريقيا وآسيا وأستراليا.

6.37 تعقيد سلسلة الموارد وطرق التجارة

أبرزت البيانات التي تم جمعها من مجموعات التركيز أن السلع المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي غالبًا ما تنطوي على سلاسل توريد معقدة، مما يشكل تحديات كبيرة أمام إجراء التحقق الفعالة بسبب نفوذ العديد من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة المعنيين. وأشار المشاركون إلى أن هذا التعقيد يزداد، نظرًا لأن جميع البلدان المشاركة في سلسلة التوريد (**المصدر والعبور والمقصد**) تحتاج إلى تحليل.

واقترح المشاركون أن رسم خرائط شاملة لجميع المشاركين في سلسلة التوريد قد يكون ضروريًا لفهم قضايا تغيير استخدام الأراضي، إلى جانب المخاطر المرتبطة بها. وشددوا أيضًا على أنه ينبغي تشجيع المؤسسات المالية على التحدث مباشرة مع العملاء ومختلف الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في جميع أنحاء سلسلة التوريد من أجل فهم أفضل لتغيير استخدام الأراضي والمخاطر المرتبطة به (على سبيل المثال، بدء محادثات مع عملاء مصانع الورق للوصول إلى فهم أفضل لكيفية دخول الأخشاب غير المشروعة إلى سلاسل الإمدادات). كما يمثل هذا فرصة لتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية والخبراء على أرض الواقع، وكذلك مع الهيئات الحكومية المحلية والوطنية - وقد يساعد أيضًا في مواجهة التحديات مع تدفقات البيانات الخارجية التي تم تسليط الضوء عليها بالفعل.

© Steffan Windstrand / WWF

7 نتائج

ونظراً للتهديد المتنوع للغاية المتمثل في التقارب مع الجرائم الأصلية، ينبغي للمؤسسات المالية أن تنظر إلى تغيير استخدام الأراضي باعتباره تهديداً خطيراً مثل العديد من المخاطر الأخرى التي ترصدها. ويكتسب هذا الأمر أهمية أكبر عند النظر في المخاطر التي تهدد سمعة الشركات في سياق التدقيق المتزايد من جانب المجتمع المدني والمستثمرين والجمهور، والاهتمام بالعدالة الاجتماعية والبيئية. وبينما تسعى الحكومات والجهات التنظيمية بشكل متزايد إلى سنّ التشريعات والإجراءات التنظيمية ضد تغيير استخدام الأراضي، فإن المؤسسات المالية لديها دور رئيسي تلعبه وفرصة لاستخدام خبراتها وإمكانية الوصول الفريدة إلى البيانات للمساعدة في إنفاذ القانون وحماية نفسها والمجتمعات المحلية من المخاطر عندما يتعلق الأمر بالجرائم الأصلية المرتبطة والمتقاربة.

تم تسليط الضوء أيضاً على القيود المفروضة على مشاركة البيانات والوصول إليها كمشكلة قائمة طوال البحث. ومع ذلك، فمن المشجع أن العديد من الشركات التي تم التشاور معها كانت على استعداد لتبادل تجاربها وتقديم أمثلة لأفضل الممارسات في التعامل مع تغيير استخدام الأراضي وفهم المزيد عن هذه القضية والتحديات المرتبطة بها؛ وكيف تؤثر على أعمالهم الخاصة وما يمكنهم فعله للمساعدة في معالجة هذا الاهتمام العالمي المتزايد.

قد تم صياغة مجموعة الأدوات هذه لدعم المؤسسات المالية، من خلال توفير تفاصيل حول المؤشرات التحذيرية المتطورة، وإعداد التقارير والإرشادات والإجراءات التنظيمية، بالإضافة إلى مشاركة أفضل أمثلة لممارسات التفاني والعمل الجاد الذي تقوم به باستمرار كل من المنظمات والأفراد الذين يقومون بالتحقيق في قضايا تغيير استخدام الأراضي ومواجهتها. ومن المؤسف أن المجرمين يبتكرون ويطورون أساليبهم بشكل مستمر استجابةً لتشديد إجراءات إنفاذ القانون، لذا فإن تبادل المعلومات أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى إذا أردنا اتخاذ إجراءات صارمة ضد هؤلاء الأفراد والشركات.

ويأمل الصندوق العالمي للطبيعة وثيميس أن يوفر هذا التقرير ومجموعة الأدوات الأولية مصدرًا مفيدًا للمؤسسات المالية؛ وأن يشكل خطوة تساعد على دفع استجابة النظام بالكامل لاكتشاف ووقف الجرائم المتعلقة بتغيير استخدام الأراضي.

© Greg Armfield / WWF-UK

الملحق 1: وجهة نظر الهيئات التنظيمية:

قوانيين وتشريعات عالمية تؤثر على المؤسسات الدولية

تقليدياً، تم التعامل مع الجريمة البيئية باعتبارها قضية تتعلق بالحفاظ على البيئة - وهي قضية تعالجها في الغالب المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، تميل الأُطُر التنظيمية والقانونية إلى اتباع رأي المجتمع المدني، الذي أصبح مهتمًا بشكل متزايد بالمناخ، والطبيعة، والحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض، وحقوق الإنسان، والعدالة البيئية والاجتماعية.

في الواقع، كان القطاع الخاص، حتى وقت قريب، ينظر إلى القضايا المتعلقة بتغيير استخدام الأراضي على أنها تتعلق في المقام الأول بالسمعة، حيث تتطلع المؤسسات المالية والشركات إلى تجنب تقارير سلبية من قبل وسائل الإعلام أو الاحتجاجات أو المقاطعة بسبب صلاتها بإزالة الغابات. ولكن في السنوات الأخيرة، سعت الحكومات على نحو متزايد إلى تكليف المؤسسات المالية بمسؤولية معالجة الكيفية التي قد تؤدي بها ممارساتها التجارية إلى تغيير استخدام الأراضي، وسنّ قوانين جديدة حول الجرائم البيئية والجرائم الأصلية التي تأخذ دور القطاع الخاص في الاعتبار بشكل أشمل

الاتحاد الأوربي

تشريعات الاتحاد الأوربي الخاصة بإزالة الغابات

تشترط تشريعات الاتحاد الأوربي الخاصة بإزالة الغابات "EUDR"،)وهو حكم تاريخي دخل حيز التنفيذ في يونيو 2023(، بذل العناية الواجبة الإلزامية للتحقق في مراحل سلاسل التوريد في الاتحاد الأوروبي لضمان أن المنتجات المباعة في الاتحاد الأوروبي لم تؤدي إلى إزالة الغابات أو تدهورها. في حين أنه لن يتم حظر أي بلد أو سلعة، إلا أنه لن يسمح للشركات ببيع المنتجات في الاتحاد الأوروبي إلا إذا أصدر مورد المنتج ما يسمى ب "شهادة التحقق" التي تؤكد أن المنتج لا يأتي من الأراضي التي أزيلت منها الغابات.

حددت تشريعات الاتحاد الأوربي الخاصة بإزالة الغابات "EUDR" فترة انتقالية مدتها 18 شهرًا لمشغلي أو تجار السلع عالية المخاطر - التي تشمل الماشية وفول الصويا والأخشاب وزيت النخيل والمطاط والكاكاو والقهوة، بالإضافة إلى السلع المشتقة (مثل خشب الوقود والإطارات والجلود ، والجلسرين) - قبل أن يتمكنوا من إثبات أن المنتجات المعنية لم تساهم في تدهور الغابات أو أنها نشأت من الأراضي التي أزيلت منها الغابات. تتميز التشريعات بأنها تناولت المفهوم القانوني وغير القانوني لتغيير استخدام الأراضي، مما يُحَمِل الشركات المسؤولية عن الممارسات المرتبطة التي تحدث على طول سلاسل التوريد الخاصة بها. وأقرت أن يكون الحد الأقصى لغرامة عدم الامتثال 4% على الأقل من إجمالي المبيعات السنوية في الاتحاد الأوروبي للمشغل أو التاجر غير الممتثل.

ومع ذلك، فإن تشريعات الاتحاد الأوربي الخاصة بإزالة الغابات "EUDR" لا يغطي حماية الأراضي المشجرة والأراضي العشبية والأراضي الرطبة. مما يعرض المناطق الحيوية الساخنة المهمة في أمريكا الجنوبية والتي تندرج تحت هذه الفئات للخطر، مثل سيرادو البرازيلية (منطقة السافانا) وغران تشاكو (ثاني أكبر غابة في القارة والأراضي المنخفضة شبه القاحلة الممتدة على مناطق الأرجنتين والبرازيل وبوليفيا والبرازيل وباراغواي). في الواقع، كما ذكرنا سابقًا، فمنذ تنفيذ السياسات لحماية منطقة الأمازون، تم تحديد هذه المناطق على أنها "الحدود الجديدة لإزالة الغابات"، حيث شهدت منطقة سيرادو أعلى معدل لإزالة الغابات في عام 2023 منذ عام 2018 وتعاني منطقة غران تشاكو من إزالة الغابات بمعدل يعادل خسارة 20% من الغطاء النباتي المحلي على مدى 15 عامًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن السلع الأساسية المرتبطة بإزالة الغابات وما يرتبط بها من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل السكر والدواجن، ليست مدرَجة ضمن نطاق تشريعات الاتحاد الأوربي الخاصة بإزالة الغابات "EUDR".

وحالياً، فإن المؤسسات المالية ليست ضمن نطاق تشريعات الاتحاد الأوربي الخاصة بإزالة الغابات " EUDR". ومع ذلك، فقد تم تقديم اقتراح جديد)من المتوقع أن تتم مراجعته في عام 2025(من قبل البرلمان الأوروبي لإدراج المؤسسات المالية التي يقع مقرها الرئيسي أو العاملة داخل الاتحاد الأوروبي ضمن لائحة التشريعات.

إذا تم اعتماد هذا الاقتراح، فإنه سيتطلب من المؤسسات المالية)التي تشمل جميع الأنشطة المتعلقة بالعمل المصرفي والاستثمار(بذل وإظهار العناية الواجبة الكافية للتحقق وتقييم المخاطر والتخفيف منها قبل تقديم الخدمات المالية للعملاء الذين تنطوي أنشطتهم الاقتصادية على التجارة أو تداول السلع والمنتجات ذات الصلة داخل سوق الاتحاد الأوروبي. كما سيتعين على المؤسسات المالية أن يتأكدوا بأنفسهم بأنه لا يوجد أي خطر في أن الخدمات المالية التي يقدمونها "تدعم بشكل مباشر أو غير مباشر الأنشطة التي تؤدي إلى إزالة الغابات، أو تدهور الغابات، أو تحويل الغابات".

© Andriano Gambarini / WWF-US

خطر تناولته تشريعات الاتحاد الأوربي الخاصة بإزالة الغابات "EUDR": الاستعداد للطوارئ

يشير التحليل الذي أجرته شركة فورست500 إلى أن العديد من شركات السلع العالمية التي تسارع إلى الامتثال لتشريعات الاتحاد الأوربي الخاصة بإزالة الغابات لا تزال غير مستعدة إلى حد كبير، مع إفتقارها إلى متطلبات التتبع والعناية الواجبة للتحقق في جميع المراحل. وفي حالة اعتماد اقتراح إدراج المؤسسات المالية ضمن نطاق "تشريعات الاتحاد الأوربي الخاصة بإزالة الغابات"EUDR
في عام 2025،يجب على المؤسسات المالية الاستعداد بشكل فعال مسبقًا لتجنب مخاطر عدم الامتثال للإجراءات التنظيمية المماثلة

© Kichigin Via Canva.com

اتفاقية التجارة بين الاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة لبلدان منطقة ميركوسور (EMTA)

يقترب الاتحاد الأوروبي ودول ميركوسور - بما في ذلك الأرجنتين والبرازيل وباراجواي وأوروغواي - من المراحل النهائية لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة التي من شأنها إلغاء 93٪ من التعريفات الجمركية على منتجات منطقة ميركوسور إلى الاتحاد الأوروبي وتقديم معاملة تفضيلية للـ 7٪ المتبقية. بعد سنوات من المفاوضات التي بدأت في عام 2000، وأظهر كلا الطرفين الحرص على التوصل إلى اتفاق بحلول نهاية عام 2023، غير أن المحادثات توقفت، وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لا يوجد هدف واضح أو موعد نهائي للتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية مع بلدان منطقة ميركوسور (EMTA).

نظرًا لأن الأعمال التجارية الزراعية في دول ميركوسور هي المحرك الرئيسي لإزالة الغابات، فإن مؤيدي اتفاقية التجارة يعتمدون بشكل كبير على الاتحاد الأوروبي للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة لاتفاقية التجارة - بما في ذلك تَعَرُّض الشركات الأوروبية المتزايد للتعامل مع أنشطة إزالة الغابات وتدهور الأراضي من خلال سلاسل السلع الأساسية. ومع ذلك، كما ذكرنا سابقًا، فإن محدودية نطاق تشريعات الاتحاد الأوربي الخاصة بإزالة الغابات "EUDR"، تشكل مخاطر كبيرة من منظور بيئي.

وقد تؤدي اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية مع بلدان منطقة ميركوسور (EMTA) إلى تعرض القطاع المالي لخطر أكبر يتمثل في تمويل إزالة الغابات وأنشطة تغيير استخدام الأراضي، نظراً لأنها تحفز وتسهل الاستثمار والتوسع التشغيلي في هذه المنطقة عالية المخاطر، ولأن تشريعات الاتحاد الأوروبي الخاصة بإزالة الغابات لا تغطي حالياً (وبالتالي تحمي) القطاع المالي.

© pasja1000 Via Canva.com

توجيه العناية الواجبة للتحقق بشأن استدامة الشركات (CSDDD)

بهدف سد الفجوات التشريعية حول مُساءلة الشركات الكبيرة العاملة في الاتحاد الأوروبي، تُلزم اتفاقية CSDDD هذه الشركات بتحديد ومعالجة الآثار السلبية على حقوق الإنسان والبيئة التي قد تقع ضمن سلاسل القيمة الخاصة بها، والعمل على تخفيف الآثار المحتملة ومنع الانتهاكات. وتشمل هذا المخاوف، عمل الأطفال والعبودية، واستغلال العمال، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي، والتدهور البيئي - وكلها تتلاقى عادةً مع أنشطة تغيير استخدام الأراضي - ولا تقتصر هذه المخاوف فقط على عمليات الشركة المتعاقدة ولكن أيضًا على تصرفات الشركات التابعة لها أو أي شركة أخرى أو الكيانات الأخرى في سلسلة التوريد الخاصة بها. وكانت المؤسسات المالية في السابق خارج نطاق تشريعات الاتحاد الأوربي، ولكن في عام 2023 اعتمد البرلمان الأوروبي مقترحات لتغطيتها، فضلاً عن ربط "جزء كبير" من أجور المديرين بالعناية الواجبة للتحقق من الأنشطة البيئية والاجتماعية للشركات. وتم اعتماد "CSDDD" حاليًا كنص تفاوضي ومن المرجح أن يتم اعتماده رسميًا في عام 2024. ومع ذلك، ننصح الشركات بالتخطيط المسبق والفهم المسبق لكيفية حصولها على البيانات اللازمة لتلبية شروط المتابعة الجديدة ومتطلبات العناية الواجبة الشاملة.

> في نهاية المطاف، سيحتاج الممولين إلى الاستعداد لإدراجهم في تشريعات الاتحاد الأوربي الخاصة بإزالة الغابات و توجيه العناية الواجبة للتحقق بشأن استدامة الشركات EUDR و EU CSDDD، مع زيادة الضغط عليهم من قبل المجتمع المدني. حيث يمكن أن يواجهوا مخاطر مالية إذا فشلوا في جهود التنفيذ والامتثال.
>
> أبحاث التفاعلات المتسلسلة 2023

© Marizilda Cruppe / WWF-UK

دراسة حالة: استهداف البنوك لغسيل عائدات إزالة الغابات بشكل غير قانوني

في نوفمبر 2023، قدمت منظمة شيربا الدولية غير الحكومية شكوى إلى مكتب المدعي العام الوطني الفرنسي بالتعاون مع مركز هارفيست لتحليل جرائم المناخ، وريبورتر برازيل Repórter Brasil، ومنظمة الشفافية الدولية. وتستهدف الشكوى أربعة بنوك فرنسية كبرى، وهي أول شكوى جنائية ضد بنوك في البلاد تتعلق بتلقي بضائع مسروقة وغسيل أرباح إزالة الغابات بشكل غير قانوني. تتعلق القضية بالدعم المالي الذي تقدمه البنوك لشركات الماشية الكبرى في البرازيل، وخاصة JBS وMarfrig، المتورطتين في ممارسات إزالة الغابات غير القانونية في منطقة الأمازون. وكانت البنوك المعنية قد استثمرت بشكل جماعي 70 مليون دولار أمريكي بين عامي 2013 و2021 في شركات الماشية المذكورة - وحققت أرباح تصل إلى حوالي 11.73 مليون دولار أمريكي - على الرغم من ما كانت قد كشفت عنه التحقيقات العديدة خلال نفس الفترة من انتهاكات بيئية وانتهاكات لحقوق الإنسان في المناطق الوارد منها الماشية. تزعم هذه الشكوى أنه من خلال توفير سندات ائتمانية لهذه الشركات التي تستفيد من إزالة الغابات بشكل غير قانوني وترتكب الجرائم المالية والبيئية ذات الصلة، فإن هذه البنوك تساعد على إعادة ضخ عائدات هذه الجرائم بصورة قانونية–)غسيل الأموال(حيث يتم سداد السندات بعائدات مشتقة من هذه الأنشطة غير المشروعة.

© EriCatarina Via Canva.com

توجيه إعداد التقارير المستدامة للشركات (CSRD)

دخلت "CSRD" حيز التنفيذ في يناير 2023 كتوجيه جديد يعزز القواعد المتعلقة بالمعلومات الاجتماعية والبيئية التي تلتزم الشركات بالإبلاغ عنها. وهو يحل محل توجيه التقارير غير المالية (NFRD) بهدف توحيد إجراءات الإفصاح عن الاستدامة في الاتحاد الأوروبي للشركات الكبيرة. وينطبق هذا على شركات الاتحاد الأوروبي التي يعمل بها أكثر من 250 موظفًا وتتجاوز مبيعاتها 40 مليون يورو، بما في ذلك جميع الشركات الموجهة نحو سوق رأس المال مثل شركات التأمين والبنوك. بالإضافة إلى ذلك، تخضع الشركات من خارج الاتحاد الأوروبي التي يبلغ صافي مبيعاتها 50 مليون يورو ضمن عملها داخل الاتحاد الأوروبي والشركات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في البورصة لهذا التوجيه. ويجب على هذه الشركات الإبلاغ عن الاستدامة باستخدام المعايير الأوروبية لإعداد تقارير الاستدامة وإتاحة الوصول إلى هذه المعلومات إلكترونيًا كقسم مخصص في تقاريرها الإدارية.

كما يتطلب "CSRD" من الشركات تقديم نهج مزدوج لإجراءات التحقق. وهذا يعني أنه ينبغي عليهم الإبلاغ في الوقت نفسه عن مسائل الاستدامة ذات الأهمية المالية، مثل المعلومات المتعلقة بسلاسل التوريد الخاصة بهم، فضلاً عن العواقب التي تترتب على إزالة الغابات، والنظم البيئية، وتغير المناخ، والسكان المحليين والحوكمة. ويهدف هذا إلى تعزيز الوعي مع تشجيع الشركات وفي نفس الوقت التخفيف من التأثير السلبي وتحديد الفرص لإحداث تأثير إيجابي. والقصد من ذلك هو أن الإبلاغ عن الأهمية المالية والأثر النسبي سيسمح للمؤسسات المالية بتخفيف المخاطر المرتبطة بإزالة الغابات وتحويلها نتيجة لتحديد هذه المخاطر في محافظها الاستثمارية.

Risk Area

مخاطر التحول

قد تواجه المؤسسات المالية التي تؤخر التعامل مع مخاطر تعرضها المباشر وغير المباشر لتغيير استخدام الأراضي، مخاطر التحول إذا لم تكن مستعدة للتغييرات في التشريعات، مثل تلك المقترحة في تشريعات الاتحاد الأوربي الخاصة بإزالة الغابات "EUDR". قد تؤدي تغييرات السياسات المصاحبة للانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضرارًا إلى تحولات في قيمة أصولها أو زيادة تكاليف التشغيل، وقد تتكبد الشركات غير المستعدة للتغييرات خسائر كبيرة. والآن، تختار بعض الشركات تقليل الاستثمارات في قطاعات معينة لتساعدهم على إدارة هذه المخاطر.

لائحة التصنيف للاتحاد الأوربي

تضع لائحة التصنيف في الاتحاد الأوروبي إطار تصنيف يحدد متى يمكن اعتبار النشاط الاقتصادي مستدامًا في الاتحاد الأوروبي. ودخلت اللائحة حيز التنفيذ في عام 2020 وتشمل المؤسسات المالية، وتشترط عليها الكشف عن نسبة أنشطتها المالية المؤهلة للتصنيف والمتوافقة معه. ويعمل هذا الإطار كأداة هامة لشفافية السوق ويساعد على توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة الاقتصادية الأكثر انسجاماً مع الأهداف البيئية وأهداف الاستدامة.

التخضير البيئي (تقديم معلومات مضللة عن الأثر البيئي)

Risk Area

لاحظت هيئة البنك الأوروبي (EBA) "زيادة واضحة" في حالات تقديم معلومات مضللة عن الأثر البيئي المحتمل (ادعاءات مضللة ومبالغ فيها حول استدامة المنتجات أو الخدمات) عبر القطاع المالي على مدى السنوات القليلة الماضية، لا سيما فيما يتعلق بالخدمات المصرفية والاستثمارية. . ينطوي تقديم معلومات مضللة عن الأثر البيئي على مخاطر خطيرة تتعلق بالسمعة والمال والتقاضي. لاحظت هيئة البنك الأوروبي (EBA) مشكلة خاصة تتمثل في قيام البنوك والمستثمرين بترويج دعمهم لمبادرات مثل الطاقة النظيفة دون الإشارة إلى تمويلهم للمشاريع المرتبطة بإزالة الغابات والوقود الأحفوري وانتهاكات حقوق الإنسان. كما تعرضت بعض البنوك التي تتخذ من الاتحاد الأوروبي مقراً لها لانتقادات بسبب استثمارها في شركات يُزعم أنها مرتبطة بإزالة الغابات في منطقة الأمازون، على الرغم من ادعائها القيام بالعكس ــ وخاصةً من خلال سوق السندات الخضراء (أو شهادات الأعمال الزراعية المستحقة الدفع) في البرازيل.

ويُعرّض النمو السريع لهذا السوق)وربما بشكل سلبي(المؤسسات المالية إلى خطر تغيير استخدام الأراضي. فقد تم إنشاء هذه السندات لدعم ممارسات المزارعين الصغار والمشاريع المستدامة في البلاد، ولكن في الممارسة العملية - حيث تضخم السوق بنحو 8 مليارات يورو - غالبًا ما تمول هذه السندات الشركات الكبيرة وموردیها الذين ارتبطوا بأنشطة إزالة الغابات ومزاعم العبودية. وللحد من مخاطر المعلومات المضللة عن الأثر البيئي، اعتمد المجلس الأوروبي لائحة تنظيمية لإنشاء معيار السندات الخضراء الأوروبية في أكتوبر 2023، ووضع شروط موحدة (بما في ذلك شروط الإفصاح الطوعي) لمصدّري هذه السندات. ستدخل هذه الائحة حيز التنفيذ في أكتوبر 2024 وتغطي جميع الكيانات التي تغطيها بالفعل لائحة التصنيف في الاتحاد الأوروبي.

© Pixource Via Canva.com

لائحة الإفصاح المالي المستدام (SFDR)

وتضع لائحة الإفصاح المالي المستدام"SFDR" ، الذي تم اعتمادها لتصبح قانونًا في مارس 2021، معايير صارمة للحد الأدنى من الإفصاح لمنع تقديم معلومات مضللة عن الأثر البيئي في المنتجات الاستثمارية التي تدّعي امتثالها للأهداف البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) أو الأهداف المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG). وينطبق هذا القانون على جميع المؤسسات المالية والمستشارين الماليين في الاتحاد الأوروبي، ويهدف إلى تحقيق قدر أكبر من الشفافية في الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة في قطاع الخدمات المالية على كل من مستوى المؤسسة والمنتجات المالية. إن الهدف من إعداد التقارير ذات النهج المزدوج للتحقق هو دمجها في عمليات صنع القرار الاستثماري.

وفي حين أن تقرير لائحة الإفصاح المالي المستدام (SFDR) لا يركز في المقام الأول على إزالة الغابات، فإن الإفصاحات الإلزامية والطوعية المنصوص عليها في اللائحة سوف تكشف المؤسسات المالية التي تستثمر في الشركات التي تمارس ممارسات ضارة ترتبط بتغيير استخدام الأراضي والتي تؤثر سلباً على المناطق الحساسة للتنوع البيولوجي، أو تلك التي تفتقر إلى سياسة تتعلق بإزالة الغابات. ومع ذلك، فإن تدهور الأراضي يندرج تحت شعار الإفصاحات الطوعية وليس الإلزامية بموجب "SFDR".

المملكة المتحدة

قانون البيئة في المملكة المتحدة لعام 2021 وخطة تحسين البيئة 2023

أدخل قانون البيئة لعام 2021 أحكامًا جديدة تجعل من غير القانوني للشركات الكبيرة العاملة في المملكة المتحدة استخدام السلع المرتبطة بخطر إزالة الغابات والتي تمت زراعتها على أراضٍ مشغولة أو مستخدمة بشكل غير قانوني. بناءً على هذا القانون، نشرت حكومة المملكة المتحدة خطة تحسين البيئة لعام 2023 في يناير/كانون الثاني، والتي تحدد إجراءات محددة بشأن الجرائم البيئية. تتضمن الخطة هدف التحول إلى سلاسل توريد أكثر استدامة لمكافحة إزالة الغابات ومخططًا لنية الحكومة لتفعيل أحكام قانون البيئة لعام 2021 من خلال التشريعات الثانوية. سيُطلب من الشركات في هذا النطاق تفعيل إجراء العناية الواجبة للتحقق من سلاسل التوريد الخاصة بها والإبلاغ علنًا عن هذه الممارسة كل عام - أو المخاطرة بالغرامات والعقوبات المدنية الأخرى. وقد التزمت الحكومة بتنفيذ هذه اللوائح في أقرب فرصة.

في يناير 2024، نشرت لجنة تدقيق البيئة البرلمانية لجميع الأحزاب التابعة لبرلمان المملكة المتحدة تقريرًا عن مساهمة المملكة المتحدة في معالجة إزالة الغابات العالمية، مع توصية صريحة بأن "تقدم الحكومة تشريعات لإدخال الشركات في القطاع المالي في المملكة المتحدة ضمن نطاق الجدول الزمني". "تشريع 17" من قانون البيئة 2021. وهذا ينص على قيام الحكومة بإنشاء نظام العناية الواجبة للتحقق من السلع المعرضة لخطر الغابات ويضع إطارًا لتنظيم استخدام هذه السلع في النشاط التجاري. ويشير التقرير إلى أن هناك حاجة إلى تشريعات ثانوية لتحديد السلع والشركات الفاعلة في النطاق، وشروط إعداد التقارير، وإطار التنفيذ، والجداول الزمنية للتنفيذ - داعياً إلى إدراجها في القطاع المالي.

مشروع قانون الخدمات والأسواق المالية

تم إقرار التعديل رقم 91 على البند 65 من مشروع قانون الخدمات والأسواق المالية في مجلس اللوردات في عام 2023، وإذا أقرّه أعضاء البرلمان، فسوف يُطلب من المؤسسات المالية تنفيذ نظام العناية الواجبة للتحقق لضمان أن أنشطتها - المباشرة وغير المباشرة - لا تدعم إزالة الغابات أو تغيير استخدام الأراضي وأن تتوافق مع القوانين المحلية ذات الصلة. وسيشمل ذلك الأنشطة التجارية المتعلقة بالسلع الأساسية المعرضة لمخاطر الغابات والمنتجات المشتقة منها (مثل الورق ولب الخشب).

نظرة مستقبلية: التصنيف الأخضر للمملكة المتحدة

ظل التصنيف الأخضر في المملكة المتحدة قيد الصياغة منذ عام 2021، وإذا تم تنفيذه، فسوف يساعد المملكة المتحدة في معالجة تقديم معلومات مضللة عن الأثر البيئي، وتقليل انبعاثات الكربون، وتحقيق أهدافها في صفر كربون. وتدعو المجموعة الاستشارية الفنية الخضراء في المملكة المتحدة (GTAG)، (وهي لجنة خبراء أُنشئت لتقديم المشورة المستقلة لحكومة المملكة المتحدة بشأن تشكيل تصنيف أخضر)، إلى التنفيذ العاجل للإطار. الهدف من التصنيف الأخضر في المملكة المتحدة هو توفير إطار مشترك لتحديد الأنشطة التي يمكن تعريفها على أنها "مستدامة بيئيًا". تتضمن توصيات المجموعة الاستشارية "GTAG" وضع تعريفات ومعايير واضحة لتحديد الأنشطة الاقتصادية التي تعتبر مستدامة بيئيًا. وتسلط الإرشادات الضوء على مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة في المراقبة والإبلاغ عن الأنشطة المتوافقة مع التصنيف، والتي تم تصميمها لمعالجة الجوانب البيئية المختلفة، مثل انبعاثات الكربون، واستخدام المياه، وتوليد النفايات. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للتصنيف الأخضر في المملكة المتحدة في تحسين نزاهة السوق ومكافحة الحالات المتزايدة)للغسيل الأخضر(وتقديم معلومات مضللة عن الأثر البيئي من قبل الشركات والمؤسسات المالية، وتوفير نظام شفاف لتقييم الاستدامة البيئية لمختلف الأنشطة. على الرغم من أن الإطار النهائي لم يُنشر بعد، فمن المتوقع أن يتماشى بشكل وثيق مع إطار التصنيف في الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2020.

نظرة مستقبلية: فريق عمل مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI).

وقد أوصت فرقة عمل المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، وهي منظمة مستقلة أنشأتها الحكومة البريطانية، بما يلي:

- وضع "هدف ملزم قانونًا" لإنهاء إزالة الغابات في سلاسل توريد السلع الزراعية والغابات في المملكة المتحدة في أقرب وقت "ممكن عمليًا" وفي موعد لا يتجاوز عام 2030، بدءًا من "السلع والمنتجات المشتقة التي تساهم بشكل كبير في إزالة الغابات قبل أن تمتد إلى سلاسل التوريد الأخرى".
- وسيتم فرض التزام العناية الواجبة الإلزامي للتحقق على الأعمال التجارية والمالية فيما يتعلق بأنشطة تغيير استخدام الأراضي.

© Mithilesh Rajput Via Canva.com

الولايات المتحدة

وزارة الخزانة الأمريكية

وقد شاركت وزارة الخزانة الأمريكية بنشاط في مكافحة الجرائم البيئية من خلال مبادرات مختلفة.

شبكة إنفاذ قوانين الجرائم المالية (FinCEN)

أعربت شبكة مكافحة الجرائم المالية، وهي هيئة تنظيمية تابعة لوزارة الخزانة الأمريكية، عن قلقها بشأن تمويل الجرائم البيئية، ونشرت إشعارًا للمؤسسات المالية يسلط الضوء على مخاطر النشاط المالي غير المشروع المتعلق بقطع الأشجار غير القانوني والتجارة المرتبطة به. علاوةً على ذلك، نشرت الولايات المتحدة في عام 2023 تقارير مختلفة حول الخطوات التي ينبغي اتخاذها للحد من إزالة الغابات على المستوى الدولي.

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية

وقد شاركت وزارة الخزانة الأمريكية بنشاط في مكافحة الجريمة البيئية من خلال مبادرات مختلفة، وكذلك من خلال فرض عقوبات على الأفراد والكيانات المرتبطة باستخراج الموارد. على سبيل المثال، في مايو 2023، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على أربعة من مهربي الفحم المتورطين في التصدير غير القانوني للفحم الصومالي، والذي ذكر أنه لعب دورًا في تمويل جماعة الشباب الإرهابية. فضلاً عن التسبب في إزالة الغابات والأضرار البيئية. كما فرضت عقوبات على مواطن كمبودي، يُدعى تراي فيب، لقيامه ببناء اتحاد واسع النطاق لقطع الأشجار غير القانوني بالاعتماد على تواطؤ مسؤولين كمبوديين، بما في ذلك مسؤولون عسكريون ومسؤولون في المتنزهات الوطنية، وشراء الحماية من الحكومة. قام فيب بتهريب أخشابه وبيعها للمشترين في فيتنام والصين وأوروبا وروسيا من خلال الجيش الكمبودي.

© Subhamoy Bhattacharjee / WWF-US

دراسة حالة: قانون لاسي

كما قامت وزارة العدل الأمريكية بمقاضاة كيانات لها صلات بإزالة الغابات بموجب قانون لاسي، الذي يحظر استيراد النباتات والمنتجات النباتية التي تم حصادها بشكل غير قانوني إلى الولايات المتحدة. وفي إحدى القضايا، اعترفت شركة "Global Plywood and Lumber Trading LLC" بالذنب لاستيراد 92% من أخشابها بشكل غير قانوني من منطقة الأمازون في بيرو.

© jose ahane Via Canva.com

نظرة مستقبلية: أمر تنفيذي بشأن تعزيز الغابات والمجتمعات والاقتصادات المحلية في البلاد

في أكتوبر/تشرين الأول 2022، نشرت وزارة الخارجية الأمريكية طلبًا للحصول على تعليقات عامة حول خيارات التشريع المقترح، بموجب أمر تنفيذي محتمل بشأن تعزيز الغابات والمجتمعات والاقتصادات المحلية في البلاد، والذي سيشمل "نهج الحكومة بأكملها لتعزيز مكافحة إزالة الغابات على المستوى الدولي". تشمل الخيارات المقترحة ما يلي

- الحد من أو إزالة سلع معينة مزروعة في الأراضي التي أزيلت غاباتها إما بشكل قانوني أوغير قانوني بعد 31 ديسمبر 2020 من سلاسل التوريد الزراعية؛
- إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص مع كبار مشتري السلع الزراعية والتجار والمؤسسات المالية والجهات الفاعلة الأخرى لتقليل أو إلغاء شراء هذه السلع طوعًا وتحفيز البحث عن مصادر السلع الزراعية المنتجة بشكل مستدام بدلاً من ذلك.

وكجزء من هذا، قدم ائتلاف المساءلة المالية وشفافية الشركات (FACT) (تحالف غير حزبي يضم أكثر من 100 منظمة حكومية ووطنية ودولية) توصيات من أجل "معالجة الدور الذي يلعبه التمويل غير المشروع في تمكين ومكافأة قَطع الأشجار غير القانوني بشكل أكثر شمولية". وإزالة الغابات في الخارج" من خلال "إدراج الممولين الأمريكيين المرتبطين بإزالة الغابات بشكل غير قانوني في نطاق تلك الأطراف المنظمة للحد من أو إزالة سلع معينة مزروعة في الأراضي التي تمت إزالة الغابات منها بشكل غير قانوني من سلاسل التوريد الزراعية".

© Kristopher Shinn Via Canva.com

نظرة مستقبلية: قانون الغابات

ويسعى اقتراح تشريعي ــ قانون تعزيز حكم القانون في الخارج والتجارة السليمة بيئياً (قانون فورست FOREST) Act) (أعيد تقديمه للمراجعة في الكونجرس الأميركي في ديسمبر/كانون الأول 2023) ــ إلى حظر استيراد المنتجات المرتبطة بإزالة الغابات بشكل غير قانوني إلى الولايات المتحدة. ومن شأن هذا القانون تعديل قانون التعريفات الجمركية في الولايات المتحدة، بإضافة قسم جديد يحظر استيراد المنتجات المصنوعة من السلع المُنتَجة على الأراضي التي تعرضت لإزالة الغابات بشكل غير قانوني في أو بعد تاريخ صدور قانون الغابات. وستشمل هذه السلع في البداية زيت النخيل، وفول الصويا، والماشية، والكاكاو، والمطاط، ولب الخشب - ولكن سيتم تحديث هذه القائمة سنوياً. وسيحتاج المستوردون إلى إثبات أن منتجاتهم خالية من إزالة الغابات، من خلال قدر أكبر من الشفافية ورفع جودة التقارير في سلاسل التوريد الخاصة بهم.

ويقترح مشروع القانون أيضًا إضافة إزالة الغابات بشكل غير قانوني كجريمة أصلية إلى القانون الجنائي الأمريكي الخاص بغسيل الأموال. ومن خلال النظر إلى إزالة الغابات بشكل غير قانوني من خلال عدسة الجريمة الأصلية، فسوف تتمكن الولايات المتحدة من ملاحقة الإجراءات القانونية ضد الذين يستخدمون إزالة الغابات بشكل غير قانوني لتمويل الإرهاب أو غيره من المنظمات الإجرامية.

في ديسمبر/كانون الأول 2023، أعاد مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمريكي تقديم "قانون تعزيز سيادة القانون في الخارج والتجارة السليمة بيئياً الصادر في 6 2023" (قانون الغابات لعام 2023) إلى الكونجرس. يسعى مشروع القانون إلى حظر الواردات المرتبطة بإزالة الغابات بشكل غير قانوني، والتي تُعرف بأنها "إزالة الغابات التي تتم بشكل ينتهك القانون (أو أي إجراء له قوة وتأثير القانون) في البلد الذي تحدث فيه إزالة الغابات، بما في ذلك قوانين مكافحة الفساد". والقوانين المتعلقة بقوانين حقوق حيازة الأراضي، والقوانين المتعلقة بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية." ويقترح مشروع القانون تدابير صارمة للمستوردين الذين يتعاملون مع المنتجات المرتبطة بإزالة الغابات بشكل غير قانوني، بما في ذلك زيت النخيل وفول الصويا والكاكاو والماشية والمطاط. يجب على مستوردي هذه المنتجات (والمشتقات المحددة) إثبات أنهم اتخذوا خطوات معقولة لتقييم وتخفيف المخاطر الناجمة عن إنتاج أي سلعة ترتبط بإزالة الغابات وتستخدم لتصنيع منتج آخر على أرض تخضع لإزالة الغابات بشكل غير قانوني وقت إصدار القانون أو بعده. وفي وقت كتابة هذا التقرير، ترك مشروع القانون تفاصيل إجراء العناية الواجبة للتحقق غير واضحة وطلب من وزارة الأمن الداخلي وضع مبادئ توجيهية بشأن ما يشكل "رعاية معقولة للتحقق".

© gustavofrazao Via Canva.com

وبموجب مشروع القانون، سيُطلب من المستوردين التصديق على إجراءات التخفيف ضد مخاطر إزالة الغابات ومواجهة عمليات التدقيق من قبل هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية (CBP). سيوفر برنامج التاجر الموثوق به إجراءات ميسرة للمستوردين الذين لديهم سجل امتثال و"نظام العناية الواجبة للتحقق الشفاف والموثوق". وسيقدم مشروع القانون مساعدة فنية لمساعدة البلدان في القضاء على إزالة الغابات بشكل غير قانوني، بالحصول على التمويل من الغرامات التي تفرض على المستوردون المعاقبون.

بالإضافة إلى ذلك، سيدرج مشروع القانون إزالة الغابات بشكل غير قانوني كنشاط غير قانوني في القسم 1956(ج)(7)(ب) من العنوان 18، مما يجعله نشاطًا غير قانوني محدد بموجب قانون غسيل الأموال الأمريكي. وفقًا لهذا النص من قانون الولايات المتحدة، يمكن تغريم وسجن الأفراد والكيانات (بما في ذلك المواطنين الأجانب المشاركين في معاملات أمريكية) إذا شاركوا في معاملات مالية تتعلق بممتلكات مستمدة من نشاط غير قانوني عن علم. ويمكن أن يكون هذا الحكم بمثابة أداة مهمة لإنفاذ القانون في الحملات ضد إزالة الغابات بشكل غير قانوني، ويجب على المؤسسات المالية أن تنظر إلى هذا الحكم باعتباره امتثالاً جديداً لإجراءات تخفيف المخاطر الخاصة بها. وفي هذه المرحلة فإن المؤسسات المالية ليست ضمن نطاق قانون الغابات المقترح ولكن هناك دعوات لإدراجها - وبالنظر إلى الطريقة التي تتحرك بها التشريعات لتغطية القطاع المالي في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، فمن المرجح أن تظل الدعوة قائمة .

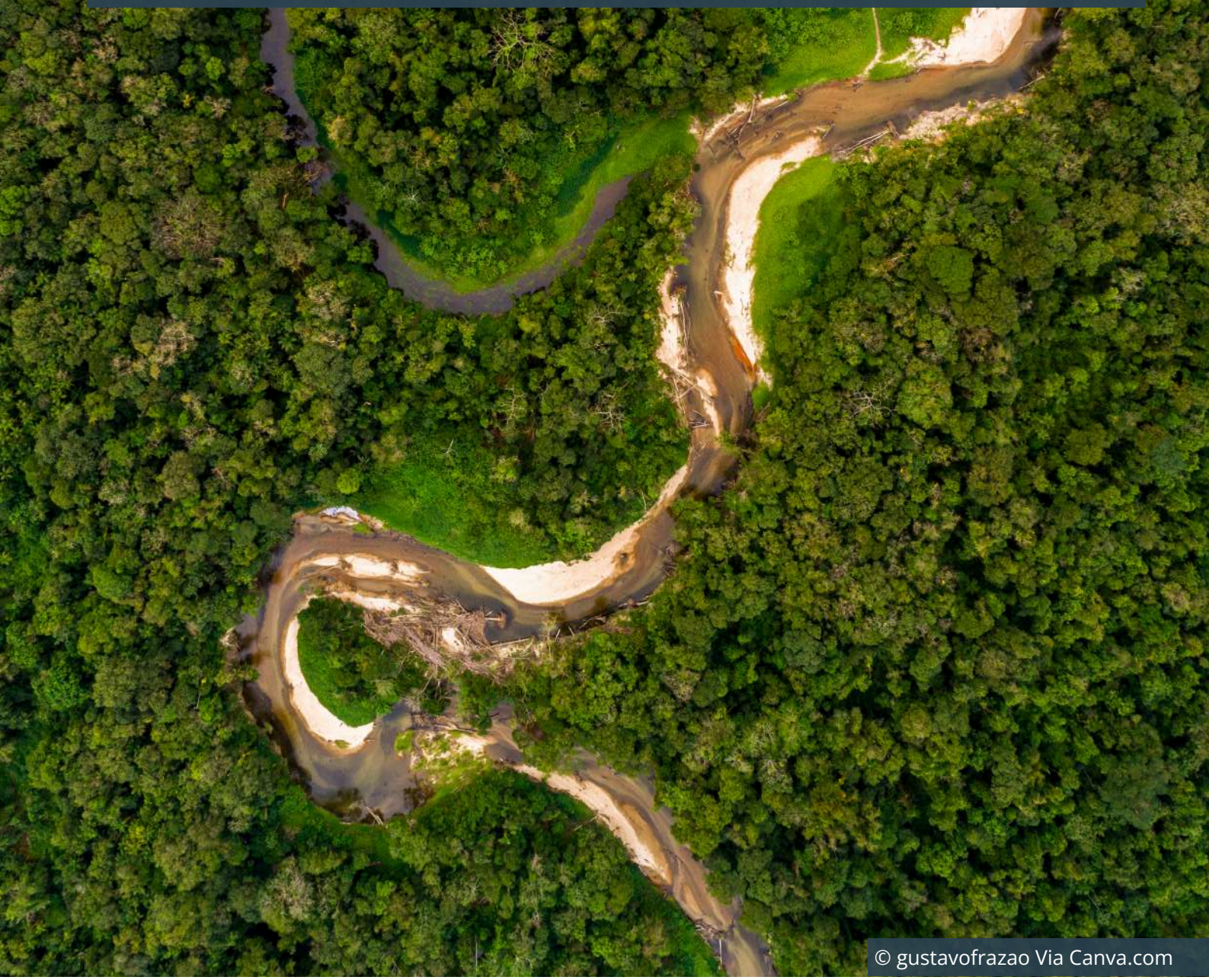

© gustavofrazao Via Canva.com

الاختصاص القضائي الخارجي

إن تجاوز الكثير من التشريعات المتعلقة بالجرائم المالية في الولايات المتحدة للحدود الإقليمية يعني أنه حتى لو كانت المؤسسات أو الأنشطة لا تعمل أو تدير على الأراضي الأمريكية، فإنها لا تزال تواجه الملاحقة القضائية بسبب النطاق الموسع للمسؤولية الجنائية التضامنية. على سبيل المثال، يمكن للتشريعات الأمريكية أن تطبق ليس فقط على الأشخاص والكيانات الأمريكية ولكن أيضًا على السلع والأنشطة التي تتم من خلال النظام المالي في الولايات المتحدة. و هذا النطاق واسع للغاية، ويغطي أي معاملات بالدولار الأمريكي عالميًا، وليس فقط في الولايات المتحدة.

لقد تم البرهنة على المخاطر التي تتعرض لها الشركات فيما يتعلق بالعمل خارج الحدود الإقليمية من جانب الولايات المتحدة بشكل متكرر؛ على سبيل المثال، من خلال العقوبات المفروضة على الشركات الأوروبية بسبب انتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA). وينبغي أن يكون هذا خطرًا رئيسيًا بالنسبة للشركات التي ترتبط بأنشطة تغيير استخدام الأراضي من خلال علاقاتها مع طرف ثالث، نظرًا لأن هذه الأنشطة غالبًا ما تسير جنبًا إلى جنب مع الجرائم المالية مثل الفساد وغسيل الأموال. تشمل قوانين الولايات المتحدة ذات الأهمية الخاصة ما يلي:

© wildpixel Via Canva.com

قانون ممارسات الفساد الأجنبية

يمكن تطبيق أحكام مكافحة الرشوة والمحاسبة الواردة في قانون ممارسات الفساد الأجنبية على جرائم الغابات، ومن خلال هذه يمكن لوزارة العدل الأمريكية توجيه تهم جنائية - ورفع الإجراءات المدنية أو الإدارية للجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية. على وجه التحديد، إذا كانت لدى الشركة المصدّرة بيانات وسجلات محاسبية كاذبة، أو فشلت في تنفيذ الضوابط الداخلية، أو عملت على تجاوز هذه المتطلبات لإخفاء جرائم الغابات، فقد تتحمل الجهة المصدّرة (والأطراف ذات الصلة) المسؤولية

© mrfiza Via Canva.com

قانون مكافحة غسيل الأموال

بموجب هذا القانون، إذا كانت المعاملة المالية الأمريكية تنطوي عن قصد على عائدات جريمة من "أنشطة غير قانونية محددة" - حتى لو لم يكن هناك تورط مباشر في الجريمة الأساسية - فإنها تقع ضمن نطاق غسيل الأموال. ويشمل ذلك الأرباح التي تجنيها الشركات من خلال العقود أو الموافقات التنظيمية على التراخيص التي يتم الحصول عليها من خلال الرشوة (على سبيل المثال، كيانات الأخشاب وفول الصويا والكاكاو وزيت النخيل التي تدفع رواتب للمسؤولين في مقابل الامتيازات أو الإعفاء من الإنفاذ التنظيمي). على سبيل المثال، في حالة قيام أحد أقطاب زيت النخيل بتطوير بنك للأراضي من خلال وسائل فاسدة، وزراعة المحاصيل الزراعية ثم استخدام النظام المالي الأمريكي لبيع الشركة، فإن جميع أطراف هذا الاستحواذ الذين يعرفون بهذه الأحداث قد يتحملون المسؤولية

© Tarcisio Schnaider Via Canva.com

قانون ماغنيتسكي العالمي

بموجب هذا القانون، تُحظر المعاملات المالية مع المسؤولين الأجانب المدرجين في القائمة والذين ثبتت مسؤوليتهم عن الفساد أو انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك المعاملات مع الأفراد والكيانات التي تدعم وتمول هؤلاء المسؤولين الأجانب. ومن المهم ملاحظة ذلك في سياق تغيير استخدام الأراضي نظرًا لتقاربها المتكرر مع الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان - بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي، والاتجار بالبشر، والعنف ضد مجتمعات السكان الأصليين. على سبيل المثال، في عام 2018، فُرضت عقوبات بموجب قانون ماغنيتسكي على دان غيرتلر والكيانات المزعومة المرتبطة به بسبب ممارسات التعدين الفاسدة - والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتطهير الأراضي - في غرب أفريقيا. وتتطلع الولايات المتحدة إلى تطبيق عقوبات مماثلة من خلال القانون لمعاقبة المجرمين المتورطين في الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان لتسهيل إزالة الغابات في منطقة الأمازون.

دراسة حالة: دان جيرتلر

دان جيرتلر هو ملياردير إسرائيلي حقق أرباحًا هائلة من الحصول على تراخيص التعدين والنفط بأسعار منخفضة من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أو الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للدولة، وعمل كوسيط لبيع أصول التعدين في البلاد، من خلال علاقاته مع الرئيس الكونغولي السابق جوزيف كابيلا. وبموجب هذه العلاقة، طُلب من العديد من الشركات متعددة الجنسيات المرور عبر جيرتلر للقيام بأعمال تجارية مع الحكومة. يؤدي التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية للمعادن)بما في ذلك النحاس والذهب والماس والكوبالت واليورانيوم والكولتان، وكذلك التنقيب عن النفط(، إلى إزالة الغابات وتحويل الأراضي على نطاق واسع عبر مجموعة من النظم البيئية بما في ذلك الأراضي الطينية والغابات الجافة و السافانا.

تم فرض عقوبات على جيرتلر في عام 2017 من قبل وزارة الخزانة الأمريكية بتهمة الفساد، إلى جانب شريكه جوزيف كابيلا كابانج، و19 شركة مرتبطة به. في عام 2018، تمت معاقبة 14 كيانًا مختلفًا آخر يملكها أو يسيطر عليها جيرتلر، وفي عام 2021، تم فرض عقوبات أيضًا على شريك آخر، آلان موكوندا والكيانات المرتبطة به، لتقديم الدعم لجيرتلر أثناء فرض العقوبات عليه.

© James Via Canva.com

شكل 20: خريطة مخاطر بحث THEMIS للكيانات الخاضعة للعقوبات و المرتبطين بـ دان جيرتلر

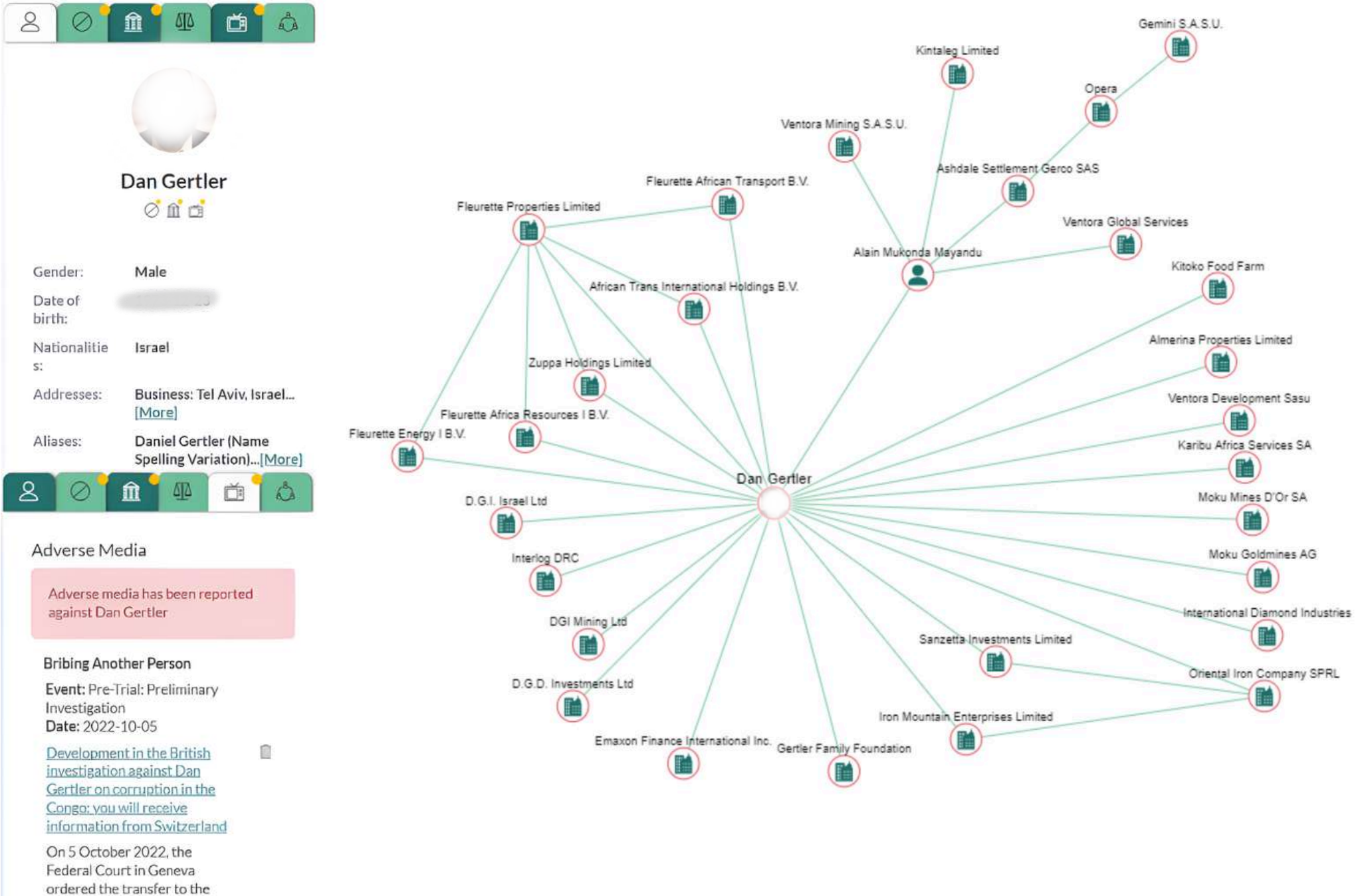

© www.themissearch.com

الملحق 2: نصائح وإرشادات من المؤسسات الدولية

معهد بازل للحوكمة

وقد نشر معهد بازل للحوكمة أداة تعليمية تتعمق في جرائم الغابات والاتجار غير المشروع بالأخشاب، مع التركيز بشكل خاص على الجرائم المالية ونقاط الضعف في سلسلة التوريد التي تزيد من المخاطر القانونية والمالية والمخاطر التي تهدد سمعة الشركات. يقدم هذا المورد دراسات حالة ونماذج عن الاتجار غير المشروع بالأخشاب عبر سلسلة التوريد، من بلدان المصدر والعبور والمقصد.

اتفاقية (CITES)

"CITES" هي اتفاقية دولية بين الحكومات، وقّعت عليها 184 دولة حول العالم. هدفها الأساسي هو حماية الكائنات الحية الأنواع المهددة بالانقراض من الآثار السلبية للتجارة الدولية. إنه يلعب دورًا محوريًا في تنظيم الأخشاب، والإشراف على التجارة الدولية لما يقرب من 800 نوع من الأشجار، وتنظيم تجارة بعض منتجات الغابات الخشبية وغير الخشبية لضمان الشرعية والاستدامة وإمكانية التتبع. بموجب اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، فإن الاتحاد الأوروبي ملزم بحماية ما يقرب من 30 ألف نوع من النباتات المدرجة في القائمة ضد الاستغلال المفرط من خلال التجارة الدولية من خلال فرض استخدام التصاريح في تجارة الأنواع المحمية، واعتبار جميع أنواع التجارة التي تنتهك اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، غير قانونية.

فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF)

وتوصي مجموعة العمل المالي باعتبار الجريمة البيئية (التي تغطي جرائم قطع الأشجار والغابات بشكل غير قانوني)جريمة أصلية ل الأموال في التشريعات الوطنية لجميع البلدان.
:وتعد العديد من توصيات مجموعة العمل المالي الأربعين ذات أهمية خاصة لإزالة الغابات، بما في ذلك

التوصية 4 - ينبغي للسلطات المختصة تجميد أو حجز ومصادرة الأصول المغسولة أو عائدات الجرائم الأصلية.

التوصية 10 - يتعين على المؤسسات المالية بذل العناية الواجبة تجاه العملاء للتحقق (CDD) أثناء إقامة العلاقات التجارية وعند تنفيذ المعاملات ذات الطبيعة المشبوهة.

التوصيتان 20 و23 - إذا كان لدى مؤسسة مالية أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال قد تكون عائدات نشاط إجرامي، فيجب عليها إبلاغ وحدة المعلومات المالية على الفور بشكوكها.

منظمة جلوبال ويتنس Global Witness

جلوبال ويتنس هي منظمة دولية غير حكومية تعمل على "قطع الروابط بين استغلال الموارد الطبيعية والصراع والفقر والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم"، من خلال الأبحاث الاستقصائية والتقارير والمنشورات الموجزة للسياسات وحملات المناصرة. تهدف المنظمة إلى مساءلة الشركات والحكومات عن تمويل تغيير استخدام الأراضي، وهي من المؤيدين الرئيسيين للعناية الواجبة للتحقق فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بتغيير استخدام الأراضي. وتنشر العديد من المقالات والتقارير حول دراسات الحالة والموضوعات الرئيسية المتعلقة بتغيير استخدام الأراضي الذي تتعرض له المؤسسات المالية. علاوة على ذلك، تقدم جلوبال ويتنس تقارير عن آخر الأخبار والأبحاث المتعلقة بهذه القضية وتدعو الحكومات والمؤسسات إلى وضع قواعد تنظيمية أكثر صرامة على الممولين في العالم لدورهم في هذه القضية.

تحالف جرائم الطبيعة (NCA)

تم إطلاق التحالف العالمي لمكافحة الجرائم البيئية "NCA" في أغسطس 2023 من قِبَل حكومات النرويج والولايات المتحدة والجابون، وهي شبكة عالمية متعددة القطاعات تعمل على تسهيل التعاون بين الحكومات وهيئات إنفاذ القانون والشركات والمؤسسات المالية والمجتمع المدني والجهات المانحة. ويهدف التحالف إلى دمج وتعزيز تدفق أكبر للمعلومات والتكنولوجيا والتمويل لتعظيم الجهود العالمية في مكافحة الجرائم الطبيعية مثل قطع الأشجار غير القانوني، وتغيير استخدام الأراضي، وصيد الأسماك غير القانوني، والتعدين، والتجارة غير المشروعة بالحياة البرية. ويكتسب التحالف أهمية كبيرة لأنه يجمع بين إرادة سياسية معززة، والتزام مالي، وقدرة تشغيلية لمعالجة الجرائم البيئية والأنشطة الإجرامية المرتبطة بها.

أحد أهداف التحالف العالمي لمكافحة الجرائم البيئية"NCA" هو بدء مشاريع "لتحديد وتعطيل التدفقات المالية المرتبطة بالجرائم الطبيعية". في سبتمبر 2023، أصبح تحالف "فاكت FACT" عضوًا في NCA".

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)

وقد شجع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إدخال التحقيقات المالية في الجرائم الأصلية المرتبطة بتحويل الأراضي، تدريب وتوجيه السلطات المختصة داخل القطاع المالي للمساعدة في تحديد أنواع هذه الجرائم هذه. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على مساعدة الدول الأعضاء في منع غسل الأموال، وإجراء تحقيقات مالية موازية، وتعقب وضبط ومصادرة عائدات الجرائم في قطاع الغابات. بالإضافة إلى ذلك، نشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سلسلة من الموارد التعليمية حول الجرائم المالية المختلفة إلى جانب إرشادات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

التنظيم الذاتي للصناعة

تحالف غلاسكو المالي من أجل صفر انباعاثات (GFANZ)

إن "GFANZ" هو تحالف عالمي يضم أكثر من 500 مؤسسة مالية، ويشارك في قيادته مبعوث الأمم المتحدة الخاص المعني بالعمل المناخي والتمويل، "مارك كارني". وقد التزم الأعضاء (الذين تبلغ قاعدة أصولهم مجتَمِعة حوالي 130 تريليون دولار أمريكي)ببذل جهود متواصلة لتحقيق هدف خفض الانبعاثات العالمية إلى الصفر بحلول عام 2050. توصي "GFANZ" بأن تسعى المؤسسات المالية إلى "القضاء على إزالة الغابات بسبب السلع الأساسية من محافظها الاستثمارية والإقراضية".

مبادرة إطار المساءلة

في عام 2023، قدمت مبادرة إطار المساءلة (AFi))وهي تحالف يهدف إلى توفير دليل إرشادات مشترك ودعم للشركات التي تحاول تحسين أخلاقيات سلاسل التوريد(إرشادات جديدة مصممة خصيصًا للمؤسسات المالية، مع التركيز بقوة على العناية الواجبة للتحقق فيما يتعلق بإزالة الغابات. وتغيير استخدام الأراضي وحقوق الإنسان. وتوصي الشركات بما يلي:

- وضع سياسات إقراض واستثمار مسؤولة وتقييم المخاطر وإشراك العملاء والكشف عن التقدم المحرز.
- تقييم المخاطر والأداء البيئي والاجتماعي في محافظهم الاستثمارية باستخدام معايير ومنصات إعداد التقارير مثل تقييم Forest 500 وإرشادات Ceres' Engage the Chain.

كما أنه يساعد على بناء توافق في الآراء حول تعريف واحد للغابة؛ في الوقت الحالي، يوجد أكثر من 800 تعريف لـ "الغابات" مستخدمة في جميع أنحاء العالم، مما يترك مجالًا واسعًا للجهات الفاعلة للتحايل على القواعد المتعلقة بتغيير استخدام الأراضي.

إجراءات إزالة الغابات في القطاع المالي

تم إطلاق مبادرة إزالة الغابات في القطاع المالي (FSDA) في مؤتمر المناخ السادس والعشرين كمبادرة بين 37 مؤسسة مالية تدير أصولًا تزيد قيمتها عن 8.5 تريليون دولار أمريكي والتي التزمت بالعمل على القضاء على مخاطر إزالة الغابات الناجمة عن السلع الزراعية (من الماشية وفول الصويا وزيت النخيل ولب الخشب والورق) في محافظها الاستثمارية والإقراضية بحلول عام 2025.

© Chris J. Ratcliffe / WWF-UK

دراسة حالة:
البرازيل

بناءً على شروط تعديل السلوك لعام 2009، التي وقّعتها طوعًا العديد من المسالخ في البرازيل، وافق الاتحاد البرازيلي للبنوك في عام 2023 على مطالبة شركات تعبئة اللحوم والمسالخ التي تسعى للحصول على التمويل بتنفيذ المراقبة البيئية للموردين الذين يقومون بتربية الماشية في منطقة الأمازون. بحلول ديسمبر/كانون الأول 2025، من المتوقع أن تقوم شركات اللحوم التي تشتري الماشية من موردي الأمازون البرازيليين بتنفيذ "نظام التتبع والمراقبة" الذي يجب أن يكشف عن معلومات حول تعرضهم لأي نوع من الحظر بسبب إزالة الغابات بشكل غير قانوني، والتداخل في ملكية الأراضي داخل المناطق المحمية، وكذلك تسجيل مربي الماشية وتسجيل معلومات اقتناء الحيوانات.

© PetraKosonen Via Canva.com

اتصل بنا

إذا كنت ترغب في التحدث إلينا حول أي من المواضيع أو التحديثات التي يغطيها هذا التقرير، فيرجى إخبارنا بذلك.

جان لوك بورين

دعم الأعمال – أخصائي تمويل التحول، الصندوق العالمي للطبيعة المملكة المتحدة
jbourrin@wwf.org.uk

جون دودورث

مبادرة WWF – UK Drivers
jdodsworth@wwf.org.uk

نادية أوشونيسي

رئيس الأبحاث، ثيميس Themis
nos@wearethemis.com

أوليفيا داكين

رئيس الأبحاث، ثيميس Themis
od@wearethemis.com

آين ماكبارلاند

باحثة الجريمة المالية، Themis
am@wearethemis.com

عن ثيمس Themis

تساعد "Themis" العملاء على تحديد وإدارة مخاطر الجرائم المالية المحددة الخاصة بهم، من خلال مزيج من الابتكار والبصيرة والذكاء.
والعدسة "ESG" تساعد منصتنا المتطورة، المؤسسات على فهم هذه التهديدات الإستراتيجية من خلال منظور الاجتماعية والاقتصادية وتحمي عملائها وموظفيها ومورديها ومساهميها من الهجمات الإجرامية أو الارتباط بها.
للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع www.wearethemis.com

About WWF

WWF (Worldwide Fund for Nature) is one of the world's largest independent conservation organisations, active in nearly 100 countries.

Our supporters – more than five million of them – are helping us to restore nature and to tackle the main causes of nature's decline, particularly the food system and climate change. We're working to ensure a world with thriving habitats and species, and to change hearts and minds so it becomes unacceptable to overuse our planet's resources.

THEMIS

Connect with us

UK: +44 (0) 20 8064 1724
MENA: +971 (0) 58 526 8765
info@wearethemis.com

www.wearethemis.com

Certified B Corporation

This report is licensed under a CC-BY 4.0 license. ® WWF-UK 2024

WWF

For a future where people and nature thrive | wwf.org.uk

© 1986 panda symbol and ® "WWF" Registered Trademark of WWF. WWF-UK registered charity (1081247) and in Scotland (SC039593). A company limited by guarantee (4016725)

© Radwan Skeiky Via Canva.com